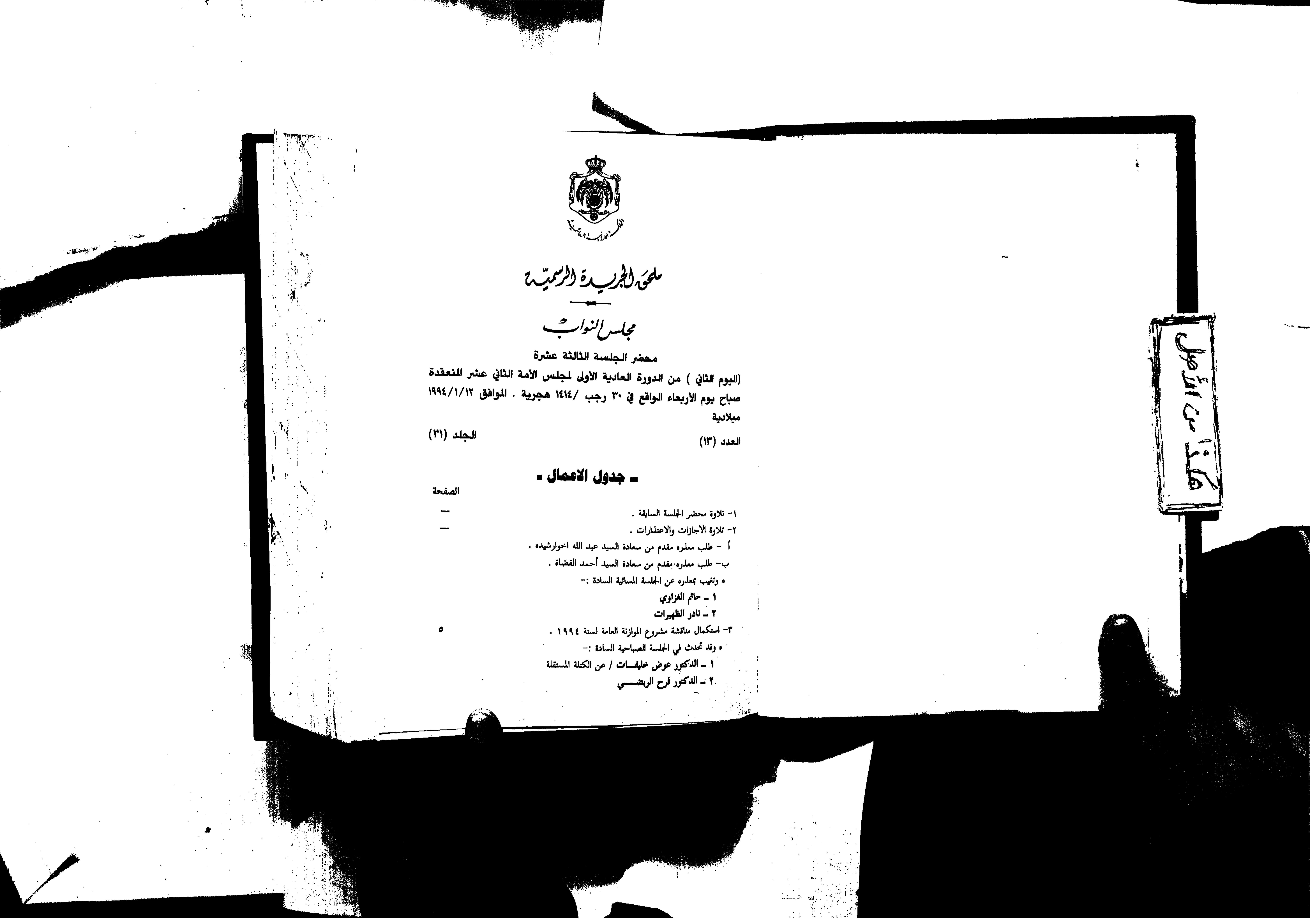


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

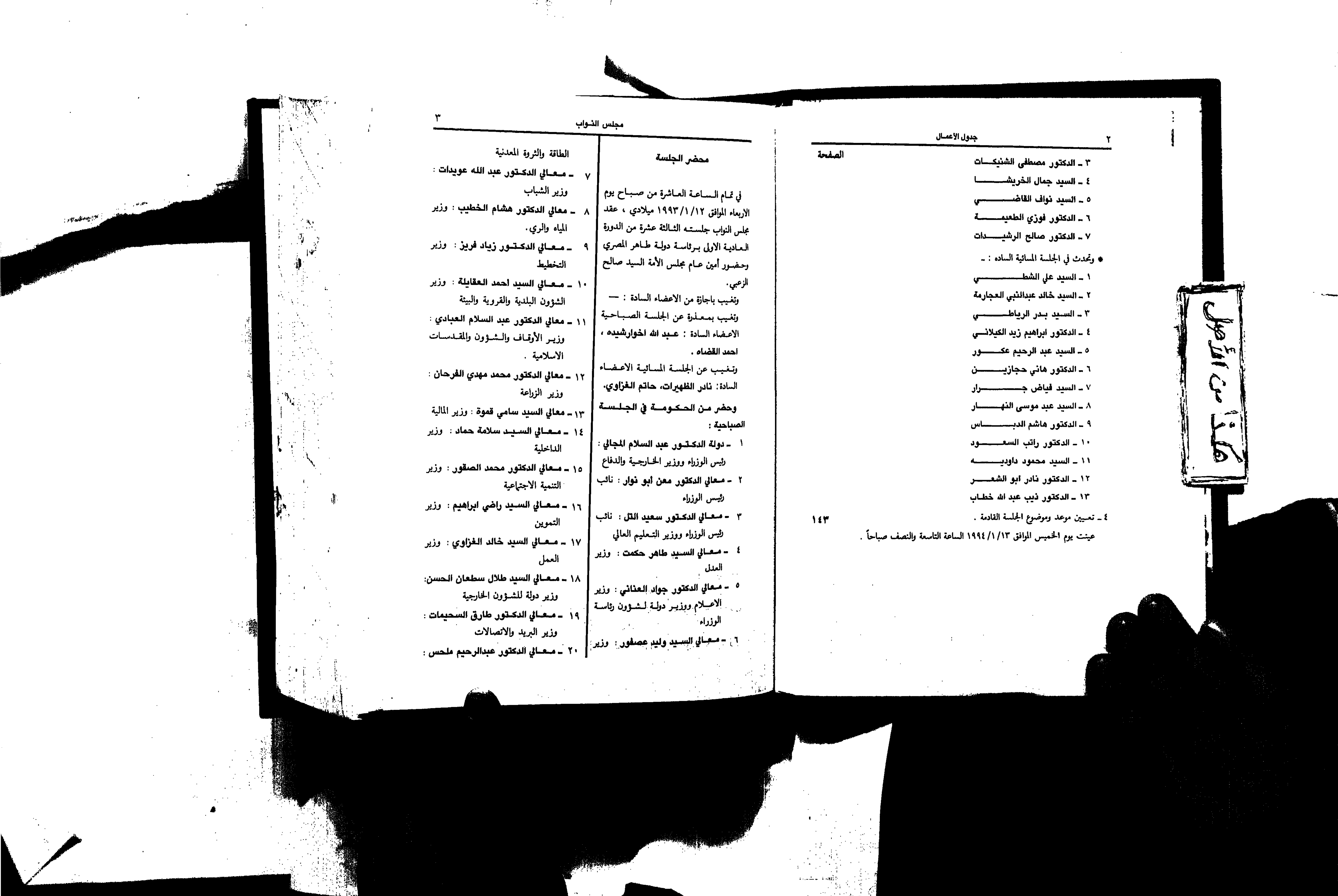
محضر الجلسة الثالثة عشرة

(اليوم الثاني) من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة صباح يوم الأربعاء الواقع في ٣٠ رجب /١٤١٤ هجرية . الموافق ١٩٩٤/١/١٢ ميلادية

العدد (١٣) الجلد (٣١)

ـ جدول الاعمال ـ

هـ ن ن ١ - ٣٠ - ١٩ ...



الصفحة

٣ ـ الدكتور مصطفى الشنيكات
٤ ـ السيد جمال الخريشا
٥ ـ السيد نواف القاضي
٦ ـ الدكتور فوزي الطعيمة
٧ ـ الدكتور صالح الرشيدات

• وتحدث في الجلسة المسائية الساده : ـ

١ ـ السيد علي الشطي
٢ ـ السيد خالد عبدالنبي العجارمة
٣ ـ السيد بدر الرياطي
٤ ـ الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني
٥ ـ السيد عبد الرحيم عكور
٦ ـ الدكتور هاني حجازين
٧ ـ السيد فياض جرار
٨ ـ السيد عبد موسى النهار
٩ ـ الدكتور هاشم الدباس
١٠ ـ الدكتور راتب السعود
١١ ـ السيد محمود داودية
١٢ ـ الدكتور نادر ابو الشعر
١٣ ـ الدكتور ذيب عبد الله خطاب

٤ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ١٤٣

عينت يوم الخميس الموافق ١٣/١/١٩٩٤ الساعة التاسعة والنصف صباحاً .

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٢/١/١٩٩٣ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : —

وتغيب بمعذرة عن الجلسة الصباحية الاعضاء السادة : **عبد الله اخوارشيده ، احمد القضاه .**

وتغيب عن الجلسة المسائية الاعضاء السادة: **نادر الظهيرات، حاتم الغزاوي.**

وحضر من الحكومة في الجلسة الصباحية :

١ ـ **دولة الدكتور عبد السلام المجالي** : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
٢ ـ **معالي الدكتور معن ابو نوار** : نائب رئيس الوزراء
٣ ـ **معالي الدكتور سعيد التل** : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي
٤ ـ **معالي السيد طاهر حكمت** : وزير العدل
٥ ـ **معالي الدكتور جواد العناني** : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
٦ ـ **معالي السيد وليد عصفور** : وزير الطاقة والثروة المعدنية
٧ ـ **معالي الدكتور عبد الله عويدات** : وزير الشباب
٨ ـ **معالي الدكتور هشام الخطيب** : وزير المياه والري.
٩ ـ **معالي الدكتور زياد فريز** : وزير التخطيط
١٠ ـ **معالي السيد احمد العقايلة** : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
١١ ـ **معالي الدكتور عبد السلام العبادي** : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
١٢ ـ **معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان** : وزير الزراعة
١٣ ـ **معالي السيد سامي قموة** : وزير المالية
١٤ ـ **معالي السيد سلامة حماد** : وزير الداخلية
١٥ ـ **معالي الدكتور محمد الصقور** : وزير التنمية الاجتماعية
١٦ ـ **معالي السيد راضي ابراهيم** : وزير التموين
١٧ ـ **معالي السيد خالد الغزاوي** : وزير العمل
١٨ ـ **معالي السيد طلال سطعان الحسن**: وزير دولة للشؤون الخارجية
١٩ ـ **معالي الدكتور طارق السحيمات** : وزير البريد والاتصالات
٢٠ ـ **معالي الدكتور عبدالرحيم ملحس** :

وزير الصحة

٢١ ـ معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية

٢٢ ـ معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم

٢٣ـ معالي السيد اديب الهلسه : وزير النقل

٢٤ ـ معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة

٢٥ ـ معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة

٢٦ ـ معالي الدكتورة ريما خلف : وزيرة الصناعة والتجارة

٢٧ـ معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة

٢٨ ـ معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان

وحضر من الحكومة في الجلسة المسائيه:

١ ـ دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع

٢ ـ معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء

٣ ـ معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي

٤ ـ معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل

٥ ـ معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير الشباب

٦ ـ معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري.

٧ ـ معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط

٨ ـ معالي السيد احمد العقايلة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٩ ـ معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٠ ـ معالي السيد سامي قموة : وزير المالية

١١ ـ معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية

١٢ ـ معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية

١٣ ـ معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين

١٤ ـ معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل

١٥ ـ معالي السيد طلال سطعان الحسن: وزير دولة للشؤون الخارجية

١٦ ـ معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات

١٧ ـ معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية

١٨ ـ معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم

١٩ ـ معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة

٢٠ ـ معالي الدكتور امين محمود : وزير

الثقافة

٢١ ـ معالي الدكتورة ريما خلف : وزيرة الصناعة والتجارة

٢٢ـ معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة

٢٣ ـ معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان

ـ افتتاح الجلسة ـ

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن استئناف الجلسة ، أول المتحدثين الدكتور عوض خليفات والمتحدث الذي يليه الدكتور صالح ارشيدات.

الدكتور عوض خليفات :

بسم الله الرحمن الرحيم

أود في بداية حديثي أن أعلن أن هذه الكلمة بإسم أعضاء الكتلة النيابية المستقلة وهم مع حفظ الألقاب جمال الصرايرة ، عبد الرزاق طبيشات ، محمود الهويمل ، محمد الحنيطي ، منصور بن طريف ، عبد المجيد الاقطش وعوض خليفات .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فيسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للزملاء رئيس وأعضاء اللجنة المالية الموقرة على ما بذلوه من جهد كبير من أجل دراسة مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤م ، وتقديم تقرير مفصل عن هذا المشروع بعد إستشارات وحوارات واسعة شملت معظم المعنيين بهذا الأمر من أصحاب القرار والخبرة . كما أتوجه بالثناء والتقدير لمعالي وزير المالية الذي أبدى تعاوناً كبيراً ، وأظهر حرصاً أكيداً على أن تكون الصورة واضحة أمام اللجنة الموقرة وبالتالي أمام المجلس الكريم .

إن الموازنة العامة كما هو معروف ترجمة لسياسات الحكومة في كافة المجالات . ونأمل أن يسود التعاون بين الحكومة ومجلس النواب لترجمة الطموحات التي أشار اليها خطاب الموازنة الى واقع ملموس ينعكس إيجابياً على تطور بلدنا واستقراره والمحافظة على أمنه ، والحرص على تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين أبنائه .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

على الرغم من بعض التغييرات الايجابية التي احتواها مشروع الموازنة ، الا أنها لا تضم موازنات الدوائر والمؤسسات ذات الإستقلال المالي والاداري . وهكذا الأمر يتكرر سنوياً كما تتكرر طلبات النواب عند مناقشة كل موازنة بضرورة التخلص من هذا الإستثناء غير المبرر والذي يشكل في نظرنا مخالفة دستورية لاخراج تلك المؤسسات من

سلطة مجلس الأمة صاحب الرقابة والحق في المصادقة على موازنات جميع المؤسسات التي تمولها الخزينة أو تمول بدعم منها وبإجراءات قانونية تتيح لها دخلاً جيداً يفترض أن يكون جزءاً من المال العام . إن الاستقلال المالي والاداري لا يعني الخروج على روح الدستور ولا يعني استفراد شخص أو أشخاص بمقدرات بعض المؤسسات وطريقة صرف أموالها حتى غدا بعضها وكأنه مزرعة لشخص بعينه يقرر أوجه الصرف فيها ومقداره حسب مزاجه وهواه ضمن تبويب ذكي لموازنته يتيح له حرية التصرف كيفما شاء وفي الوقت الذي يشاء .

إنني بأسم الكتلة النيابية أطالب الحكومة أن تقدم التشريع اللازم الذي يضع حداً لاستثناء هذه المؤسسات من مراقبة السلطة التشريعية وأن تتعهد الحكومة بتعديل قانون تنظيم الموازنة بحيث يجعل موازنات المؤسسات المستقلة جزءاً لا يتجزأ من الموازنة العامة للدولة ، وبدون ذلك سيستمر الخلل الذي يساهم في عرقلة سياسات التصويب الاقتصادي ، وسوف تبقى هذه المؤسسات بعيدة عن هموم الوطن وآماله وطموحاته . وبدلاً من أن تكون مستقلة فعلاً من أجل إعطائها المرونة الكافية لتحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها سوف تصبح مستغلة من قبل أشخاص لا يهمهم إلا جني الامتيازات التي تمنحها لهم القوانين الخاصة والقرارات الاستثنائية .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

لقد حدد خطاب الموازنة توجهات السياسة الاقتصادية الأردنية وأشار الى أن في مقدمتها السعي لايجاد حد أدنى من الصيغ التكاملية العربية في ضوء الانفتاح العالمي .

وفي الوقت الذي نرحب فيه بهذا التوجه ونعتبره الطريق الأسلم والأفضل للتكامل الاقتصادي العربي والاعتماد على الذات العربية بدلاً من طرق أبواب البنوك والصناديق الأجنبية ، فإننا نتمنى على الحكومة أن تبين لنا آلية هذا التوجه وكيفية تحقيقه حتى لا يصبح الأمر مجرد إنشاء لا يضيف بريقاً للصورة القائمة التي تعيشها أمتنا سياسياً واقتصادياً . وفي هذا المجال لا بد من أن يسعى أردن الحسين ، بلد الوفاق والاتفاق ، لجمع الشمل العربي وتوحيد الصفوف بكافة الوسائل الممكنة ولا يمكن تحقيق ذلك وأطفال العراق وشعبه محاصرون يتضورون جوعاً وإخوانهم العرب يتفرجون عليهم متألمين أو شامتين !! إن فك الحصار عن العراق ضرورة قومية يجب أن نسعى جميعاً لتحقيقها ، لأن في ذلك تعزيزاً للحلم الذي أشار اليه خطاب الموازنة في ضرورة التكافل والتضامن العربي ، وتحقيقاً للمبادىء التي نؤمن بها جميعاً في الأردن قيادة وشعبا .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء الكرام ،

إن مشروع موازنة عام ١٩٩٤ قد احتوى على إيجابيات حققت تغييرات هيكلية وأساسية منها :

١ ـ ان قيمة الديون الخارجية التي سيتم تسديدها تتساوى مع الاقتراض الخارجي لسداد ديون قديمة مقدارها «٣٠٠» مليون دينار ؛ أي أن تأثير الموازنة على المديونية تأثير حيادي بحيث لا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا لتسديد الدين وفي حدود الأقساط المستحق دفعها عام ١٩٩٤ .

٢ ـ غطت الايرادات المحلية ما يعادل ١١٨٪ من النفقات الجارية وليست النفقات العامة وهذا في نظرنا يعني بداية الدخول في مرحلة جديدة من مراحل الاكتفاء الذاتي ، والسعي نحو الاعتماد على الموارد المحلية لغايات تغطية النفقات العامة . ونأمل أن نحقق الهدف المنشود في الأعوام القليلة القادمة.

٣ ـ خصصت الموازنة ما مقداره «٣٩٥» مليون دينار لخدمة الدين الخارجي موزعة على النحو التالي : «٢٧٠» مليون دينار قيمة أقساط القروض المستحقة والمعاد جدولتها . «١٢٥» مليون دينار قيمة فوائد الدين الخارجي . يتبين من ذلك أن الأردن يحاول الدخول في مرحلة جديدة من مراحل خدمة الدين الخارجي والتي يتم فيها تسديد قروض قديمة بأكثر مما يمكن سحبه من قروض جديدة ميسرة ونأمل أن يعزز هذا التوجه حتى يصبح سنة حميدة يجب الاستمرار فيها في الأعوام القادمة أيضاً .

٤ ـ لقد حدث تطور إيجابي في تبويب الموازنة لهذا العام فبالاضافة الى التبويب المعروف حسب الوزارات والدوائر المعنية فقد خصصت ملاحق بموازنة كل محافظة على حده . وعلى الرغم من أن هذا الإجراء لا يزيد على كونه تجزئة غير دقيقة للموازنة العامة كما لاحظت اللجنة المالية الموقرة ، إلا أننا نرى في هذا النهج توجهاً إيجابياً نحو تعزيز اللامركزية في الانفاق وترسيخ الديموقراطية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وتحقيق مستوى متوازن من العدالة بين مناطق المملكة المختلفة ، كما أن هذا الاجراء قد يوفر الوقت والجهد ، وربما المال ، بالنسبة للدولة والمواطنين على حد سواء . ولكننا نتمنى على الدولة أن تتريث في تطبيق اللامركزية لحين صدور التشريعات والقوانين التي تنظم هذه العملية بوضوح وبعيداً عن المزاجية والارتجال .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

في الوقت الذي نشيد فيه بانجازات الحكومة وإيجابيات مشروع الموازنة المقدم لمجلسنا ، إلا أن لدينا تساؤلات واستفسارات وتعليقات كثيرة نذكر منها ما يلي :

هل تخلو موازنة عام ١٩٩٤ من العجز فعلاً كما جاء في خطاب الموازنة ؟ ولماذا جاءت الموازنة بدون عجز ؟ وكيف تم تحقيق هذا الحلم الجميل ؟ علماً بأن موازنة هذا العام كسابقاتها تعتمد اعتماداً كبيراً على القروض الخارجية واعتمادا مأمولاً غير مؤكد على المساعدات والمنح الخارجية !! ثم هل الزيادات المتوقعة في الايرادات والنفقات تتفق مع التصحيح الاقتصادي من وجهة النظر الاردنية ؟

ولتوضيح هذه الأسئلة لا بد من الاشارة إلى بعض الحقائق منها :

الحقيقة الأولى : لقد حقق مشروع موازنة عام ١٩٩٤ ولأول مرة في تاريخ الأردن كما نعلم توازناً Zero Deficit بحيث تساوت الايرادات العامة مع النفقات العامة . ويبدو حسب رأي بعض المحللين الاقتصاديين أن هذا التوازن غير دقيق وقد حصل نظرياً ورقمياً فقط نتيجة استبعاد «٣٠٠» مليون دينار من المدفوعات التي تمثل قيمة أقساط القروض الخارجية المستحقة عن عام ١٩٩٤ ، والتي تشكل نسبة ١٦,٢٪ من مجمل الموازنة ، كما أن زيادة الايرادات الجارية بنسبة أكبر بكثير من زيادة النفقات الجارية كانت من العوامل التي أدت إلى تحقيق موازنة متوازنة رقمياً فقط .

الحقيقة الثانية : إن مجموع الانفاق العام يزيد بحوالي ١١٪ عن نفقات إعادة التقدير لعام ١٩٩٣ . ويبدو من الجداول والأرقام أن الانفاق توسعي وقد جاء نتيجة لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يسمح بإعادة جدولة الديون المستحقة ، كما يتيح للحكومة الحصول على قروض خارجية جديدة لتسديد ديونها القديمة . وهنا يتطلب زيادة الايرادات المحلية على حساب مستوى معيشة المواطنين لتمويل النفقات العامة في الموازنة وليس لتقليص العجز فيها .

تبعاً لما مر فإن موازنة عام ١٩٩٤ لا يمكن اعتبارها واقعية من حيث التطبيق الفعلي لبنودها المختلفة ، فقد بلغ مجموع نفقات الموازنة المقدرة لعام ١٩٩٤ مبلغ ١٧٨٧ مليون دينار موزعة على نفقات جارية ورأسمالية بمقدار ١٤٨٧ مليون دينار وتسديد قروض مستحقة الدفع بمقدار «٣٠٠» مليون دينار .

كما بلغت ايرادات الموازنة المحلية ١٢٧٦ مليون دينار فقط والمنح العينية والمساعدات الخارجية ١٥٦ مليون دينار وأقساط القروض المستردة ٥٥ مليون دينار .

ولأول مرة في تاريخ الأردن ـ فيما أعلم وفيما يعلم زملائي ـ اعتبرت المساعدات الخارجية المنتظرة وغير المؤكدة ضمن بنود الايرادات العامة بينما لم تعتبر قيمة الاقتراض الخارجي والداخلي من ضمن بنود النفقات العامة .

وبناء عليه فإن حجم الاقتراض الخارجي الذي ظهر في موازنة التمويل والبالغ ٣٠٠

مليون دينار هو في حقيقة الأمر عجز الموازنة العامة المقدرة لعام ١٩٩٤ واذا أضيف مبلغ المساعدات والمنح الخارجية مبلغ ١٥٠ مليون فتصبح ٤٥٠ مليون دينار .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

يلحظ القارىء أن موازنة عام ١٩٩٤ قد طرأ على بنودها تغييرات جذرية من حيث الايرادات والنفقات والتمويل ويمكن إجمالها بما يلي :

أ ـ أن الايرادات المحلية قد زادت بنسبة ٨,٨٪ ، وأن هذه الزيادة في الايرادات المحلية لا تتناسب مع نسبة النمو في الاقتصاد الوطني والتي من المتوقع حسب تصريحات معالي وزير المالية أن تبلغ ٥,٥٪ . وهذا يعكس في نظرنا توجه الحكومة إلى زيادة العبء الضريبي من خلال زيادة إيرادات ضريبة الدخل والجمارك والارباح وأجور البرق والبريد والهاتف وسوف يتأثر من هذا الإجراء معظم المواطنين وخاصة أصحاب الدخول المتدنية والمحدودة ، مما قد يؤدي إلى استمرار الركود الاقتصادي وزيادة التفاوت في دخول المواطنين وازدياد الفجوة بين الغني والفقير ؛ ولتوضيح ذلك يجب أن ننبه إلى أن زيادة ضريبة الدخل والأرباح من ١٢٠ مليون دينار إلى ١٣٠ مليون دينار أي بنسبة تزيد على ٨٪ هي زيادة غير مبررة وخاصة إذا تذكرنا أن بعض الشركات الكبرى التي كانت تدفع الجزء الأكبر من هذه الضريبة قد عانت من خسارة كبيرة خلال عام ١٩٩٣ وفي مقدمتها شركة الفوسفات الأردنية التي يذكر بعض الاقتصاديين والمطلعين على خفايا الأمور أن خسارتها كبيرة وتبلغ بضعة ملايين أو أكثر ومن المتوقع ، أن لا تتعافى الشركة من خسارتها خلال عام ١٩٩٤ . فمن أين ستأتي الزيادة المقدرة في ضريبة الدخل والأرباح ؟ وهل تريد الحكومة زيادة الضريبة على المواطنين ؟ نرجو أن لا يكون هذا العلاج الذي تفكر فيه الحكومة !!

هذا بالإضافة الى أن نسبة زيادة الايرادات المقدرة على خدمة البرق والبريد والهاتف تتجاوز ٣٠٪ وهذا يشير بوضوح الى توجه الحكومة لزيادة التعرفة على المكالمات الهاتفية دون مسوّغ وخاصة إذا تذكرنا أن أجور المكالمات الهاتفية الدولية الصادرة من الأردن تعتبر من بين أعلى الأجور في العالم .

وتشير أرقام الموازنة أيضاً الى زيادة الرسوم والجمارك بمقدار ٥,٥٪ وهذه النسبة تعكس استمرار زيادة المستوردات وبقاء الصادرات شبه ثابتة مما يؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري الأردني وبالتالي إستنزاف موارد المملكة من

العملات الأجنبية .

ب ـ أما بالنسبة للنفقات العامة فيلاحظ أن نفقات الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات المدنية قد زادت بنسبة ٢١٪ وهي زيادة كبيرة وتعكس توجه الحكومة نحو التوسع في الانفاق إلا إذا نوت الحكومة زيادة رواتب العاملين في الدولة ونحن نؤيد هذا التوجه بالاضافة الى إيجاد شواغر لنحو ٣٧٠٠ وظيفة جديدة.

أما نفقات وزارة الدفاع فقد زادت بنسبة جيدة وهذا يشير الى زيادة الانفاق العسكري وهذا أمر نرحب به ونباركه ونأمل أن ينعكس إيجابياً على زيادة كفاءة قواتنا المسلحة الباسلة بحيث تكون قادرة على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الذي تتمتع به الجيوش العصرية في الدول المتقدمة .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء الكرام ،

إن أجواء السلام التي تخيم على المنطقة أو قد تبدو كذلك يجب أن لا تثنينا عن العناية بقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية والتي بدونها جميعاً سوف يصبح أي إنجاز في أي مجال عرضة للزوال . إننا نحيي جنودنا البواسل في كافة مواقعهم ورجال الأمن في كافة أجهزتهم ودوائرهم . ولهم علينا أن نقول فيهم ولهم كلمة الحق ، وعلى الحكومة أن تترجم الكلمة الى فعل يبعد عنهم شبح الحاجة ليبقوا كما كانوا دائماً مرفوعي الهامات قدوة في الخلق السليم وأسوة صالحة في أداء الواجب .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

في الوقت الذي يعاني فيه العاملون في أجهزة الدولة ـ عسكريين ومدنيين ـ من ضنك في العيش فإننا نرى تناقص دعم المواد التموينية في موازنة عام ١٩٩٤ بنسبة ١٧٪ وهذا تجاوب مع رغبة صندوق النقد الدولي في تقليص دعم المواد التموينية الأساسية رغم الآثار الاجتماعية السلبية لهذا التوجه ، بالاضافة الى زيادة أسعار عدد آخر من السلع والخدمات الضرورية مثل الكهرباء والمياه والمحروقات بالرغم من إنخفاض سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية من «٢١» دولار للبرميل الواحد إلى «١٣» دولار فقط .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء الكرام ،

إن تخفيض الدعم على المواد الأساسية يقودنا إلى الحديث عن مشكلتين أو معضلتين لهما علاقة بذلك وهما البطالة والفقر .

إن اتساع جيوب الفقر وزيادة حجم البطالة تتطلب وضع خطة واضحة لمعالجة هاتين المعضلتين يشترك في وضعها ودراستها وبرمجتها وتحليلها واقتراح الحلول الناجعة والممكنة لها نخبة من أصحاب العلم والخبرة والقرار ومن القطاعين العام والخاص . وبدون ذلك سوف نبقى نستمع الى خطب براقة لا تسمن ولا تغني من جوع ، بل تزيد

الناس حقداً وإحباطاً وتربك مسيرتنا الاقتصادية ، ويختل ميزان العدالة بين المواطنين ، مما ينعكس سلبياً على مجتمعنا عادات وتقاليد وسلوكاً وبالتالي أمناً وطنياً .

إننا نؤيد الحكومة فيما ذهبت إليه من حلول وردت في خطاب الموازنة (الصفحة الخامسة) ولكن هذه الحلول تبقى في حلقة الأماني ما لم توضع لكل منها آلية واضحة للتنفيذ بحيث يصبح الأمل واقعاً ملموساً معاشاً . ونضيف إلى ما ذكرته الحكومة بعض الإقتراحات لعلها ترفد توجه الحكومه في هذا المجال ، من بينها ضرورة إنشاء مشروعات انتاجية متنوعة في المناطق الفقيرة ، كما يمكن إقامة تعاونيات زراعية في المناطق الصالحة للزراعة ،أو التي يمكن استصلاحها . ويجب الاستفادة من اراضي الدولة في الزراعة وتقديم المساعدات للمواطنين المحتاجين لاستغلال هذه الأراضي على الوجه الذي يكفل زيادة الانتاج الزراعي وتوسيع رقعة المراعي ، ويساعد بالتالي على وجود فرص عمل مرضية مما يعين على تخفيف جيوب الفقر ويحد من البطالة وخاصة في الأغوار والمناطق الجنوبية والبادية .

ولا بد في هذا المجال من توزيع وسائل الانتاج والمصانع على كافة المناطق وإقامة المدن الصناعية في الريف للحد من البطالة من جهة ولتخفيف هجرة المواطنين من الريف والبادية الى المدن طلباً للرزق أو تهافتاً على وسائل الراحة والرفاهية التي تقدمها المدينة من جهة أخرى .

لقد أدت الهجرة المكثفة من الريف والبادية الى العاصمة والمدن الكبرى الى ازدحام السكان في المدينة وازدياد نسبة التلوث فيها ، بينما بقي الريف الأردني يعاني من ضعف الاستثمار ، وندرة فرص العمل ، وقلة المرافق والخدمات ، وغياب الثروات والمداخيل التي تعين على تحسين البيئة ووسائل العيش ورفع مستوى المواطنين ، ولا بد من وضع الخطط لاعادة توزيع السكان ومكاسب التنمية على كافة المناطق مما يخفف من حدة البطاله والفقر كما يخفف في الوقت نفسه من أعباء المدن ويتيح للريف الأردني فرصاً أفضل للنمو والتطور .

لقد أحدث الخلل في توزيع السكان ومراكز الصناعة والاستثمار ، وعدم القدرة على تلبية الحاجات الاساسية ونقص الخدمات الضرورية في الريف الى ازدياد حجم البطالة ، كما أدى في الوقت نفسه الى تعكير صفو البيئة وزيادة نسبة التلوث في المناطق المزدحمة مما يستوجب على الحكومة أن توجه عنايتها الى هذه المشاكل مجتمعة لاستدراك الأمور قبل تفاقمها ، والعمل على تحسين البيئة والحد من التلوث الذي يهلك الزرع والضرع ويفسد الحياة الانسانية .

وفي هذا المجال فأننا نتمنى على الحكومة الموقرة أن تزيد من إهتمامها في هذا المجال ، علماً بأن الحكومة السابقة قد وضعت استراتيجية للبيئة نالت استحسان الهيئات الدولية المهتمة بهذا الأمر ونأمل أن توضع

هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ كما نأمل أن تقدم الحكومة للمجلس قانون حماية البيئة حتى تتم مناقشته وإقراره باعتباره من القوانين الضرورية والمهمة .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

إننا على دراية بالضغوط التي يتعرض لها الأردن ، والظروف الصعبة التي تواجهه كما نعي تماماً حرص الحكومة على مواجهة هذه الظروف بروح من المسؤولية والأمانة التي تقتضيها مصلحة الوطن والشعب . ونعلم أن الحكومة مضطرة للسير في برنامج التصحيح الاقتصادي . ولولا الضغوط التي فرضتها عوامل كثيرة لطالبنا بانتهاج برامج وأساليب أخرى قد تكون أكثر فائدة في كافة المجالات ونأمل أن نستطيع مقاومة الضغوطات والازعاجات الخارجية في وقت ليس بعيداً بإذن الله .

ولكن الاعتراف بالحقائق التي ذكرناها يجب أن لا تثنينا عن قول حقائق أخرى يعكسها برنامج التصحيح . إن الوصفات التي يقدمها البرنامج المذكور إلى جميع الدول النامية بدون استثناء ، مثل تعويم أسعار الفوائد ، ورفع دعم المواد التموينية ، وتخفيض سعر العملة الوطنية ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتوسيع الجباية الضريبية كوسيلة لزيادة إيرادات الخزينة دون ربط الأجور بالأسعار ، هي وصفات مسكنة وليست حلولاً جذرية لمشكلات الركود الاقتصادي ومعضلات الوضع الاجتماعي إن برنامج التصحيح الاقتصادي بحد ذاته هو برنامج لتأجيل سداد الديون الخارجية أو إعادة جدولتها وبالتالي فهو يهدف الى سد الفجوة التمويلية الخارجية وليس برنامجاً لسد العجز في الموازنة .

صحيح أن البرنامج استطاع تخفيض حجم المديونية من ٨,٣ مليار دولار الى ٦,٥ مليار دولار وذلك عن طريق إعادة شراء الديون بخصم كبير والاستمرار في تسديد ديون المؤسسات الدولية والمؤسسات العربية المشتركة والغاء بعض الصفقات العسكرية ، غير أن هذه النتائج الجيدة لا تدعو الى التفاؤل المستمر لأن طريقة سداد الديون الخارجية قد تمت بشكل مؤقت وربما لا تستمر لسنوات أخرى. ومن الممكن أن يعود حجم المديونية الى الارتفاع من جديد نتيجة رسملة الاقتراض الجديد عن طريق تمويل القروض إلى سندات طويلة الأجل بالقيمة الإسمية لاستخدامها في سد الفجوة التمويلية الخارجية مما يؤدي الى زيادة عبء المديونية في المستقبل ، وتصبح مشكلة المديونية من المشاكل المستعصية إلا إذا استطاعت الحكومة شطب المديونية الأردنية كما حصل لبعض دول العالم الثالث .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

إن الواجب الوطني يستدعي منا جميعاً

مواطنين وحكومة تبني برنامج وطني نستطيع به مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها ضعف الطاقة الانتاجية والعجز التجاري والمديونية الخارجية والبطالة والفقر ، أي أننا بحاجة الى تحولات هيكلية في بنيتنا الاقتصادية والاجتماعية نستطيع من خلالها حل هذه المشاكل عن طريق تحريك النشاط الاقتصادي ، وزيادة الانتاج المحلي وتشجيع الاستثمار ، وترشيد الاستيراد والاستهلاك ، ودعم الصادرات وتخفيض حجم البطالة ، ومكافحة الفقر ، ويتطلب ذلك إجراءات حاسمة وجريئة يمكن اقتراح بعضها على النحو التالي :

١ ـ تبني سياسات اقتصادية مدروسة ودقيقة جداً تدخل في مجال فرز الأولويات والبدائل والمفاضلة بينها وإيلاء عناية كبيرة لتحسين الانتاج حتى يكون قادراً على المنافسة في أسواق التصدير ، ومن الضروري مراجعة الاجراءات الادارية والتشريعات حتى يكون الاقتصاد الأردني أقدر على التكيف مع الظروف الطارئة والمستجدات السريعة والاستجابة لها بكفاءة واقتدار كما يجب تصحيح مسارات الاقتصاد بحيث يستوعب الصدمات ويتغلب على المفاجآت غير المنظورة أو غير المتوقعة .

٢ ـ ترشيد الانفاق العام ، وتحديد أولويات الانفاق بدقة متناهية ، إن التدقيق في أرقام النفقات لهذا العام يرى أن الانفاق الرأسمالي قد ركز على شراء سيارات وأثاث وبعض المستلزمات التي لا تنعكس إيجابياً على تحسين الانتاج والأداء وبالتالي يمكن تأجيلها الى ظروف أفضل ويجب أن توجه الدولة عنايتها للانفاق الرأسمالي على الاستثمار المنتج في مجالات مثل الزراعة والصناعة والسياحة ، كما يجب أن يكون للاستثمار في أي مجال مبرره المالي والاقتصادي والاجتماعي .

٣ ـ تشجيع استخدام الأيدي العاملة الأردنية في القطاعات التي تتركز فيها الأيدي العاملة الأجنبية .

٤ ـ توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها بحيث تكون قادرة على زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز الدخل القومي وخلق فرص عمل جديدة .

٥ ـ تنمية وتطوير قطاع التصدير وإعادة النظر في الاجراءات التي تتعلق بحوافز التصدير .

٦ ـ التركيز على مشاريع انتاجية عائلية صغيرة لأفراد الأسرة الواحدة تدر عليهم دخلاً كريماً ملائماً .

٧ ـ إعادة النظر في سياسة التعليم والتركيز على التعليم المهني لتأهيل الأيدي العاملة الأردنية للعمل في القطاعات التي تعتمد على العمالة الأجنبية وخاصة في قطاع الزراعة والخدمات الأخرى مثل السياحة والفندقة . وفي هذا المجال فلا بد من

التفكير الجدي لوضع تصنيف مرض لأصحاب هذه المهن يشعرهم بقيمتهم الاجتماعية ودورهم الفعال في تنمية وطنهم وتقدم بلدهم .

٨ ـ إنشاء معاهد تدريب رفيعة المستوى تساعد على تأهيل الأردنيين للعمل في مجال صيانة الأجهزة والمعدات الفنية المتطورة ، وفي هذا المجال نقترح تحويل بعض كليات المجتمع العامة ـ ومن يشاء من الخاصه ـ لتقوم بهذه المهمة .

٩ ـ إعادة النظر في كافة التشريعات المتعلقة بالجمارك والضرائب والاستثمار بحيث تحقق العدالة ، وتخفض العبء على المواطنين ، وتشجع الاستثمار ، وتقوي عوامل الانتاج ! وفي الوقت نفسه تتيح للمواطنين دفع التزاماتهم بسهولة ويسر . إن صعوبة الاجراءات قد جعلت كثيراً من المواطنين يحجمون عن دفع ما يستحق عليهم للخزينة رغم قدرتهم المالية على ذلك حتى لقد قيل إن الشعب مديون للخزينة بمبالغ تزيد على موازنة الدولة السنوية . كل ذلك أو جله يعود الى صعوبة الإجراءات وعسرها وعدم قدرة الأجهزة الادارية المختلفة على التعامل مع المواطن بأسلوب حضاري سريع ومتطور وما دمنا نتحدث عن الإجراءات والتشريعات فإنني أتمنى على الحكومة الموقرة أن تعيد النظر في كافة التشريعات وأن تدرس إمكانية وضع ما يمكن أن نسميه التشريعات القطاعية بحيث تقوم الحكومة بإصدار وتعديل التشريعات المتعلقة بقطاع معين في آن واحد أو في فترة واحدة ، حتى نتلافى التكرار والتناقض وحتى تتضح الصورة للمشروع بشكل شمولي يسهل عليه مهمته وييسر للحكومة والسلطة التشريعية سبل التنفيذ والمراقبة .

١٠ ـ ولتحقيق طموحاتنا في الاعتماد على الذات فإنني اقترح أن تتبنى الحكومة وضع آلية علمية سليمة للوصول إلى هذا الهدف السامي وتقوم هذه الآلية على جمع الكفاءات الاقتصادية ، والكفاءات القانونية وكل صاحب علاقة في القطاعين العام والخاص لعقد حوارات وندوات متواصلة فيما بينهم في مكان محدد يعني نحصرهم جميعاً مع بعض في مكان واحد ولمدة زمنية معقولة ضمن خطة مرسومة واضحة المعالم هدفها تخليص الأردن من مشاكله الاقتصادية والاجتماعيه ووضعه في مصاف الدول التي حققت معجزات كبيرة في هذا المجال ونذكر على سبيل المثال (اليابان ، كوريا الجنوبية ، وسنغافورة) . ونحن نتكلم عن «سنغافورة» منذ أعوام كثيرة ونحاول أن نقول بأن الاردن يجب أن يكون «سنغافورة» الشرق الأوسط ولكن الامر لا يزال تنظيراً ولم يخرج الى حيز الوجود إن موارد هذه الدول قليلة جداً كما تعرفون ولكنها استطاعت بالتخطيط

السليم والتعليم الحديث ، واستيعاب التكنولوجيا وإعادة النظر في القيم التي لا تخدم المجتمع أن تحقق طموحاتها . إن سنغافورة مثلاً دولة/ مدينة وتفتقر الى المواد الخام ومع ذلك فقد حققت بجهود أبنائها معجزة إقتصادية فريدة بحيث قفز معدل دخل الفرد فيها من ١٠٠ دولار سنوياً الى أكثر من عشرة آلاف دولار في السنة .

ويمكن لخبرائنا الاقتصاديين والقانونيين ومن لهم علاقة بذلك أن يستعينوا بخبرات هذه الدول ، لعلنا نخرج بصيغة خطة ممكنة التطبيق تحقق طموحاتنا وتدفع عنا شبح الفقر والبطالة وتبعدنا عن ذل الاعتماد على الدول والبنوك الأجنبية .

قد يبدو الاقتراح غريباً أو وهماً أو ضرباً من الخيال! ولكنني أقول لمن يفكر بهذه الطريقة : هكذا بدأت الدول التي ذكرناها مشوارها في هذا الطريق ونجحت وأصبحت مثلاً يتمنى الأخرون احتذاءه وتقليده .

إن النيات الصادقة ، والعزائم المخلصة ، والعقول المبدعة ، والقرارات الجريئة الحاسمة المدروسة ، سوف تحول الحلم إلى حقيقة .

ونأمل أن يتم ذلك في المستقبل القريب بإذن الله وتوفيقه .

وفي ختام حديثي نيابة عن زملائي أعضاء الكتلة النيابية المستقلة ، أود أن أذكر بأن أعضاء الكتلة النيابية المستقلة تؤيد بقاء ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وتدعو الحكومة الى دعمه وإعطائه الصلاحيات التي تمكنه من تصويب القرار الاداري المخالف للقوانين والانظمة . والعمل على إصدار قانون ينظم أعمال الرقابة والتفتيش الاداري ، والطلب من الحكومة الكريمة بتزويد مجلس النواب بنسخة من التقارير الدورية لأعمال ديوان الرقابة .

وفي هذا المجال فنحن اختلفنا مع زملائنا أعضاء اللجنة المالية .

دولة رئيس المجلس : دكتور عوض مضى «٤٥» دقيقة .

الدكتور عوض خليفات : أنا أتكلم بإسم الكتلة ، سبعة أشخاص ، غيري تكلم «٤٥» دقيقة بأسمه الشخصي ، والان سأتكلم عن مطالب دائرتي الانتخابية .

دولة رئيس المجلس : ممكن تسلمها للأمانة العامة .

الدكتور عوض خليفات :

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

لقد ذكرت في كلمتي أثناء جلسات الثقة بأنني أؤجل طلبات دائرتي الانتخابية لحين مناقشة موازنة عام ١٩٩٤ ، وقد جاء الوقت المناسب لذلك .

ومع علمي أنه لا يجوز زيادة النفقات إلا أن الحكومة تستطيع ـ كما ورد في مشروع قانون الموازنة ـ النقل من باب الى آخر بل

واستحداث بنود جديدة بناء على توصية من معالي وزير المالية ، وعليه فإنني سأسوق باختصار حاجات دائرتي الانتخابية في محافظة معان شارحاً لها من منظور وطني عام بعيداً عن التعصب الاقليمي الضيق وسترون عندما اتكلم عن موقع معين أنني أتكلم عن السياحة أو عن التربية والتعليم أو عن الصحة بشكل عام مع تركيز على مناطق معينة .

تعلمون أيها الاخوة أن محافظة معان مترامية الأطراف وتزيد مساحتها على ٤٧٪ من مساحة الأردن ، وعلى الرغم من قلة كثافة السكان فيها إلا أن الوافدين إليها في كل عام يزيد على عدد سكان محافظة كبيرة ؛ ففي كل عام يرتادها سياح أو حجاج في طريقهم إلى الأماكن المقدسة في الحجاز أو أشخاص للعمل ، أو مسافرون في طريقهم الى بلادهم أكثر من نصف مليون إنسان ، وهذا العدد يتطلب خدمات كثيرة متنوعة ، ومرافق حديثة ووسائل عصرية تسهل مهماتهم ، وتيسر لهم سبل الاقامة ، وتسد حاجاتهم وتشجعهم على أن يكونوا سفراء لبلدنا في الخارج إن كانوا قادمين من خارج الحدود ، ودعاة للاعتزاز الوطني والانتماء الصحيح إن كانوا من أبناء هذا البلد الطيب .

إن المحافظة تحتضن مدينة وادي موسى والبتراء الأثرية ، كما تحتوي ميناء الأردن الوحيد ، نافذتنا على العالم ، ويكتنز باطن الأرض في هذه المحافظة بالثروات والمعادن التي تدر دخلاً قومياً جيداً لا يستغنى عنه ويستفيد منه كافة المواطنين في المناطق ، مثل الفوسفات والاسمنت والزجاج وغيرها مما يمكن استخراجه فيما بعد . وبالرغم من كل هذه الحقائق فإن هذه المحافظة يكتنفها النسيان في معظم الأحيان ، ولا يتذكرها البعض إلا في مواسم الثلوج وأيام الجفاف وتصبح مدعاة لهواة الأخبار الطريفة والصور التلفزيونية النادرة . ويشعر المرء بالمفارقة الكبيرة بين بعض مناطق هذه المحافظة ومناطق أخرى في المملكة . أما أهلها الطيبون ـ وهم أهلكم ـ فقد تدفأوا بالمواعيد الكثيرة التي كان يغدقها عليهم بعض المسؤولين أثناء زياراتهم لهم في المناسبات الصعبة وقد أشبعوا المواطنين بالحلول الناجعة لمشاكلهم ولكن لسان حالهم يردد مع الشاعر العربي قوله : «. . . أنا الغني وأموالي المواعيد» .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب الأكارم ،

إن مدينة وادي موسى التي تحتضن آثار البتراء تفتقر الى كثير من الخدمات الأساسية الضرورية للمحافظة على الآثار وتشجيع السياحة والسياحة عامة وليست خاصة ، إلى هذا المعلم الحضاري البارز . إن البتراء من أهم مراكز الحضارة الانسانية في منطقة الشرق الأوسط وربما في العالم . وقد وصفها علماء الآثار ومؤرخو الحضارات بأنها «فريدة من نوعها في تاريخ عمل الانسان» . ونظراً

لأهميتها العلمية والثقافية والتاريخية فقد قررت منظمة اليونسكو الدولية اعتبارها موقعاً حضارياً فريداً ومتميزاً وأدرجتها على قائمة المدن العالمية التي يجب أن تحظى بالرعاية والاهتمام من كافة الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية كما أوصت المنظمة الحكومة الأردنية بضرورة إيلاء البتراء العناية اللازمة محافظة عليها ومؤشراً من الحكومة على سلوك حضاري ونهج ثقافي رفيع يذكر لها في المحافل الدولية المعنية بالتراث الانساني .

وقد أولى جلالة الملك الحسين المعظم وسمو ولي عهده الأمين ، اهتماماً بالغاً بضرورة المحافظة على هذا الأثر العربي الحضاري المتميز ووجوب العناية به وبالمنطقة المجاورة المكملة له ، أملاً في أن تكون المنطقة علامة حضارية وثقافية تاريخية لامعة في أردننا العزيز وفي منطقتنا العربية ومحيطنا من دول البحر المتوسط ذات الحضارات العريقة .

وبناء على توجيهات من جلالة الملك المعظم ، وطلب من الحكومة الأردنية ـ فقد قام فريق من خبراء اليونسكو بزيارة المنطقة ووضع توصيات واقعية للعناية بمنطقة وادي موسى والبتراء وقام على أثر ذلك فريق من الوزراء في الحكومة السابقة كان لي شرف عضويته لدراسة التوصيات على أرض الواقع وتم على أثر ذلك اتخاذ قرار في مجلس الوزراء الموقر برئاسة سيادة الشريف زيد بن شاكر يقضي بتجديد محمية البتراء ووضع الخرائط اللازمة لها وجعل التصرف والاشراف عليها منوطا بدائرة الآثار العامة . كما اتخذ مجلس الوزراء في حينه قراراً يقضي بتنفيذ شبكة الصرف الصحي في منطقة وادي موسى وانشاء محطة تنقية حديثة بحيث لا تؤثر على البيئة وسلامة المواطنين ، وفي الوقت نفسه لا تكون عامل طرد للسياح والوافدين في وقت نرفع فيه شعار تطوير صناعة السياحة وتشجيعها في الأردن باعتبارها مصدراً هاماً وأساسياً من مصادر الدخل القومي . بالمناسبة السياحة درت دخلاً قومياً في هذا العام بمقدار «٤٠٠» مليون دينار ، وبالتالي كلامي صحيح عن البتراء ولكن هو كلام عن الاردن بشكل عام. إن هذه الصناعة السياحية بدون البتراء لن يكون لها أثر يذكر ولن يكتب لها النجاح .

وللمحافظة على الآثار والبيئة ومساعدة السكان في منطقة وادي موسى فلا بد من إقامة عدة سدود في البلدة في مواقع معينة في خطابي وسأسلمها الى الامانة وهذه هي أسماء المواقع المشار اليها «الصدر والزرابة وقرب خربة النوافلة التي ستصبح قريباً قرية سياحية كما يجب إقامة سد في أسفل قرية الطيبة السياحية حتى لا تتسرب السيول الى البتراء من موقع آخر غير مدخل السيق المعروف» .

إن هذه السدود مهمة للزراعة والري وحماية الآثار حتى لا تتكرر مأساة السياح عام ١٩٦٣ ، ولا يستمر تدمير الآثار بفعل

السيول والأمطار كما حدث عام ١٩٨٨ عندما انهار جزء هام من المحكمة أحد أبرز المنشآت الأثرية في البتراء .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

إذا اردنا العناية بهذا الكنز الحضاري المرموق والذي يعتبر في نظري مفخرة لكل الأردنيين فلا بد من خطة وطنية تنقذ الآثار وتحافظ عليها وتعنى بالمنطقة المجاورة لها بحيث تصبح موئلاً سياحياً على مستوى عالمي جذاب . وحتى يتحقق ذلك فإنني أقترح أن تقوم الحكومة الموقرة بانشاء سلطة متخصصة مركزها وادي موسى تسمى سلطة اقليم البتراء على غرار سلطة اقليم العقبة ويكون لها استقلالها المالي والاداري ، وتقوم باستكمال المرافق السياحية الضرورية وإنشاء البنية التحتية اللازمة وإعادة تنظيم المنطقة دون مساس بحقوق المواطنين وأملاكهم وأراضيهم كما حصل في أماكن أخرى .

وفي هذا المجال أعيد للأذهان ما أوصت به هيئات ومنظمات وجمعيات علمية عالية من ضرورة إنشاء معهد متخصص لآثار البتراء وتاريخ الأنباط ليس للتدريس وتخريج حملة شهادات عاطلين عن العمل بل تكون مهمته إثراء البحث العلمي وتكثيف الحفريات الأثرية في المنطقة لاستكشاف مكنونات هذه المدينة التي كانت في حقبة تاريخية معينة منطقة حضارية مزدهرة وعاصمة لمملكة راقية امتدت من مدائن صالح جنوباً وحتى دمشق شمالاً وأقترح أن يلحق بالمعهد مركزان أحدهما لتدريب المواطنين على صيانة الآثار وترميمها والثاني مركز للسياحة والفندقة ، كما يلحق به متحف للآثار النبطية والعربية الجنوبية باعتبار أن الانباط من عرب الجنوب . ويجدر بالذكر أن تكاليف المعهد لن تكون باهظة على الخزينة لأن كثيراً من الهيئات الدولية وفي مقدمتها اليونسكو والسوق الأوروبية المشتركة وبعض الجمعيات الآثارية العالمية سوف تبدي حماساً لهذا المشروع وتسهم في تمويله وتزويده بالكفاءات العلمية والخبرة الضرورية والأجهزة والمكتبة اللازمة . ولعل معالي وزير التخطيط يبدي نية حسنة ـ كعادته ـ ويسعى لتمويل هذا المشروع العلمي من المنح والمساعدات. وإذا تعذر ذلك فعلى الحكومة أن تتبناه وتنفذه لما له من أهمية على كافة المستويات .

وما دمنا نتكلم عن السياحة التي أسهمت في الدخل القومي الأردني بحدود ٤٠٠ مليون دينار عام ١٩٩٣ فلا بد من إيجاد وسائل الراحة للسياح والزوار وتوفير الوسائل الضرورية لسلامتهم مما يقتضي تطوير مركز صحي وادي موسى إلى مستشفى عصري متطور وحديث يخدم المنطقة والوافدين اليها والذين لا يقل عددهم سنوياً عن ثلاثمائة ألف إنسان .

كما إنني أقترح إقامة مخيم دائم للشباب في منطقة وادي موسى يكون ملتقى للطلبة والشباب الذين يزورون البتراء من داخل المملكة وخارجها . وسيكون مكاناً جيداً للتفاعل بين الشباب من مختلف الدول والحضارات . كما سيصبح ملتقى للشباب الأردني ـ الذي يزور البتراء ـ يتبادلون فيه الأفكار والآراء ويستفيدون من خبرات بعضهم البعض وتجاربهم مما يساعد على التماسك والتلاحم بين شباب الوطن العزيز .

وقد سبق لوزارة الشباب أن فكرت في تصميم مركز شبابي عالمي في المنطقة ولكن المشروع ذهب أدراج الرياح نتيجة لسرعة تغيير الوزراء واختلاف الأمزجة والطموحات والتوجهات .

وما دمنا نتكلم عن الآثار والسياحة فلا بد من الاشارة الى ضرورة المحافظة على قلعة الشوبك وترميم أسوارها وأبراجها باعتبارها من أهم القلاع التاريخية في الأردن . كما يجب توسيع الطريق المؤدية اليها واستمرار إدامتها ضمن خطة تستهدف توسيع الطرق السياحية في المحافظة ومن أهمها طريق عنيزة ـ الشوبك ـ وادي موسى ـ وطريق وادي موسى ـ الطيبة ـ الراجف ـ رأس النقب ، لتلتقي بطريق العقبة ، وبذلك تتحسن شبكة الطرق السياحية في كل من اقليمي البتراء والعقبة ومنطقة وادي رم وبلدة الحميمة التاريخية .

أما في مدينة معان فيقف بيت مؤسس المملكة المغفور له عبد الله بن الحسين ، معلماً بارزاً يتحدى الزمن ويشهد على دور أبناء محافظة معان والاردنيين بشكل عام في تحقيق أهداف النهضة العربية الكبرى . ولهذا البيت مكانة خاصة في تاريخنا القومي والوطني ، ففيه اتخذت قرارات حاسمة وتاريخية ، وفيه تم الاتفاق بين الأمير عبد الله ورجالات شرق الأردن البارزين للقدوم الى عمان وتأسيس حكومة الشرق العربي ، وفي هذا المبنى صدرت أول جريدة في شرقي الأردن أطلق عليها اسم «الحق يعلو» .

وبالقرب من هذا المبنى خاضت القوات العربية معركة ضروس مع الحامية التركية في معان انتهت بانتصار العرب . وتخليداً لهذه المعركة وتكريماً لقادتها وشهدائها فقد استحدث جلالة الملك فيصل بن الحسين سنة ١٣٣٩هـ / ١٩١٩م وساما يحمل اسم وسام معان . وقد نشرت جريدة العاصمة وهي الجريدة الرسمية للحكومة العربية في دمشق نص قانون هذا الوسام الذي منح إلى عشرات الأشخاص ممن كان لهم شرف المساهمة في هذه المعركة من مختلف الولايات العربية .

إن هذا القصر من المعالم التاريخية الحية التي تشهد على دور الهاشميين والأردنيين في النضال من أجل الحرية والاستقلال والوحدة. ولا بد من ترميم هذا المبنى بما يتناسب ومكانته التاريخية ، وأقترح أن يصبح المبنى متحفاً وطنياً يختص بتاريخ الثورة العربية الكبرى ووثائقها وسير رجالاتها وأبطالها .

دولة رئيس المجلس : دكتور عوض

صارلك ساعة .

الدكتور عوض خليفات : أنا اتحدث عن سبع أشخاص .

دولة رئيس المجلس : يعني أخذت دور سبع أشخاص آخرين ، والامانة العامة تنشر ضمن المحضر كامل الخطاب بدل الصحافة .

الدكتور عوض خليفات : أما في مجال التربية والتعليم فأنني أردد ما يقوله جلالة الحسين : «إن ما أنجزناه في حقل التربية والتعليم يستحق الفخر والاعتزاز أما القناعة فهي بداية الركود الذي يدفع الى التراجع والاضمحلال» .

إننا نتمنى على الحكومة أن تهتم بالمدارس في محافظة معان كافة ، وفي هذا المجال لا بد من الحديث عن مطالبات السكان بضرورة انشاء جامعة في محافظة معان ، هذه المطالبات التي مضى عليها أكثر من عقدين من الزمان، ولا بد لي من أن أذكر أن مجلس التعليم العالي الذي كان يرأسه آنذاك دولة رئيس الوزراء قد اتخذ قراراً عام ١٩٨٦ بانشاء كليات جامعية في محافظتي الطفيلة ومعان تابعة لجامعة مؤتة. من بينها كلية علوم وآداب في مدينة معان ، وترفيع كلية الشوبك الزراعية لتصبح كلية جامعية تمنح درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية وانشاء كلية للآثار والسياحة في وادي موسى ، وكلية للعلوم البحرية في العقبة . ولكن هذه المشاريع لم تر النور بعد ، ونأمل من الحكومة بعث هذا المشروع من جديد .

أما بقية المطالب فسوف أودعها الامانة وأرجو أن تنشرها كاملة حتى تطلع عليها الحكومة الموقرة ، وسوف أعطي نسخة من خطابي للحكومة نفسها .

وأختم حديثي بالدعاء الى العلي القدير أن يحفظ جلالة الحسين المعظم باني الاردن الحديث وحامي نهضته ، وأن يؤيده بنصر من عنده انه سميع مجيب ـ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ـ وهذه هي مطالب الدكتور عوض خليفات كما سلمها الى الامانة العامة ـ

اتمنى أن يبدأ التدريس في العام القادم أو الذي يليه وذلك عن طريق تحويل كلية مجتمع معان مرحلياً الى كلية للعلوم والآداب لحين إتمام مشروع الجامعة حسب المخططات والمراحل التي تقررها الحكومة .

أما كلية الشوبك فتتوافر فيها الأبنية والكوادر الادارية والأراضي اللازمة وما على الحكومة إلا أن تتخذ القرار بترخيصها إلى كلية جامعية وتزويدها بالكفاءات الأكاديمية وهو أمر ليس عسيراً إن توفرت العزيمة وصدقت النوايا الحسنة .

أما معهد الآثار في وادي موسى فقد شرحت عنه قبل قليل وهذا أقل المشاريع تكلفة وأسرعها انجازاً وأكثرها أهمية للباحثين وعلماء الآثار والمهتمين بالمحافظة على البتراء وكنوزها التاريخية والأثرية . ونأمل أن تشرع الحكومة في هذا العام بوضع التصاميم والمخططات اللازمة لإنشائه على جزء من أرض الخزينة المجاورة للبتراء .

أما كلية العلوم البحرية في العقبة فأرى أن تكون كلية طلبة أو معهداً للأبحاث المتعلقة بالبحر الأحمر والبحر الميت ويمكن تحويل محطة العلوم البحرية في العقبة لخدمة هذا الغرض .

أما في المجال الصحي فإن محافظة معان بحاجة ماسة إلى عدد من المستشفيات والمراكز الصحية الشاملة من أجل خدمة المواطنين والوافدين والحجاج والسياح وتزويد المستشفيات والمراكز القائمة حالياً بالأطباء المتخصصين في مختلف المجالات ، إن المطلع على الخدمات الصحية في المحافظة يتألم جداً لقلة الأطباء المتخصصين ولقلة عدد الأسرة بالنسبة للسكان والوافدين بالإضافة الى الخدمات غير الجيدة التي لا تفي بالغرض . ولا بد من العناية بالطب الوقائي وخاصة في المناطق والقرى النائية والفقيرة . وأتمنى على وزارة الصحة أن تحول المراكز الصحية في قضائي وادي موسى والشوبك الى مستوصفات طبية كاملة مجهزة بعدد من الأسرة وأن تستمر المعالجة فيها طوال اليوم .

إن مستشفى معان الكبير لم يعد كبيراً أو قادراً على تقديم الخدمة الصحية بالشكل اللائق والمطلوب ، ولا بد من معالجة الأوضاع المتردية بشكل جذري وفعال بحيث يستطيع المستشفى خدمة المواطنين في معان والأماكن المجاورة لها .

ولا بد بالاضافة الى ذلك من تطوير المراكز الصحية وخاصة مركز صحي الطيبة وتحويل مركز صحي وادي موسى الى مستشفى عصري ليواكب التطور المأمول الذي يصيب صناعة السياحة في المنطقة في المدى القريب والبعيد ، ولخدمة سكان القضاء والقرى المجاورة وكذلك مضارب البدو القريبة والتي يزيد عدد سكانها على مئة ألف مواطن . كما أن قضاء وادي موسى واسع المساحة وتلتحق به قرى كثيرة يسودها الفقر والعوز وينتشر بين سكانها الأمراض (مثل قرية دلاغة) فلا بد والحالة هذه من العناية الصحية في القضاء وخاصة أنه يتمتع بمركز سياحي متميز مما ينعكس إيجابياً على سمعة الأردن وتقدمه في المجال الصحي .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

إذا أردنا تشجيع المواطنين على عدم الهجرة من المحافظة الى العاصمة فيجب أن نوفر سبل البقاء والاستمرار في هذه المنطقة ولا بد أن يكون لمؤسسة الاسكان أثرها الواضح في تشجيع هذا الأمر وأرجو أن أذكر المؤسسة بعدد من قطع الأراضي التي تملكها في المنطقة. فعلى سبيل المثال يوجد لها أرض في مدينة معان ، وقطعة أرض داخل بلدية الشوبك وكان من المفروض أن تقيم عليها في

بداية الثمانينات إسكاناً وظيفياً . وما زال المواطنون ينتظرون بصبر وأمل مثل هذا الاسكان الذي يحل جزءاً من المشكلة ويساعد على تعمير المنطقة .

كما يعاني معلمو المدارس في المحافظة من صعوبة الاستمرار في البرنامج التأهيلي في جامعة مؤتة وهم يتمنون على الحكومة بالتعاون مع جامعة مؤتة على أن يكون مكان التدريس إما في كلية مجتمع معان أو كلية الشوبك ليسهل على الجميع مواصلة دراستهم لرفع كفاءتهم العلمية بما يتناسب وعملية التطوير التربوي التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم .

هذه بعض من مطالب محافظة معان وقد حاولت خلال عرضي لها أن أجتهد وأقترح بعض الحلول التي إن وجدت طريقها للتنفيذ فسوف تساعد الناس وتدفعهم للاستمرار في حياتهم بعزة وشرف وشعور بالكرامة والسعادة .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور صالح ارشيدات غير موجود ، السيد علي الشطي غير موجود ، والان الكلمة للسيد فرح الربضي .

السيد فرح الربضي :

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء النواب

أود أولاً أن أُبرىء ذمتي وذمتكم من دم هذه الموازنة المعروضة علينا . فهي لا تحسب على مجلسنا الحالي بأية طريقة من الطرق . ونحن قد أتينا الى البرلمان والموازنة جاهزة . وبعبارة اخرى فانه لم يكن لنا أي تأثير فيها قبل واثناء إعدادها . وحتى بعد تقديمها للمجلس الكريم فأننا لا نجد لدينا سلطاناً عليها لأن الدستور لا يسمح لنا باقتراح أية زيادة في الأنفاق . ومن الغريب في الأمر أنه يحق لنا المطالبة بتخفيض النفقات وزيادة الضرائب . ولعمري ما من أحد في هذا المجلس يخطر بباله زيادة الضرائب على هذا الشعب الطيب الذي اثقلت الحكومات المتعاقبة كاهلهُ وحرقت أنفاسه .

وأكثر من ذلك فإن المداولات التي جرت بين اللجنة المالية لمجلسنا الحالي ومعالي وزير المالية وأركان وزارته لا تعطي اثارها وثمارها في الموازنة الحالية ، وإنما تنعكس هذه الآثار في مشروع موازنة العام القادم ١٩٩٥ .ونرجو الله أن يبقى الوزير وزيراً حتى ذلك الحين حتى يفي بوعده .

إن من يقرأ مشروع الموازنة للعام الحالي ١٩٩٤ سرعان ما يكتشف التوجهات التي رسمتها الحكومة في سياستها الاقتصادية . ذلك أن الموازنة ترتبط إرتباطا وثيقاً بالسياسة الاقتصادية للوطن ، لأن الموازنة هي الترجمة الحقيقية لهذه السياسة . ومن هذه التوجهات ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي . ومن التوجهات الإيجابية أن الموازنة جاءت لتضبط التضخم ، ومنها أيضا أنها تهدف الى زيادة

النمو وتقليص العجز . ومن ايجابياتها أنها موازنة إنمائية لا مركزية - رغم تحفظاتنا على هذا التوجه اللامركزي التي سنبينها بعد قليل - ومن إيجابيات الموازنة كذلك زيادة نسبة حماية الصناعات المحلية بصورة ملحوظة .

وأما التوجهات السلبية في موازنة هذا العام فنبين أهمها بما يلي :

١ - الزيادة الكبيرة في الايرادات المحلية عن طريق التوسع في فرض الضرائب وجبايتها .

وقد لجأت الحكومة الى زيادة الايرادات المحلية لعام ١٩٩٤ دونما إعلان عن زيادة في الضرائب . ومن الإجراءات التي لجأت إليها في هذا المجال دفع الرسوم والمقطوعيات لعدد من المرافق وتوسيع استخدام ضريبة الأستهلاك وزيادة أسعار بعض السلع والمواد الأساسية كالمحروقات . وتحتل ضريبة المبيعات رأس قائمة هذه الإجراءات نظرا لكونها ضريبة غير مباشرة ، ولأن مجال تطبيقها أوسع وأشمل من ضريبة الأستهلاك . وسوف يؤدي استخدام هذه الضريبة الى رفع التكاليف بالنسبة للانتاج المحلي الوطني وبالنسبة للمستهلك النهائي . كما سيؤدي تطبيق هذه الضريبة الى رفع خط الفقر المدقع واتساع شريحة الذين يقعون تحت هذا الخط .

واستخدام ضريبة المبيعات سيؤدي من ناحية أخرى الى تقليص الطلب المحلي على الأنتاج الوطني مما يؤدي الى تقليص الأستثمار وبالتالي ستزداد نسبة البطالة . ثم إن هذه الضريبة سوف تؤدي الى قفزة في الأيرادات المحلية بحيث يكون معدلها التراكمي أعلى من المعدل التراكمي لنمو الناتج المحلي الأجمالي . وبالتالي فإن هذه القفزة في الأيرادات المحلية ستؤدي الى ارتفاع الأسعار والى تعميق الخلل بين الأجور والأسعار والى الخلل بين المداخيل الفردية والأسعار .

٢ - إيلاء القطاع الخاص دوراً رئيساً في الحياة الاقتصادية مع تقليص لدور الدولة في القطاعات الانتاجية في مجال الصناعة والزراعة .

فمشروع الموازنة يهتم بالقطاعات الأجتماعية ولا يولي مستلزمات التنمية إهتماما مناسبا . ومن الملاحظ في مشروع الموازنة إبتعاد الدولة عن قطاعات الانتاج المادي المباشر بهدف توسيع الفرص للقطاع الخاص . إن وضعنا الاقتصادي لا يتحمل أن يعمل أحد القطاعين العام والخاص في معزل عن الآخر . إنه وضع دقيق ويستدعي أن يقوم القطاعان كلاهما بدور نشط والعمل سوية ، وخاصة عندما يكون الأمر متعلقا بالبطالة والفقر . ومهما كان القطاع الخاص نشطاً وفعالاً فلا يمكن له وحده أن يتولى مهمة زيادة الاستثمار وتوفير فرص العمل للمواطنين.

٣ - الإنفاق في مشروع الموازنة يفتقر الى الحكمة :

ويتجلى ذلك في إرتفاع الأنفاق الرأسمالي على بعض قطاعات البنية التحتية في وقت يجب أن يزداد التوجه فيه الى بناء الأساس المادي المنتج لتوفير فرص عمل آنية ولزيادة الطاقة الوطنية على توليد الدخل مع الحفاظ على التوازن بين الأنفاق على البنية التحتية والقطاعات المنتجة .

كما يتجلى الأفتقار الى الحكمة في الأنفاق في موضوع آخر وهو أن الإنفاق الرأسمالي في الموازنة يتركز على شراء السيارات والأثاث والمستلزمات التي لا علاقة لها بزيادة الأستثمار المنتج . وكان من الحكمة أن تلجأ الموازنة الى تقليص الإنفاق بدلاً من زيادة الأيرادات مع إبقاء وتيرة الإنفاق على حالها .

وبالاضافة الى ما تقدم فقد لجأت الموازنة الى تقليص الدعم للمواد التموينية بمقدار ستة ملايين دينار . فالمخصصات المرصودة لدعم المواد التموينية في العام المالي ١٩٩٣ كانت (٣٦) ستة وثلاثين مليونا بينما انخفضت في موازنة عام ١٩٩٤ الى (٣٠) ثلاثين مليوناً . ومثل هذا الاجراء يضر بالمواطن وخاصة من كان فقير الحال . إننا نطالب بعدم تقليص المخصصات المرصودة لدعم المواد التموينية ؛ لا بل نطالب بزيادتها لأنها تمس قطاعا واسعاً من شعبنا ؛ خاصة وأن عدد السكان يزداد يومياً . وإذا كان هذا التقليص شرأ لا بد منه فيجب الا ترفع أسعار السلع المدعومة للمواطنين مع ضرورة توجيه الدعم لمستحقيه كما نطالب بتحسين أداء جهاز وزارة التموين وتشديد المراقبة بما يكفل تحقيق العدالة بين المواطنين . كما نطالب بتوفير المادة العلفية للمواشي ودعمها بصورة مستمرة وصرفها لمستحقيها ومعاقبة المتلاعبين بها لجني الربح الحرام .

ولا يفوتنا ونحن نتكلم عن إفتقار الموازنة الى الحكمة في الإنفاق أن نطالب الحكومة بضرورة الحفاظ على حقوق الخزينة من الأموال المستحقة لها على المواطنين . وهذا أمر يستدعي تحصيل المتأخر من الرسوم والأيرادات الضريبية لتضييق الفجوة بين الإيراد والانفاق وتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين . . . فنحن جميعاً متكافلون متكافئون متضامنون . وحسناً تفعل الحكومة إن هي عمدت الى تقسيط مستحقاتها السابقة والتي تزيد عن مليار دينار .

٤ ـ تنطوي الموازنة على عجز واضح :

ولا أريد هنا أن أطيل فقد سبقني اليها معالي الدكتور عبد الله النسور ومعالي الدكتور عوض خليفات ولا حاجة هنا للزياده .

٥ ـ تخصيص مال عام تحت عناوين غامضة :

لقد ورد في الموازنة تخصيص مال عام تحت عناوين غامضة . إذ وضعت الحكومة في الموازنة بنوداً عامة لتنفق منها ما تشاء كيفما تشاء وقت تشاء في غياب مراقبة مجلس النواب علماً بأن الهدف من قانون الموازنة العامة أصلاً هو إلزام الحكومة بعدم الإنفاق إلا وفق

التخويل المعطى لها من نواب الشعب .

وعلى سبيل المثال جاء في الموازنة ما مجموعه خمسة ملايين دينار منها مليونا دينار تحت عنوان إغاثة النازحين وثلاثة ملايين دينار تحت عنوان النفقات الطارئة . ومثل هذه المبالغ لا يعرف النواب أين تذهب ولا دليل لديهم على أنها تنفق فعلاً على النازحين والطوارىء .

لقد كانت الحكومات السابقة تلجأ الى استخدام هذه العناوين لإخفاء ما كانت تدفعه لأغراض سياسية في الضفة الغربية عن طريق دائرة الشؤون الفلسطينية . وأما الآن فلم يعد لمثل هذه العناوين ما يبررها ، خاصة وإن مدفوعات الموازنة لجهاز الأوقاف في الضفة الغربية ورد في الموازنة صراحة وبقيمة (٦,١٥) مليون دينار .

ومن المبالغ التي لا يعرف النواب أين تذهب وكيف تذهب المصاريف السرية التي تدفع دونما رقابة أو محاسبة . ومن أمثلة ذلك ما تصرفه حكوماتنا المتعاقبة لبعض الصحفيين في الداخل والخارج في وقت ينوء فيه بلدنا تحت عبء الديون ؛ ويكافح مواطننا المنكود من أجل تحمل نصيبه من سد عجز الموازنة .

وبالإضافة الى ما تقدم نجد في الموازنة مبلغ (١٧,٨) مليون دينار ورد تحت عنوان النفقات العامة ؛ وهو مبلغ يصرف بقرارات من مجلس الوزراء لتغطية التجاوزات للموازنة الموضوعة لبعض الوزارات والمؤسسات . والسؤال الآن هو : إذا كانت موازنات بعض الوزارات والمؤسسات لا تكفيها فلماذا لا تزداد هذه الموازنات لتأخذ حجمها الطبيعي دونما لجوء الى هذه الأساليب . إننا لا نتهم أحداً بسوء التصرف بهذه الأموال ؛ وإنما نطالب بأن تكون محددة في الموازنة ومعروفة جيداً ولدى السلطة التشريعية علم بكيفية صرفها . إن من حق نواب الشعب أن يطالبوا وزارة المالية بتقديم قائمة مفصلة في نهاية السنة تبين أوجه صرف هذه المبالغ التي وردت تحت عناوين غامضة حتى تتم رقابتها ومعرفة كيفية صرفها

٦ ـ اسلوب اللامركزية في الموازنة :

يلاحظ من دراسة الموازنة أنها تتجه نحو تطبيق اللامركزية . وإننا إذ نقدر للحكومة جهدها وتجربتها الجديدة في هذا المجال فأننا نرى أن نورد الملاحظات التالية حول هذا الاسلوب :

أ ـ أن تطبيقها كلها دفعةً واحدةً على النفقات الجارية والرأسمالية معاً يستدعي وجود عدد كبير من الموظفين المؤهلين للقيام بأعمال الرقابة الادارية والمالية . ومثل هذا العدد من الموظفين المؤهلين غير متوافر في معظم المحافظات ـ إن لم نقل في كلها .

وفي ظل انعدام التجربة والتأهيل تزداد فرصة الوقوع في الخطأ . ولتصحيح هذا النهج نقترح أن يكون تطبيق اللامركزية في الموازنة

تدريجياً كأن نبدأ مثلاً بالحسابات الرأسمالية ثم الجارية والابتداء من جانب اداري معين مثل الصحة مثلاً ثم ننتقل إلى إضافة جانب آخر مثل التربية والتعليم وهكذا الى أن نصل الى التطبيق الكلي لمختلف الجوانب ويسير جنباً الى جنب مع هذا التدرج إعداد البرامج التأهيلية والتدريبية للعاملين في هذا الحقل .

ب ـ إن موازنة المحافظات لا تعطي صورة حقيقية لحجم الإنفاق ، وخاصة الإنفاق التنموي في كل محافظة . والسبب في ذلك أن الانفاق الرأسمالي والجاري يتداخلان مع الأنفاق الواقعي للمحافظات .

جـ ـ ان ما سمي بموازنة لامركزية هي في حقيقة الأمر مخصصات قررتها الحكومة ولم تشارك في إعدادها مجالس المحافظات والألوية .

إن نهج اللامركزية نهجٌ سليمٌ ومرغوب إلا أنه يجب عدم التسرع في تطبيقه . فإذا لم يكن قد أعدَّ له جيداً فإن احتمال الوقوع في الأخطاء كبير . فعدم الأعداد الجيد لتطبيقه وما يحمله ذلك من أخطاء من شأنه أن يبعدنا عن تطبيقه في المستقبل بدعوى أننا طبقناه وفشلنا في تطبيقه

٧ ـ واخر هذه السلبيات هي أن الحكومة اغفلت الموازنة زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين :

فمن يتفحص مشروع الموازنة لا تقع عيناه على شيء إسمه «زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين» . وعندما نتساءل عن سر هذا الأغفال نجد الجواب جاهزاً : إذا زيدت الرواتب نجم عن ذلك عجز . . . والعجز يعيق تطبيق التصحيح الاقتصادي .

زيادة الرواتب معناها زيادة النفقات والصرف والاستهلاك . . . وزيادة النفقات والاستهلاك تؤدي الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية . . . وزيادة الطلب على العملات الأجنبية يؤدي الى نقص الأحتياطي منها . . . ونقص الأحتياطي منها يؤدي الى انخفاض قيمة الدينار . . . وانخفاض قيمة الدينار يؤدي الى إرتفاع الأسعار . . . وهذا هو الجواب الجاهز .

وفي وسط شعور الموظفين بالأسى والألم نتيجة إغفال الموازنة زيادة رواتبهم جاء قرار الحكومة برفع رواتب أصحاب المعالي الوزراء فاستبد بالناس شعور النقمة والعداء لهذه الحكومة .

إننا لسنا ممن عارضوا هذه الزيادة أو يعارضونها . . . فالوزراء شريحة من أبناء شعبنا . . . لهم كرامتهم كما لنا كرامتنا ألمهم ألمنا ومعاناتهم معاناتنا . ولكن هذه الزيادة كان يجب ان تصاحبها زيادة في رواتب الموظفين والمتقاعدين . . . مدنيين وعسكريين فهؤلاء جميعا لهم كرامتهم أيضاً . . . لقد باتت رواتبهم لا تسد كفاف خبزهم اليومي وهدرت كرامتهم تحت سوط إرتفاع تكاليف المعيشة . وإذا كان البعض يبررون عدم الزيادة في رواتب هؤلاء بسبب شح الموارد فإننا نقول لهم بأن الأمر ليس صعباً ؟ إذ يمكن تغطية الزيادة في الرواتب من الزيادة الكبيرة في النفقات الجارية .

وفي هذا المجال ، أود أن أقترح على دولة رئيس الحكومة إجراءاً يحقق للخزينة زيادة في الإيرادات ويعمل على حل مشكلة مستعصية من مشكلات الموظفين لا بل جميع المواطنين . وأقصد بذلك أن تسمح الحكومة للموظفين والمتقاعدين باقتناء سيارة مناسبة على أن يتم تسديد رسومها الجمركية على أقساط شهرية مريحة .

دولة الرئيس، حضرات الزملاء النواب،

لقد تضمن قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ٤/١/١٩٩٤ حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ معظم الجوانب والتوصيات التي دارت بمخيلتي أثناء دراستي لمشروع الموازنة . ولكي لا أكرر ما جاء في هذا القرار من توصيات فإنني سأكتفي بالملاحظات والتوصيات التالية :

١ ـ اتمنى على الحكومة رصد مبلغ (٢٠) عشرين مليون دينار لدعم صندوق الأسكان في وزارة التربية والتعليم بشكل قرض بدون فوائد لكي يتمكن الصندوق من حل المشكلات السكنية للمعلمين حلاً ناجعاً وسريعاً .

٢ ـ تدعيم الخدمات الطبية المدنية والعسكرية وتزويدها بكافة الأجهزة العلمية المتطورة والكادر البشري التخصصي حتى تقوم بدورها الأنساني وخدمة المواطنين بصورة فعالة . واستكمالاً لذلك لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتعميم مظلة التأمين الصحي الذي يشمل جميع المواطنين أينما وجدوا .

٣ ـ توسيع مظلة الضمان الأجتماعي وتعديل قانون الضمان الأجتماعي لسد الثغرات التي تقع عليها بين الحين والآخر . ويجب أن يكون الهدف من التعديل هو خدمة المؤمن عليهم لا الرغبة في جباية المزيد من الأموال . وأول ما يجب أن يطاله هذا التعديل أن يكون سقف راتب الشيخوخة مرناً يتناسب مع ظروف الغلاء والقوة الشرائية للدينار ومستوى تكاليف المعيشة ، ويجب ألا يكون الهدف من تعديل القانون ضمان الربح التجاري وتجنب الخسارة .

فالربح المطلوب هو خدمة مصالح المواطنين المؤمن عليهم لأنه الربح الذي يسمو فوق حسابات الربح والخسارة المادية . ومن هنا بالذات فإن مدفوعات الضمان الأجتماعي في الدول التي تحترم نفسها وتحترم أفرادها تتجاوز مقبوضاته

فالمواطن في هذه الدول أغلى من المال .

٤ ـ **إنقاذ القطاع الزراعي** : كنا قد دعونا في مداولات الثقة بالحكومة الى ضرورة الأهتمام بالجانب الزراعي وطالبنا بمؤتمر وطني تشارك فيه كل الجهات والفعاليات الزراعية لبحث مشكلات الزراعة وإيجاد الحلول الممكنة لها . ولا زلنا ننتظر مثل هذا التحرك الذي إذا جاء متأخراً صعب علينا إنقاذ اقتصادنا الزراعي من الإنهيار.

وفيما يخص ديوان الرقابة والتفتيش فقد سبقني معالي الدكتور عوض خليفات وكتلة المستقلين من الزملاء النواب الى المطالبة بدعم هذا الديوان ، وأنا أضم صوتي الى صوتهم . وأطلب من الحكومة تزويد مجلس النواب بنسخة من التقارير الدورية التي يصدرها هذا الديوان ، علماً بأنني أفضل أن يكون ارتباط هذا الديوان بمجلس الأمة حتى يكون بمناى عن هيمنة الحكومة .

دولة الرئيس، حضرات الزملاء النواب،

إنطلاقاً من الواقع الذي نعيش والظروف التي تحيط بوطننا أرى من واجبنا ان لا نشتط في مطالبنا وأن لا نقع تحت تأثير عواطفنا ونحن نناقش هذه الموازنة . وإذا كنا سننطق بكلام يسر الحكومة فإننا نرجو أن لا يضيق صدرها إذا ما جاء بعضُ كلامنا يشد أعصابها وخاصة عندما أتكلم عن هموم لواء عجلون . الذي أتشرف بتمثيله فعند تصفحي للموازنة لم أجد في مشروع الموازنة مخصصات لهذا اللواء تسر الخاطر وترضي الضمير ولا عجب في ذلك ، فهو اللواء المهمل على مر السنين . وكأني بالحكومات المتعاقبة توصي بعضها بعضاً أن إبقوا على إهمالكم لهذا اللواء لأن جماله الطبيعي يعكس حالةً اقتصاديةً جيدةً لأبنائه . وكأني بهذه الحكومات المتعاقبة تمن علينا بجمال طبيعة لوائنا حتى لتعتبره مكرمة من مكارمها إن هذا الجمال ليس من صنع الحكومات . . . إنه هبة الله أراد بها أن يعوضنا عن اهمال حكوماتنا لنا وتجاهلها لمطالبنا .

ومن هنا فإنني أطالب الحكومة باستدراك أخطاء الماضي واعطاء هذا اللواء حقه . إننى أطالب بما هو معقولٌ ومقبولٌ ويسايرُ واقع البلد وظروفه ولا أطالب بما هو مستحيل ويتجاوز طاقات وطننا . إنني أطالب الحكومة ـ وضمن امكاناتها ـ بتوجيه الاستثمار في المشاريع الصغيرة ليفيد منها أبناء هذا اللواء . وإذا كانت الحكومة عاجزة عن ذلك فلتسمح لنا باستقدام الممولين من الخارج دون أن تتحمل الخزينة قرشاً واحداً . هنالك العديد من الشركات اليابانية والألمانية وغيرها على استعداد لأن تقيم العديد من المشاريع الاستثمارية والسياحية في لواء عجلون لمدة محدودة وعلى نفقتها الخاصة . وبعد سنوات معدودة من إستثمار هذه المشاريع تتركها للدولة دونما مقابل . وبذلك تساعدنا الحكومة في توفير الكثير من فرص العمل لجيش من المواطنين العاطلين عن العمل والذين لا يجدون قوت يومهم .

ارجو أن لا تشتد أعصابُ الحكومة وأن لا يضيق صدرها إن نحن طالبنا بحقوق لواء عجلون . وهي مطالب حق وعدل ولن نمل من ملاحقتها ومتابعتها لأننا نقف الى جانب أهلنا وشعبنا مدافعين عن لقمة عيشهم ورغيف خبزهم ، ومن حقنا أن نتابع هذه المطالب ومنها سوف اختصر .

١ ـ **تحويل اللواء الى محافظة** : لقد طرح عطاء بناء متصرفية لواء عجلون وسوف يبدأ البناء بعد أيام قليلة ؛ وسيكون هذا البناء متسعا كافياً لتحويل اللواء الى محافظة . ثم إن معظم مديريات الخدمات متوافرة في اللواء مثل مديرية التربية والتعليم ومديرية الصحة ومديرية الزراعة ومحكمة البداية ودائرة الأحوال المدنية وغيرها . ولم يبق من المرافق المفروض وجودها في المحافظة الا القليل . وبذلك لا يترتب على الحكومة اية نفقات كبيرة .

٢ ـ **القطاع الزراعي** : ونطلب هنا السماح بالافراز للاراضي بحيث تكون القطعة الواحدة دونمين .

ـ وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان الظهر ـ

دولة رئيس المجلس : أرجو أن لا يغادر أحد للصلاة لأني سأرفع الجلسة للصلاة بعد انتهاء الزميل .

ـ ثم أكمل السيد فرح الربضي كلمته ـ

السيد فرح الربضي : دولة الرئيس ، حضرات الزملاء ،

إختصاراً للوقت فأنني سأكتفي بأن اذكر دولة رئيس الوزراء وأشكره في هذه المناسبة ، فقد أبدى في إجتماع خاص لبعض النواب أنه على استعداد لأن يدرس التوصيات التي نجمت عن مؤتمر التنمية للواء عجلون الذي رعاه سمو الامير الحسن قبل حوالي خمسة أعوام . ولا اريد أن أذكر هذه التوصيات فسوف أسلمها للحكومة لتدرسها . ونرجو من دولة الرئيس أن يوليها الاهتمام كما سبق ووعد . . . والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً ، سأرفع الجلسة لمدة عشرة دقائق وسيكون أول المتحدثين الدكتور مصطفى شنيكات ـ وهنا ـ رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق ثم عادت للانعقاد ـ

ـ استئناف الجلسة ـ

دولة رئيس المجلس : الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات :

دولة الرئيس ،

حضرات النواب الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

ان الموازنة العامة لأي دولة ، وفي الوقت الذي يفترض بها أن تعكس ظروف الواقع الاقتصادي بمجمل جوانبه . . . فهي في نفس

الـوقـت . . . يفترض بها أن تشكل بحد ذاتها أداة من أدوات معالجة الاختلالات العامة في مسيرة التطور الاقتصادي . . وفي الأصل انها هي أداة لاعادة توزيع الدخل القومي وتعبر عن التوجهات العامة لسياسات الدولة ، وهي بالتالي تعكس الطبيعة الاجتماعية لهذه السياسات . . . سواء في اتجاه التنمية وتحقيق التوازن في مستويات المعيشة لكافة الشرائح الاجتماعية . . أو في اتجاه مزيد من التغييب للعدالة الاجتماعية . . . وبما يعني مؤشرا صارخا على وجود اختلالات عميقة في العلاقة ما بين السلطة وجماهير الشعب .

ايها السادة ..

أحد كتابنا الاقتصاديين . . وفي مقالة له حول «ضريبة المبيعات» قال . . . «والمشكلة أن الأخذ بالاعتراضات الوطنية أو ببعضها على الأقل حول مشروع قانون هذه الضريبة ليس أمرا منوطا بالحكومة أو مرهونا بارادتها فقط . . . بل يتطلب الأمر موافقة صندوق النقد الدولي أيضا . . ومن هنا الأزمة . .!!» انتهى الاقتباس .

هذا هو الواقع اذن . . ايها السادة . . فنحن محكومون في سياستنا الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية لشروط وموافقة جهة خارجية ، ألا وهي صندوق النقد الدولي ، وهي مؤسسة ليست معنية بأي حال من الأحوال في تصويب الاختلالات الجوهرية في اقتصادنا وانما معنية في توجيه اقتصادنا بما يحقق ويخدم مصالح البلدان الدائنة أي مصالح البلدان الرأسمالية الغنية ، فهي سياسات معروف عنها بأنها تعمل على لوي أعناق الجماهير وزعزعة استقرار البلدان الفقيرة وتهديد أمنها ومستقبلها .

هذا هو الأساس اذن . . . وعلى هذه القاعدة فقط مطلوب منا مناقشة قانون الموازنة العامة وأي قول آخر انما هو من باب التعامي عن هذه الحقيقة المرة . . . ومن باب السير الأعمى نحو السراب . .!!

فما الذي علينا أن نقوله في مشروع موازنة لا تخدم في الأساس الا تعميق الخضوع لشروط التبعية والاستغلال ، وهي ذاتها بنود هذه الموازنة تؤكد هذا الأساس . . . !! بدءا بالانفاق وأبوابه الواسعة وانتهاء بالايرادات وأبوابها الواسعة أيضا .

ايها السادة ...

وفي باب التفاصيل . . . فان مشروع قانون الموازنة العامة المقدم من الحكومة يعكس فيما يعكسه استمرار النهج القائم على سياسة الاعتماد على القروض الخارجية من جهة وزيادة الضرائب غير المباشرة على المواطنين من جهة اخرى ـ في سبيل توفير الايرادات للخزينة ـ وذلك بالرغم من المخاطر الكبيرة التي احدثتها مثل هذه السياسة على البلاد خلال السنوات الماضيه وعلى هيكلية الاقتصاد الأردني وما افرزته من اشكالات على الصعد المعيشية والاجتماعية والثقافية عامه .

لقد جاءت هذه الموازنة ـ رغم كل ذلك ـ اكثر انسجاما مع توصيات صندوق النقد الدولي وذلك من خلال استخدام الضرائب غير المباشرة كأداة للتصحيح ـ فبعد ان قامت الحكومة في غضون العام الماضي برفع اسعار العديد من السلع الاساسية والارتكازية لا سيما المحروقات فهي تتجه اليوم لاصدار قانون الضريبه على المبيعات وتقليص الدعم عن السلع الاساسية وما شابه ذلك من اجراءات تفتح الباب واسعا امام موجات الغلاء التي ستطحن تحت رحاها العديد من الفئات الاجتماعية .

وقد انعكس هذا التوجه في الارقام المقدمة في مشروع قانون الموازنه حيث بلغت الايرادات المقدمة من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة مبلغ ٨٧٨,٥٠٠ مليون دينار أي حوالي ٦٩٪ من مجمل الايرادات المحلية وبزيادة قدرها ١٧٤,٣ مليون دينار عنها في العام الماضي وايضا فقد حدد مشروع القانون قيمة القروض والمساعدات والمنح التي تسعى الحكومة للحصول عليها بمبلغ ٤٥٦,٤ مليون دينار .

وهنا بلا شك يكشف عدم دقة ادعاء الحكومة بأن موازنة عام ١٩٩٤ هي بلا عجز فقد قدمت الحكومة مشروع موازنتها تحت عنوان مثير ومضلل للشعب «موازنة بدون عجز . .!!» ونحن وان كنا نتمنى أن يعكس هذا العنوان واقعا موضوعيا معللا بالارقام فاننا في المقابل لنكتشف ان الحقيقة هي العكس تماما وأننا ما نزال نسير في ذات الطريق التي جرت وما تزال على بلادنا وجماهير شعبنا الكثير من الويلات والمصائب . .!!

أيها السادة ...

لقد أورد مشروع الموازنة في باب النفقات أن النفقات الفعلية للموازنة هي مبلغ ١٧٨٧ مليون دينار من المتوقع أن توفرها الخزينة عن طريق ايرادات محلية مبلغ ١٢٧٦ مليون دينار ومساعدات خارجية ١٥٦ مليون دينار قروض مستردة ٥٥ مليون دينار كما ستقترض الخزينة مبلغ ٣٠٠ مليون دينار . .!!!

ولقد اعتبر بيان الموازنة القروض والمنح البالغة قيمتها ٤٥٦,٤ مليون دينار . ايرادات متحققة وبما يعني محاولة ايهام الرأي العام بعدم وجود عجز، وقد بينت الارقام المقدمة ما يلي :

١ ـ قدرت المنح والمساعدات الخارجية بمبلغ ١٥٦,٤ مليون دينار ـ منها مبلغ ٦٢ مليون فقط ملتزم بها وتسعى الحكومة من أجل توفير المبلغ المتبقي وان كان يراودها الشك في امكانية توفير هذه المساعدات . .!! لذلك اجاز مشروع القانون للحكومة زيادة الاقتراض الخارجي بهدف تغطية العجز المتحقق من عدم الحصول على هذه المنح والمساعدات . . . !! حيث نصت الفقرة (د) من المادة (٤) من مشروع قانون الموازنة على ما يلي :

«... اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة .. يجوز زيادة الاقتراض الخارجي بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض ...» .

٢ ـ لم تشمل ارقام الموزانة ـ موازنة التمويل المتمثلة بتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجيه والمقدرة بمبلغ (٣٠٠) مليون دينار والتي ستتم تغطيتها عن طريق الاقتراض ايضا ، وبذلك فقد اعتبر البيان ان اجمالي نفقات الموازنة ١٤٨٧ مليون والصحيح هو ١٧٨٧ مليون دينار

أما في جانب سياسة الانفاق فأننا نلاحظ زيادة ملموسة في مخصصات بعض الوزارات الى جانب التضخم في الانفاق العام ..!!

فلقد بلغت النفقات الجارية مبلغ ١١٢٨ مليون دينار والنفقات الرأسمالية ٣٥٩ مليون دينا واذا ما دققنا في بيان النفقات العامة فإننا نستنتج ما يلي :

١ ـ هناك ارتفاع غير مبرر للنفقات الجارية اي بزيادة قدرها (١٤١) مليون دينار عن العام الماضي وهذا مما يؤكد ... ان الميل العام لسياسة الانفاق يتجه باستمرار نحو توسيع وتضخيم الجهاز الحكومي الذي يمتص معظم ايرادات الموازنة العامة .

٢ ـ أما في بعض النفقات الرأسمالية وبالرغم من زيادتها بمبلغ ١٩ مليون دينار إلا إن للحكومة نيتها في تخفيض نسبة الانفاق الرأسمالي الاستثماري ، متذرعة بافساح المجال أمام توسيع مساهمة القطاع الخاص وبالرغم من هذه النفقات الرأسمالية فانها تتجه لشراء الاثاث والسيارات والتجهيزات وليس للاستثمار .

٣ ـ لقد خصصت الموازنة مبلغ ١١,٨٥٦ مليون دينار لوزارة الزراعة ، بزيادة قدرها ٨١٥ ألف دينار فقط عن موازنة ٩٣ . في الوقت الذي جمدت فيه الوزارة مشروع انتاج البذار والتقاوي ... وانتاج الأصول والأمهات من اللوزيات والتفاحيات لعدم وجود مخصصات مالية في وزارة الزراعة .

٤ ـ لقد خصصت الحكومة مبلغ ١٧,٨٠٠ مليون دينار باسم النفقات العامة تصرف بقرارات من مجلس الوزراء ، ما هي هذه النفقات العامة ... ؟ هل هي نفقات سرية لا يجوز للسلطة التشريعية الاطلاع عليها؟ وهل هي أكثر أهمية وحيوية من دعم المواد الغذائية ..؟ حيث قلصت الحكومة حجم الدعم من ٣٦ مليون دينار الى ٣٠ مليون دينار ، لا أعتقد أن هناك أي مبرر لرصد انفاق هذه المبالغ المجهولة لبلد يعاني من أزمات اقتصادية ومديونية عالية ، سيما وأن هذه الأموال سيتم توفيرها من قوت الشعب .

دولة الرئيس ... حضرات النواب الكرام

ان مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ يشكل تعبيراً صارخاً عن انحياز

الحكومة لصالح الاقلية الغنية على حساب الاكثرية الفقيرة من المجتمع .

فمن جانب ، تسعى الحكومة لزيادة ايراداتها الماليه عبر طريقين رئيسيين :

اولاً ـ زيادة الضرائب غير المباشرة والتي تنعكس بوجه عام على اسعار السلع بالارتفاع حيث توضح ارقام الموازنة ان ايرادات الحكومة من الضرائب غير المباشرة ستبلغ نحو ٦١٪ من اجمالي الايرادات في حين ستصل النسبه المتأتيه عبر ضريبه الدخل الى حوالي ٧٪ فقط هذه النسبة الاخيرة ضئيلة ، ويتوجب رفعها ، حيث من المعروف ان ضريبة الدخل تصيب الاغنياء اكثر مما تصيب الفقراء ، ولا بد ان تكون مساهمة الشرائح الغنية في تمويل جهاز دولتها اكبر من مساهمة الشرائح الفقيره وان هذا واحد من اوليات شروط تحقيق العدالة الاجتماعية .

ثانياً ـ الاستمرار بالاعتماد على القروض والمنح الخارجيه لتمويل نفقات الدوله حيث ستبلغ مساهمة القروض والمنح نحو ٢٨٪ من اجمالي الايرادات .

ان هذا الوضع لا يجعل من اقتصادنا عرضة للاستنزاف الدائم من قبل الاجنبي وحسب بل ايضا للتحكم في اتجاهات نموه وبنيته . ففي بلد كالاردن عندما نتحدث عن الموازنة العامة للدوله ومؤسساتها فاننا نتحدث عن نحو (٥٠٪) من النشاط الاقتصادي وفقا للتقديرات الواردة في خطاب الموازنه ذاته .

هكذا ، ايها الساده يتضح للجميع ان ادعاء الحكومة بانها تقدم لنا موازنة خالية من العجز انما هو ادعاء غير دقيق فالعجز الحقيقي قائم تحت غطاء قروض تفوق قيمتها ربع اجمالي نفقات الدوله ، وهي قروض يعلم الجميع بأنها تترافق مع جملة من الشروط التي تعمل على ربط حركة اقتصادنا بأرادة المقرضين بما يكرس التبعية والتأخر الاقتصادي .

واذا ما كانت الحكومة مبتهجة بأنها سوف تحقق زيادة في الايرادات المحلية تصل الى حوالي ٨,٥٪ ، فان على الجماهير الشعبية الفقيرة أن لا تبتهج ، ذلك أن الزيادة هذه سوف لن تأتي من جيوب الأغنياء أو ازدياد النشاط الاقتصادي وانما على حساب ارتفاع الأسعار جراء فرض ضرائب غير مباشرة اضافية عبر القوانين والتعليمات التي تخطط الحكومة لاصدارها وتطبيقها .

أما على الجانب الأخر من الموازنة العامة فاننا نجد أن ربع نفقات الحكومة سوف تذهب الى الدائن الأجنبي لتسديد أقساط القروض وفوائدها . بينما تراوح حصة النفقات الرأسمالية في حدود ٢٣٪ من اجمالي النفقات . ان هذا يعني أن حوالي ١٥٪ مما ينتجه الأردن يذهب الى الخارج دون مردود حقيقي ، غير ان البعض قد يعتبر التأجيل الجزئي لاستحقاقات المديونية مردودا على الرغم من عدم تحقيق انخفاض يذكر في

مستوياتها .

دولــة الـرئيـس ... حضرات الـنـواب المحترمين

ان الآثار الاجتماعية لسياسات الحكومة الاقتصادية وكما عبرت عنها في مشروع قانون الموازنة هذا ، لا تعمل سوى على زيادة حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وازدياد ارتباط حركة اقتصادنا بارادة الممون الأجنبي فهذه السياسات التي تزيد من الضغط على الفئات الشعبية الفقيرة تنذر بانفجار اجتماعي لا يعرف مداه .

ان علينا ان نحذر سلفا من التشبث المتفائل بقراءات وأرقام مخطوءة عن نمو الاقتصاد وامكانات نموه في ظل مثل هذه السياسات . فاذا كان هناك نموا قد حصل عام ١٩٩٢ فان مرد ذلك هو لظرف استثنائي تمثل بضخ جزء من أموال المغتربين العائدين ، واذا كان هناك من يعلق آمالا كبيرة على ظروف مواتية للنمو سوف تخلقها التسوية مع اسرائيل فاننا نعود للتذكير بالقاعدة الأساسية ، ألا وهي ان الخلل في اقتصادنا لا يكمن في حقيقة الأمر في صغر موارده بقدر ما يكمن في بنيته الاقتصادية أي في طبيعة النشاطات الاقتصادية التي تتأتى عبرها الموارد المالية ، ولهذا فان الرهان على تحسن الأوضاع الاقتصادية مستقبلا هو رهان خاسر مالم تقم الحكومة بتبديل سياساتها الاقتصادية بهدف اعادة هيكلة الاقتصاد برمته كي يكون قادراً على النمو السوي في ظل عالم تحكمه قوانين الازمات الدورية .

ايها السادة ...

ان السياسات التي تنتهجها الحكومة ، وكما تعكسها الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ ، بعيدة كل البعد عن الاسهام في ارساء أسس اقتصاد منتج بل ان حجم الاهمال لقطاعات الانتاج كبير . فاذا ما أخذنا الزراعة ، فاننا لا نحتاج الى خبير ليظهر لنا حالة التراجع بل والتدهور الخطير لهذا القطاع ، وذلك بالرغم من التصريحات المتكررة عن اهتمام الحكومات المتعاقبة بهذا القطاع .

ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة قد لعبت دورا جوهريا في تفريغ هذا القطاع الحيوي من القوى العاملة من خلال استدراجها الى جهاز الدولة المدني والعسكري مما أسهم في إهمال الأراضي ، وبخاصة البعلية منها ، وبغض النظر عن ما قيل عن خطط التنمية التي استهدفت تطوير الاقتصاد عامة والقطاع الزراعي على وجه الخصوص .

إلا أن خطط التنمية هذه فشلت فشلا ذريعا في تحقيق أهدافها ، ويكفي الاشارة الى أن قطاع الزراعة لا يستوعب أكثر من ٧٪ من القوى العاملة معظمهم من الوافدين ، ولا يسهم بأكثر من ٧٪ من الناتج المحلي وان ١٠/٩ الرغيف أصبح مستوردا . . . ذلك أن التركيز على الزراعة التصديرية دون مراعاة للاحتياجات الفردية للمجتمع المحلي وتوفير الحد الأدنى من المحاصيل الحقلية التي تشكل

الغذاء الرئيسي لمختلف فئات الشعب اضعف من دور الزراعة في الاقتصاد الوطني وعمق النمط الاستهلاكي .

ايها السادة ...

ان تطوير الزراعة يتطلب توفير مستلزماتها من البذار والتقاوي والأسمدة للمزارعين وبالأسعار المناسبة وفي هذا المجال فانني أود أن استوضح عن مصير مشروع انتاج البذار والتقاوي الذي بدأ بأنتاج بذار البصل والثوم والباميا والكوسا والملوخية ، كذلك مشروع انتاج الأصول والأمهات من اللوزيات والتفاحيات الذي بدأ العمل بهما في عام ١٩٩١ وتوقفا عن الانتاج بحجة عدم وجود مخصصات مالية في وزارة الزراعة ، ولوجود مخالفات ادارية وتنظيمية حسب ما أوردته وزارة الزراعة في حينه .

كذلك لدى الحديث عن الوضع الزراعي لا يستطيع المرء اغفال منطقة تعتبر من أخصب المناطق وتحتوي على أعذب المياه وأجودها ، وهي منطقة حوض الديسي التي تم تأجير ٩٧ ألف دونم منها لثلاث شركات عام ١٩٨٦ بـ ١٠٠ فلس للدونم الواحد شريطة ان تلتزم هذه الشركات بانتاج الحبوب والأعلاف وتربية المواشي وانتاج الألبان ، وبدلا من ذلك تقوم هذه الشركات بانتاج الخضراوات والبطيخ وتهدر أفضل حوض مائي في البلاد مستغلة التسهيلات الكبيرة التي تمتعت بها هذه الشركات لجني أرباح غير مشروعة ، وتبدد أهم ثروة وطنية غير متجددة ، كما تقوم بمنافسة المزارعين مستفيدة من الامتيازات الحاصلة عليها ، وتتم هذه المخالفات تحت سمع وبصر وزارة الزراعة ووزارة المالية - دائرة الأراضي - وزارة المياه والري دون تحريك ساكن .

على ضوء ما تقدم في الوضع الزراعي ، ما الذي ستقدمه لنا خطط التنمية الجديدة لأعوام ٩٣ - ٩٧ . . ؟ هل ستسهم حقا في انجاز مشروع تنموي . . ؟ يقول وزير التخطيط ان الخطة الخمسية تقدر بحوالي ٥٢٤٢ مليون دينار منها ١٨٧٤ مليون دينار للقطاع العام أي ما نسبته ٣٥,٨٪ وان هذا التوزيع يعكس السياسة الحكومية في المرحلة القادمة الهادفة الى ترشيد الانفاق الاستثماري للقطاع العام وبخاصة في القطاعات الانتاجية .

أيها السادة ...

ليس المطلوب منافسة القطاع الخاص في المشاريع الانمائية والحد من دوره بل على العكس من ذلك ، فالمطلوب ايجاد ظروف ومناخ ملائم لتنشيط دور القطاع الخاص ، واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة ، لكن كل ذلك غير كاف ، ولا يعفي الدولة من المساهمة النشطة في بعض الميادين الرئيسة التي تمثل حاجة حيوية للاقتصاد الوطني ولا يمكن للقطاع الخاص ان يقدم عليها انطلاقا من حساب معدلات الربح ، كما أن بعض الاستثمارات الانتاجية التي تعتمد بالأساس

على استثمار الثروة الوطنية وتحويلها كمواد أولية للصناعة هي ملك للمجتمع ، ولا يجوز أن تتحول لاستثمارات خاصة ، وهنا لا بد من التأكيد على أن هناك امكانيات متاحة وغير مستغلة في هذا المجال ، وبشكل خاص في البوتاس والفوسفات والصخر الزيتي.. الخ.

ايها السادة ...

ان واحدة من أخطر سياسات صندوق النقد الدولي التي تعتمدها الحكومة تقضي بتحرير التجارة الخارجية ، أي فتح البلاد على مصراعيها للاستيراد مما يسهم في تبديد العملات الأجنبية المتوفرة ويضر بالصناعات الوطنية ، وخاصة ان هذه السياسة ترتبط باجراءات تخفيض الرسوم الجمركية مثلما حدث عام ١٩٩١ حيث خفضت رسوم بعض السلع الكمالية لشعبنا مثل الكافيار والجمبري والورود مع تعويض ذلك بأنواع أخرى من الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات التي لا تفرق بين السلعة المستوردة والسلعة المنتجة محليا .

ان حماية الصناعة المحلية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية أمران لا يتحققان بالخطب على المنابر أو على الورق ، وانما باجراءات عملية تتمثل اليوم بخرق الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي ، والتسويق المتبادل للمنتجات الزراعية مع سوريا ولبنان والبلدان العربية الاخرى .

كما أن حل مشاكل البطالة والفقر لا يتحقق بخنق الطاقة الانتاجية للقوة العاملة في وظائف جديدة في الدولة وانما بالانفاق على المشاريع الانمائية الانتاجية وتحويل قوة العمل المتاحة الى قيمة يمكن مراكمتها من أجل النمو والتحول التدريجي الى مجتمع انتاجي .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام

لا يمكن لمن يريد أن يدافع عن مصالح الأكثرية الساحقة من أبناء شعبنا الا أن يرفض هذه الموازنة والسياسات التي تستند اليها ، وازاء هذه السياسات فان مصالح الأغلبية تتمثل بما يلي :

١ ـ تحقيق قدر مقبول من الشروط الأولية للعدالة الاجتماعية عن طريق أصلاح ضريبي يضمن زيادة ايرادات الخزينة من أصحاب المداخيل المرتفعة .

٢ ـ حماية الفقراء من الضرائب غير المباشرة وارتفاع الاسعار عبر تشريع لقانون يربط الأجور بالأسعار مع الإبقاء على دعم السلع الاستهلاكية الأساسية .

٣ ـ زيادة الانفاق الرأسمالي الانمائي وتوجيهه نحو المجالات المنتجة .

٤ ـ تقليص النفقات الجارية غير المبررة مثل امتيازات كبار موظفي الدولة واستعمال جزء من فائض الوفر الذي يتحقق من تقليص التبذير في زيادة رواتب صغار الموظفين .

٥ ـ تحديث آلية الرقابة على المال العام بحيث ترتبط ادارة الرقابة على هذا المال العام بالسلطة التشريعية . وذلك بتفعيل دور ديوان المحاسبة بالاضافة الى تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش والعمل على أن يعمل بموجب قانون .

٦ ـ زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام

لقد أوضحت فيما سبق القضايا العامة المرتبطة بالسياسة الاقتصادية للحكومة والموقف منها . وسوف أتحدث الآن عن دائرتي الانتخابية ، مشاكلها الأساسية ومطالبها ، وهي في اعتقادي مشاكل ومطالب يمكن تعميمها على معظم مناطق بلدنا . . . وسأركز هنا على مجال الزراعة باعتباره الجانب الأهم والأشد ضرورة من حيث المعالجة والتطوير .

فلقد باشرت المنظمة التعاونية الأردنية منذ عدة أشهر بترتيبات مع المزارعين المديونين وذلك باعفائهم من الفوائد اضافة الى ٢٥٪ من قيمة أصل الدين ، ولكنها حددت المهلة لهم حتى شباط من عام ١٩٩٤ ، وهذا يعني اعترافا بأوضاع المزارعين المحزنة فعلا ، وهو أمر تستحق عليه المنظمة الشكر ، الا أن الفترة المحددة لن تمكن المزارعين من الوفاء بالتزاماتهم نظرا لعدم وجود موسم زراعي خلال هذه الفترة .

والمطلوب :

أ ـ تمديد الفترة لمدة تناسب أوضاع المزارعين حيث المواسم المتحددة والمختلفة لطبيعتنا الجغرافية في هذا البلد .

ب ـ تطبيق هذه الترتيبات على مؤسسة الاقراض الزراعي واتحاد المزارعين أسوة بالمنظمة التعاونية .

جـ ـ النظر بجدية الى اعفاء صغار المزارعين المسحوقين والتي تقل ديونهم عن «٥٠٠٠» خمسة آلاف دينار مع تأكيدي على أن الحكومة عادة تقوم بالمساهمة بمساعدة الشركات المتعثرة والمثال الصارخ على ذلك بنك البتراء ، والاجدر بالحكومة أن تدعم المنتجين والذين يشكلون عصب الاقتصاد الوطني هؤلاء الملتصقين أجدر من غيرهم بالمساعدة ، من هذه الشركات المتعثرة والخدمية والتي ما زالت تتعثر ، علينا أن نهتم بمنتجنا لأنه هو عصب حياتنا ومستقبلنا .

مؤسسة التسويق الزراعي :

بالرغم من مضي السنوات الطوال على وجود المؤسسة والطاقم الكبير من الموظفين ، فما الذي تحقق حتى الآن . . .؟! غير اصدار مجلة أنيقة ودورات وبعثات وما يتبعها من مياومات . . . ! وماذا تم بشأن ايجاد اسواق خارجية . .؟ ماذا تم بشأن استغلال طائرات الملكية الأردنية لنقل الانتاج الزراعي . . .؟

ان الكثير من الدول الزراعية والتي كلفة الانتاج الزراعي فيها منخفضة أصلا ، تدفع

حوافز مادية طائلة للتجار المزارعين لمساعدتهم في التصدير ، فلماذا لا تلزم الحكومة الملكية الأردنية بترتيبات خاصة للمساهمة في حل المشاكل الزراعية حتى لو كلف ذلك الخزينة شيئا من المال . . . !؟

الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية :

أ ـ هل هذه الشركة قطاع خاص أم قطاع عام . . !؟ الى متى هذا الغموض . فمنذ تأسيسها عام ١٩٨٤ وهي تتقلب بين القطاع الخاص والقطاع العام بما لا يخدم المزارعين .

ب ـ الخسارات المتكررة في الشركة ناتجة عن سوء الادارة . . يتلف محصول البصل أو البطاطا مثلاً . . نتيجة سوء التخزين . فيتحمل المزارعون النتيجة .

جـ ـ دأبت الشركة على الحاق الخسائر بالمزارعين وذلك باغراق السوق الأردني بالمحاصيل المستوردة عند اقتراب نضوج نفس المحاصيل عند مزارعنا . . . !

ما الذي سيحدث فيما لو اشترى المستهلك الأردني كيلو البصل بثلاثين قرشا ولفترة وجيزة لا تتجاوز الشهر من أجل أخيه المزارع . . . ماذا سيحدث لموازنة المستهلك عندما يكون الفارق عشرة قروش ثمن كيلو بصل واحد هو كل ما يستهلكه المواطن خلال شهر كامل . . . ! لماذا لا تنشأ مخازن تبريد اضافية لتخزين فائض الانتاج الزراعي لبعض المحاصيل . . . !

مصنع البندورة في العارضة :

ان اصطفاف السيارات والشاحنات المحملة بآلاف الأطنان من محصول البندورة بالشكل الذي يعرفه القاصي والداني اضافة للمشكلة الصحية والبيئية لم يعد أمرا مطاقا . وانني اتساءل . . . ألا توجد قدرات ذهنية لحل هذه المشكلة المتكررة والخسارة الوطنية للوطن والمزارع . . !؟ لماذا لا توزع مناطق الانتاج الى ثلاث مناطق . . !؟ لماذا لا ينشأ مصنع آخر في الأغوار . . . !؟ لماذا لا يفتح المصنع لاستقبال الانتاج مبكرا . . !؟ لماذا لا تنشىء الشركة الأردنية لتصنيع المنتوجات الزراعية مصنعا لتصنيع وتعليب المنتوجات الزراعية الذي يدل عليه اسم الشركة . . . . !؟ ولماذا لا نستفيد من تجربة الدول المجاورة «كسوريا مثلاً» ؟

دولة رئيس المجلس : دكتور مضى نصف ساعة .

الدكتور مصطفى شنيكات : دقيقتين فقط

المجلس الزراعي الاعلى :

أن أهمية الزراعة في هذا البلد لا تخفى على أحد وقلنا الكثير في هذا المجال ، وعلى أهميتها فلا يعقل أن يبقى المجلس الأعلى للزراعة بهذا الشكل . ولا يعقل أن يستمر هذا التناقض وعدم التنسيق بين المؤسسات الزراعية المختلفة ، نسمع جعجعة ولا نرى طحنا ، لذا فانني أطالب بما يلي :

أ ـ تفعيل دور المجلس الزراعي الأعلى بشكل حقيقي .

ب ـ رفد المجلس الزراعي الأعلى بأصحاب الكفاءات والخبرات من المختصين المتهنين ممثلين للمزارعين وزيادة عددهم في المجلس .

جـ ـ سن قوانين وتشريعات جديدة تنظم العمل في القطاع الزراعي وخاصة ما يتعلق بأثمان مستلزمات الانتاج الزراعي .

د ـ ان عدم حل مشكلة التسويق الزراعي ينذر بكارثة وطنية اجتماعية . . . ونحن بحاجة لقرارات جريئة في هذا المجال قبل ان يفوت الأوان .

هـ ـ تنظيم الانتاج الزراعي : ان حل مشكلة التسويق الزراعي يجب ان يبدأ بتنظيم الانتاج الزراعي والذي يتأتى من خلال تطبيق النمط الزراعي الذي توقفت وزارة الزراعة عن تطبيقه لأسباب واهية غير دقيقة وغير منطقية .

اتحاد المزارعين :

لا يعقل ان يبقى دور اتحاد المزارعين مقتصرا على مخازن ومحلات تجارية لشراء وبيع المواد الزراعية . يجب ان يتطور الى اطار منظمة شعبية يتفاعل معها المزارعون لخدمة مصالحهم وأهدافهم ولتحقيق ذلك لا بد من ايجاد قانون متطور للاتحاد وأن تتخذ قراراته من قبل المزارعين أنفسهم .

وزارة المياه والري ـ سلطة وادي الأردن :

وفي هذا المجال أرى ضرورة :

أ ـ تفعيل دور المديريات المركزية في الأغوار وأعطاؤها دوراً كبيراً من أجل حل مشاكل المواطنين وعدم مراجعتهم للسلطة في عمان .

ب ـ أن لا ينظر لأثمان مياه الري كمصدر لرفد خزينة الدولة بالأموال ، الأمر الذي يتطلب اعادة النظر بأثمان مياه الري وتخفيضها .

جـ ـ الأراضي لمن يزرعها : الا أننا نجد مئات المزارعين المتهنين للزراعة أصبحوا خارج مهنتهم الموروثة عن آبائهم نتيجة تطبيق قانون سلطة وادي الأردن الخاص بتوزيع الوحدات الزراعية حيث صيغ هذا القانون لخدمة الطبقة الاجتماعية التي ينتمون اليها ممن صاغوا هذا القانون الأمر يستدعي اعادة النظر بهذا القانون .

انني أطالب باسم كافة المزارعين المظلومين اعادة انصافهم . . . حيث أن السلطة لا زالت تستصلح وتوزع الوحدات الزراعية .

د ـ اعادة النظر بأثمان الوحدات السكنية التي أقامتها السلطة ووزعتها على المنتفعين ، حيث أنها انشائيا لم تجهز حسب المواصفات الهندسية ولا تتناسب وأثمانها

هـ ـ الاسراع بانجاز الهياكل التنظيمية

والمخططات وتسليمها لوزارة الشؤون البلدية والقروية ورفع يد السلطة عنها .

سيدي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

أما في باب الخدمات العامة فانني رغم قناعتي بأن القانون لا يسمح بالاضافة إلا انني أود أن أدرجها وأضعها في الامانة العامة من أجل تصويرها وتوزيعها. آسف للأطالة. وشكراً على حسن استماعكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ـ وهذه هي مطالب الدكتور مصطفى شنيكات في باب الخدمات العامة ـ

أولاً ـ في مجال الطرق :

أ ـ ١ ـ فتح وتعبيد وتوسيع وأستكمال الطرق الضرورية في كافة أرجاء المحافظة وأخص بالذكر طريق الفحيص ـ ماحص ـ أم الأسود .

٢ ـ طريق السلط ـ وادي هادي ـ عيرا .

٣ ـ طريق عيرا ـ الكرامه .

ب ـ العمل على شق وتنفيذ الطرق الزراعية التي تخدم مواقع الأنتاج .

ثانياً ـ الرياضة والشباب :

١ ـ دعم الأندية وتطوير نشاطاتها في كافة أرجاء المحافظة .

٢ ـ استكمال مشروع المدينة الرياضية في السلط

٣ ـ العمل على إنشاء مدينه رياضيه شتوية في منطقة البحر الميت لتخدم شباب الأردن والحركة الرياضيه بشكل عام .

٤ ـ العمل على أيجاد أفرع للأتحادات الرياضية في المحافظة أو تشكيل أتحادات خاصه بالمحافظة .

٥ ـ العمل على توسيع وأنشاء المكتبات العامه في مركز المحافظه والمراكز الإدارية الأخرى .

ثالثاً ـ التعليم :

١ ـ العمل على انشاء جامعة السلط الحكومية أو تحويل كلية مجتمع السلط الى جامعه .

٢ ـ إنشاء كليات مهنيه وتربوية في منطقة الغور الأوسط .

٣ ـ دعم مركز التنميه الريفيه في معدي وذلك من خلال زيادة الغرف الصفيه وتأهيل المدربين الفنين وزيادة مخصصاته الماليه .

٤ ـ العمل على زيادة الغرف الصفية في المدارس بما يتناسب وأحتياجات المنطقه المتواجده فيها ، وبخاصة في القرى البعيده عن مركز المحافظة .

رابعاً ـ الأتصالات :

١ ـ زيادة عدد الخطوط الهاتفيه، حيث أن كثير من القرى بحاجة للخدمه الهاتفيه وهناك آلاف الطلبات للمواطنين تنتظر دورها في هذه الخدمه .

٢ ـ تحويل مقاسم الهاتف في قرى عيرا ، يرقا العارضه الى مقاسم آليه .

٣ ـ ربط محافظة البلقاء بأكملها بمحافظة العاصمه وأعتبارهما وحده هاتفية واحده وذلك بألغاء الصفر بينهما .

خامساً ـ الصحة :

١ ـ الإسراع بأنشاء مستشفى معدي لخدمة مواطني لواء دير علا .

٢ ـ العمل على إنشاء مستشفى في منطقة حوض البقعه وذلك خدمة للكم الهائل من السكان والذي يتجاوز عددهم ٢٠٠ ألف مواطن .

٣ ـ تجهيز المراكز الصحيه بكل مستلزماتها من أجهزة وعلاجات وترفيع بعض هذه المراكز الى مراكز صحية شامله تعمل لمدة ٢٤ ساعة وأخص بالذكر (مركز صحي عين الباشا ، يرقا ـ ماحص) .

سادساً ـ البلديات والحكم المحلي :

١ ـ تحويل المجالس القرويه التاليه الى بلديات كونها استكملت الشروط الضرورية لذلك حسب قانون البلديات وهي (قرية خزما ، الطوال الشمالي ، الطوال الجنوبي مثلث العارضه ، داميا) .

٢ ـ العمل على إخراج قانون المحافظة على التراث المعماري الى حيز الوجود للمحافظة على تراث مدينة السلط .

٣ ـ ترفيع ناحية العارضه الى قضاء ومنطقة حوض البقعة الى مديرية ناحية في عين الباشا .

٤ ـ تغطية قناة الغور الماره بمنتصف بلدية معدي والتي لا تتجاوز ٤٠٠م حيث أن الوضع الحالي لهذه القناة وفي هذا الموقع ادى الى اشكالات كبيره منها سقوط بعض السيارات والكثير من المواشي وحتى أنه قد غرق فيها اكثر من مواطن.

٥ ـ إنشاء مبنى جديد لمحافظة البلقاء في القطعه التي استكملت لهذه الغايه حيث أن الموقع الحالي أصبح غير مناسب .

٦ ـ الإسراع في إنشاء المدينه الصناعية في منطقة بطنا .

٧ ـ العمل على إنشاء مجمعات سكنيه في أطراف مدينة السلط .

٨ ـ الواجهة الشمالية لبلدية معدي مسيجه بشكل كامل بالأحراش وهذا يشكل اغلاق للمنطقة الرعويه شمالها ، وهذا يتطلب وجود ممرات واسعة لأصحاب الأغنام للوصول للمراعي ، وأيضاً إيجاد ممرات واسعة لأصحاب المواشي للوصول بأغنامهم لمصادر المياه في منطقة الصحن (قمرة السلط) وذلك لوجود الأحراش بكامل جهاتها .

٩ ـ ايجاد وحدة للدفاع المدني في منطقة العارضة لكثافة المناطق الحرجيه هناك .

سابعاً ـ السياحة :

١ ـ تطوير الوضع السياحي في منطقة البحر الميت من خلال أنشاء وإقامة المشاريع السياحية الجاذبه وذات التكلفة المنخفضة

٢ ـ العمل على إنشاء متنزهات قوميه في منطقة الشونه الجنوبية ودير علا ومنطقة وادي

شعيب وذلك لخصوبة مناخها وموقعها.

٣ ـ الأهتمام بمنطقة زي والعمل على إيجاد متنزهات شعبيه فيها .

ثامناً ـ الكهرباء :

الإسراع بتنفيذ مشاريع كهربة الفلس الريفي وأيصال الخدمات الكهربائية لسكان التجمعات السكانية المتناثره خاصة في لواء الشونه الجنوبيه ولواء دير علا وباقي التجمعات الأخرى في المحافظة .

تاسعاً ـ البيئة :

١ ـ الحفاظ على الوضع البيئي في منطقة الفحيص ماحص والأغوار .

٢ ـ إنشاء شبكات صرف صحي في منطقة لواء الشونه الجنوبيه ولواء دير علا وأستكمال شبكات الصرف الصحي في مدينة السلط والفحيص وماحص .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور مصطفى شنيكات ، الكلمة الآن للسيد جمال الخريشا والمتحدث الذي يليه السيد نواف القاضي .

السيد جمال الخريشا :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

دولة الرئيس ،

الاخوة والزملاء الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لقد أنجزت الحكومة مشروع قانون الموازنة العامة في موعدها الدستوري المقرر ، وهذا يقتضي منا توجيه الشكر والتقدير لهذا الانجاز الطيب .

كما لا بد لي من تقديم الشكر وعظيم الامتنان للزملاء رئيس وأعضاء اللجنة المالية على الجهد المتميز الذي بذلوه والتقرير الذي قدموه الى المجلس الكريم حول هذا القانون

الزملاء الكرام : لا بد لي من التسجيل للحكومة أنها أنجزت الكثير من خلال ما طرحته في مشروع القانون ، ونتمنى أن ننجز الأكثر في مقبل الايام . واشكر الحكومة وبشكل خاص على حرصها في دعم القوات المسلحة/ درع الوطن وحماته ، والعنايه الخاصة التي توليها للأجهزة الامنية كافة ، وهي الساهرة على أمن المواطن واستقراره ورعايته.

أما مطالب منطقتي الانتخابية فسوف ألخصها فيما يلي :

١ ـ **الحكم الإداري :** سبق وان طالبت ومنذ بدايات المجلس النيابي السابق بترفيع قضائي الموقر والجيزة الى ألوية ، وكانت هناك موافقة من قبل وزير الداخلية آنذاك بترفيع قضاء الموقر ، لكني أصريت وما زلت على أن يرفع القضائين معاً ، وأرجو الحكومة أن تأخذ هذا الموضوع بكل الجدية والاهتمام والرعاية اللازمة . لقد سبق ان قامت لجنة بدراسة هذا الموضوع والدراسة موجودة في وزارة الداخلية وأتمنى هنا ان لا يقال لي عن اللجان مرة أخرى .

أما أن يقال أن هناك طلبات مماثلة فاني فقط اتمنى على الحكومة ان تنظر الى الموضوع من حيث الحاجة والاحقية والاولوية وبمنطق العدالة .

أما مقولة أن وزير الداخلية إبن هذه المنطقة وقد يسبب ذلك له حرجا فارجو ان أؤكد بأنه وزير في حكومة هي لكل أبناء هذا الوطن .

٢ ـ **المياه :** لقد تحدثت مع معالي وزير المياه حول هذا الموضوع الهام وضرورة الاهتمام بهذه المنطقة ، ويعلم معاليه الشيء الكثير عن المشاكل التي يعاني منها المواطنون في تلك المناطق وضرورة إيجاد الحلول المناسبة لها «كحفر الآبار الارتوازية لغايات الشرب ، وتحديث الشبكات التالفة ، وانشاء السدود الصحراوية للثروة الحيوانية ، واصلاح وصيانة البرك القديمة» .

ولا يفوتني هنا أن أتمنى على دولة رئيس الوزراء دعم هذه الوزارة بكافة السبل الممكنة لإرتباطها الاساسي بحياة ومستقبل المواطن .

٣ ـ **الماليه :** اطالب واتمنى على وزير المالية/ الاراضي ضرورة ايجاد حل جذري لمشكلة الواجهات العشائرية والتي هي مسؤوليته المباشرة ، لا سيما وان هذه القضية قد أصبحت قضية مزمنة ولا يجوز في اعتقادي الاستمرار في عدم حلها بعد كل هذه السنين وأؤكد بأن الموضوع جميعه والتوجهات من الحكومات السابقة هي موجهه لوزير المالية كي يحلها .

٤ ـ **التربية والتعليم :** اطلب من معالي وزير التربية والتعليم ضرورة الاهتمام بنوعية المعلم والتركيز على الكفاءة وخاصة في المرحلتين الالزامية والاعدادية في مناطق الريف والبادية/ كما ان الابنية المدرسية صيانة وإنشاء بحاجة الى وقفة ورعاية واهتمام .

وقد أكد لي معاليه بعد جولات مباشرة بأن المدارس في البادية تحتاج الى عناية واهتمام . المطلوب هو تغيير هذا الواقع الى ما هو افضل وانفع حسب وعده الكريم .

ومن الامثلة على اوضاع المدارس/ مدرسة الباعج/ في محافظة المفرق والتي لا يزال طلابها يحشرون حشرا في غرف صفية ضيقة مع وعود كثيرة سمعناها وتوصيات متكررة من مدراء التربية في المفرق لتغيير هذا الموقع المؤلم لكن الأمر بقي على حاله حتى الآن ، ومدرسة فاع/ محافظة المفرق مثلٌ آخر على ذلك .

٥ ـ **الاشغال :** أتمنى من معالي وزير الاشغال إيلاء هذه المناطق الشاسعة والمهملة دوما عنايته الخاصة/ وبالاخص فيما يتعلق

بصيانة الطرق ، وفتح الطرق الزراعية منها ، واستكمال طريق المقبرة الاسلامية وحتى الموقر بمسربين والذي يخدم عشرات القرى والكثافة السكانية في قضاء الموقر ، والذي يعتبر أحد المداخل الرئيسية الى العاصمة ، كما أرجو أن يستكمل طريق الباعج ـ الزبيدية والذي مضى على انشائه سنوات لكنه لا يزال بدون خلطة إسفلتية/ وقد يكون الاستثناء في هذه المنطقة وتلك المحافظة .

٦ ـ **الصحة** : سبق وان طالبت مرارا بانشاء مستشفى يخدم اقضية الموقر ، والجيزة وسحاب وبموقع متوسط بين الاقضية الثلاث وقد تبرع أحد المواطنين بكامل الأرض لإقامة ذلك المستشفى الموعود عليها ، كما اطلع على ذلك الموقع عدد من السادة وزراء الصحة السابقين ، ولكن دون اجراء عملي حتى الآن .

فكيف يمكن فهم أن منطقة ممتدة من القطرانة جنوباً وحتى الحدود السعودية شرقاً/ ومحافظة الزرقاء شمالاً/ وحتى حدود أمانة العاصمة غرباً ليس فيها سرير واحد حتى الآن ، أما مركز صحي الباعج/ في محافظة المفرق فارجو أن يتاح الوقت لمعالي وزير الصحة بزيارته ومعالجة وضعه الذي سيراه بنفسه .

٧ ـ **التعليم العالي** : لِـمّ للتعليم العالي والمتوسط من أهمية بالغة وحيث أن بنات البادية لم يكمل الكثيرات منهن تعليمهن في المعاهد والجامعات لاسباب اجتماعية ومالية ، وصعوبة في التنقل الى المدن فأن ذلك قد أسهم في تدني مستوى التعليم لدى هذه الفئة المهمة من مجتمعنا . والحل الامثل هو في انشاء كلية جامعية متوسطة في منطقة البادية الوسطى لهذا الغرض .

٨ ـ **التموين** : ضرورة الاستمرار بدعم المواد العلفية وتوفيرها لمربي الاغنام ، علما بأن هذا العام وحسب المنظور وحتى الآن انما هو استمرار لسنة الجفاف في العام الماضي ، ونرجو الله الغيث وان يجعله عام ربيع وخير وبركة ان شاء الله .

٩ ـ **المواصلات** : حتى الآن فان الملاحظ بأن ممارسة مؤسسة المواصلات لم تكن منصفة لكثير من المناطق وخاصة في البادية فيما يتعلق بالخدمة الهاتفية فحين تجد ان قرية صغيرة قد اصبحت مخدومة بالخطوط الهاتفية المباشرة ، نجد ان هناك قرى كبيرة ومراكز اقضية وبلديات لم تحظ حتى الان بهذه العناية ، ولقد تحدثت مع معالي الاخ والصديق وزير المواصلات حول ذلك والذي وعد بتصويب الامور ارجو ذلك .

واخيراً الشباب :

وهم عدة المستقبل وبناة الاردن الحديث ان شاء الله فاملي بمعالي وزير الشباب بهذا القطاع

الهام والحيوي والذي هو بحاجة الى امور كثيرة وتفصيلية تستدعي من معاليه الرعاية والعناية .

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل

في الختام ارجو الله ان يحفظ الاردن ارضا وشعبا وقيادة برعاية سيد البلاد الملك الحسين المعظم أعزه الله وولي عهده الامين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد جمال الحريشا ، الكلمة الآن للسيد نواف القاضي والمتحدث الذي يليه الدكتور فوزي الطعيمة .

السيد نواف القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

الزملاء الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لقد استمعنا الى تقرير اللجنة الماليه حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية لعام ١٩٩٤ وكان التقرير ايجابي .

ارى من واجبي ان اتقدم الى مقام حضرة صاحب الجلاله الملك الحسين المعظم بالشكر على الجهود المبذوله في الاوساط الدولية لمساعدة المملكة والنهوض بها الى ارقى المستويات وهذا عرفان منا للحسين القائد بالشكر والتقدير وبالشكر الى صاحب السمو الملكي الامير الحسن المفدى على ما يبذله من جهد لبناء الاقتصاد الوطني لهذا البلد .

واشكر الاخوة الزملاء اعضاء اللجنة المالية على ما قاموا به من جهد متواصل لتقديم هذا التقرير القيم لهذا المجلس الكريم . كما اتوجه بالثناء الى معالي وزير المالية والقائمين على دائرة الموازنه لما بذلوه من جهد مشكور باعداد هذه الموازنة المميزة لهذا العام ، ولا يسعني الا ان اشكر الحكومة لتنقيح هذه الموازنه واعدادها وتقديمها لهذا المجلس الكريم .

دولة الرئيس ، اخواني الزملاء الكرام

ارى من واجبي ان اتقدم بطلبات لدائرة بدو الشمال رغم انني اعلم بأن الموازنه قد اعدت لهذا العام ولكن لعل وعسى ان تنال دائرة بدو الشمال نصيبها من الامور التي سأضعها أمام المجلس الكريم وهي :

اولاً : الشغل الشاغل هو خريجي الجامعات والمعاهد من ابناء بدو الشمال لقد عبرنا عن موضوع تعينهم عندما نالت الحكومة الثقة من هذا المجلس الكريم ونحن ننوه اليه مرة اخرى للاهمية .

ثانياً : جامعة آل البيت ـ اذا كان هناك توجه من القائمين عليها ومن الحكومة لحل مشكلة أبناء محافظة المفرق وبخاصة المحتاجين منهم للعمل بهذه الجامعة والتي ستحل قسم من بطالة الخريجين والفنيين في هذه المحافظة .

ثالثاً : يوجد مصانع انشئت حديثا في محافظة المفرق ، نطالب الحكومة التنسيق مع هذه المصانع لتشغيل ابناء المحافظة بدلا من العمالة الوافدة .

رابعاً : التربية والتعليم :

أ ـ لقد استحدثت مديريه تربية وتعليم البادية الشمالية ونشكر معالي وزير التربيه والتعليم على هذه الخطوة الطيبة نأمل أن يكون هناك وضع خاص لابناء البادية الشمالية بالتوظيف .

ب ـ المدارس في البادية الشمالية بها فيه الصيانه وبناء بعض المدارس بالقرى التي فيها مدارس مستأجرة وغير صحية او يوجد هناك مدارس تدرس فترتين (صباحي ، مسائي) واخص بالذكر مدارس الخالدية لكثافة السكان في تلك المنطقة نأمل أن تحل هذه الاشكالات وخاصة التدريس المسائي .

جـ ـ بعض المدارس لا يوجد فيها اذنه او حراس نأمل أن يكون هناك حل جذري لهذه المدارس وذلك للمحافظة على الابنية المدرسية وخدمة المعلمين وافساح المجال للمحتاجين .

د ـ نطالب وزارة التربية والتعليم الاهتمام بالمعلم كونه الاساس للعملية التربوية .

خامساً : نأمل من الحكومة انشاء كلية زراعة في مستنبت الضليل او مثلث صبحا .

سادساً : وزارة الصحة :

أ ـ يوجد مراكز صحية وعيادات طبية بحاجة للعناية وذلك بتزويدها بالعلاج اللازم والاطباء واطباء الاسنان والموظفين القادرين على خدمة المواطن في تلك المواقع .

ب ـ بناء المراكز الصحية في القرى التي تم فيها استملاكات للاراضي .

جـ ـ نأمل بأنشاء مركز صحي متقدم في مكان مناسب لخدمة القرى الغربية من البادية الشمالية على غرار المركز الشامل في قضاء صبحا .

سابعاً : وزارة الشباب احداث مراكز للشباب في القرى التالية : بلدة الحمراء ، الخالدية ، سما السرحان ، ام القطين واحداث نادي رياضي في حوشا ، مركز شباب في مكيفته .

ثامناً : وزارة الزراعة :

أ ـ النمط الزراعي عنصر هام والتسويق الزراعي عنصر اهم ، نأمل من الحكومة الاهتمام بهذا الوضع المعقد .

ب ـ مصنع رب البندوره في محافظة

المفرق نأمل بالاسراع بانشاءه كما تقرر .

جـ ـ المرشدين الزراعيين عنصر عام لتقديم الارشاد للمزارعين والاشراف على الزراعة المرويه في هذه المنطقة .

د ـ احداث مركز للآليات متطور لتقديم الخدمات مثل الرش والحراثه ، خدمة للمزارعين وبأسعار رمزية .

هـ ـ المديونية : اصبح المزارع غير سليم لتراكم الديون عليه من قبل مؤسسة الاقراض الزراعي والتعاونية والقطاع الخاص . نأمل من الحكومة دراسة اوضاع المزارعين وحل مشاكلهم وخاصة الفوائد منها .

تاسعاً : وزارة التنمية الاجتماعية :

نأمل من وزير التنمية الاجتماعية احداث مراكز للتنمية الاجتماعية في الخالدية والحوراء وسما السرحان وام القطين وام السراب .

عاشراً : وزارة الداخلية :

نأمل من معالي وزير الداخلية :

أ ـ احداث مديرية قضاء للقرى التي انفصلت عن لواء الرمثا من البادية الشمالية وترفيع مديرية ناحية سما السرحان الى قضاء واحداث مديرية قضاء في الخالدية واحداث مديرية ناحية في ام القطين وترفيع مديرية صبحا الى لواء .

ب ـ انشاء مراكز للدفاع المدني في كل من القرى الغربية الشمالية التي فصلت عن لواء الرمثا وآخر في الخالدية وكذلك في ام القطين .

حادي عشر : وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة :

أ ـ نأمل زيادة مخصصات المجالس البلدية والقروية من المحروقات في دائرة بدو الشمال كون القرى اصبحت في توسع مستمر وبحاجة الى خدمات .

ب ـ لقد طالبنا الوزارة بانشاء بلدية في بلدة حوشا ومع الاسف لم يأتي الجواب الايجابي لانشاء هذه البلدية علما بان البلدة بدون بلدية وبدون مجلس قروي في السابق وهي اقدم بلد في البادية الشمالية ، نأمل من معالي الوزير ان يلبي هذا الطلب .

جـ ـ البيئة في محافظة المفرق : يوجد هناك محطتي تنقية واحدة في الخربة السمراء والاخرى في رباع وكذلك ثلاث مكبات للنفايات واحدة في المفردات واخرى في فعيس والثالث الطامة الكبرى لاهل المنطقة في الاكيدر نطالب

المسؤولين زيارة هذا الوضع البيئي السيء وايقافه في الطريقة العلمية والعملية لحل مشكلة المواطن في تلك المناطق .

ثاني عشر : التموين : يرجى العلم بأن مربي الماشية ، الاعلاف المصروفة اليهم لا تكفي ماشيتهم ، وهنالك سعرين للاعلاف سعر للطن بـ (٦٥) دينار وسعر للطن بـ (٨٠) دينار بالنسبة للذين سجلوا هذا العام نطالب بتوحيد هذه الاسعار .

ثالث عشر : وزارة المياه والري : لقد وضعت خطة لوزارة المياه والري لحفر آبار ارتوازية للتجمعات السكانية وقد نالت بعض القرى الشرقية نصيبا منها اما القرى التي بحاجة الى حفر آبار ارتوازية فهي الخالدية وتوابعها والحمراء والزعتري ، وحوشا وان بلدة حوشا تشكو دائما من انقطاع المياه صيفاً شتاءً ، نأمل بحل مشكلتها كونها منطقة مرتفعة وخط المياه بها تالف .

أ ـ نأمل بحفر بئر ارتوازي في الرقبان شمال الرويشد كون البئر الموجود غير كافي ومياهه ضعيفة جدا .

ب ـ الرويشد بحاجة الى تنظيم شبكة مياه تغطي جميع الاحياء في البلدة كونه يوجد احياء لم تصلها المياه.

جـ ـ يوجد شبكات للمياه غير منظمة وتالفة وغير كافية لتزايد عدد السكان وان المياه تذهب هدرا في هذه الانابيب نأمل من معالي وزير المياه والري الاهتمام بذلك .

رابع عشر : وزارة الاشغال العامة والاسكان :

أ ـ هناك طرق قروية وزراعية في البادية الشمالية واخص بالذكر المناطق الغربية منها ، وهذه الطرق بحاجة للصيانة والخلطة الاسفلتية وكذلك فتح بعض الطرق فيها .

ب ـ بلدة الخالدية : هناك ضحايا كثيرة يوميا على الطريق المار ضمن البلدة والذي طوله حوالي عشرة كيلومترات ، نأمل من الحكومة ان يكون هذا الطريق مسربين وعلى حساب وزارة الاشغال العامة والاسكان .

ديوان الرقابة والتفتيش الاداري :

أ ـ نأمل تنشيط هذه الدائرة كونها توفر على الخزينة ملايين الدنانير .

ب ـ تقوم بتصويب حالات الشكاوى المقدمة واتخاذ الاجراءات اللازمة فيها .

جـ ـ نأمل من دولة رئيس الوزراء دعم هذه الدائرة ماديا ومعنويا لاهميتها .

د ـ اصدار قانون إسوة بقانون ديوان المحاسبة والمؤسسات الاخرى لتفعيل دور الديوان في الرقابة الصارمة للمخالفات الادارية .

آملين من الحكومة اخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار وتنفيذ ما أمكن منها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيد نواف القاضي ، الكلمة الآن للدكتور فوزي الطعيمة والمتحدث الذي يليه الدكتور صالح ارشيدات

الدكتور فوزي الطعيمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

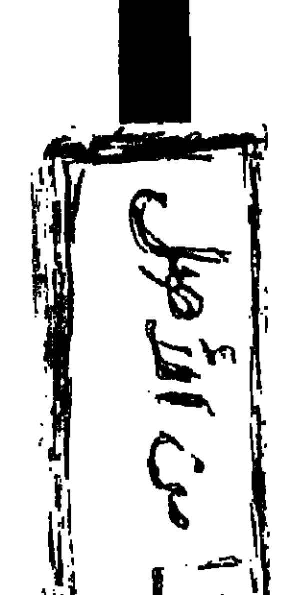
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

ان العنوان الرئيس لمشروع موازنة عام ١٩٩٤ المعروض على مجلسكم الموقر هو تخفيض العجز وزيادة الضرائب حسب ما يقتضيه اعلان النوايا مع البنك الدولي وعلى الرغم من ضيق الفسحة والقيود الداخلية والخارجية إلا أنه من واجبنا التنبيه ومن واجبنا الاهتمام بأولوياتنا وقضايانا الوطنية . ومما يزيد في تعقيد الصورة اننا نعيش ايها الاخوة الافاضل مستجدات ومعطيات تتمثل في معركة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية يحتدم اوارها كل يوم ، وتصل الينا أنباؤها لتؤزم موقفاً في حين وتهدىء وضعاً في حين آخر وترسم علامات من الحيرة وعدم اليقين حول ما يدور في اذهاننا ، بحيث أصبح العديد منا يخشى على المستقبل ، ويئن من ثقل وطأة الاحداث وتشده الحيرة في معرفة تفاصيل ما سيفرض وما سيقرر وهل ما يخبأ ويغيب من دقائق الأمور ، سيصيبنا وأين وفي أي المواقع ؟ وماذا سيكون أثر هذه الاصابات هل هو في الاقتصاد ام في امننا الأجتماعي ، أم في محتوانا الفكري والثقافي ومكونات كينونتنا العربية الاصيلة ؟

وأمام كل هذه الضبابية ، وعدم الوضوح بل واجزم أمام عدم المعرفة بالحقائق ، فأنني اعود الى واقعنا الخاص ، والى شرايين هذا الاقتصاد الاردني وروافده ، ومقومات القوة والضعف فيه ، واعود لأذكر بأنه يتردد على مسامعنا جميعاً ، هماً واحداً يدفعنا الى مسعى واحد ، ويوحد صوتنا لعل وعسى ان يجد هذا الصوت صدى ويقترب منا لنتحاور سويه ومن موقع الفهم الوطني لأقتصادنا ولدوره الحالي وأدواره المستقبلية في ظل كل التحركات والخرائط والتقسيمات الأقليمية والدولية ليكون الوطن في نهاية المطاف هو المستفيد الأكبر .

الزراعة والمياه : ما هو الجديد في الموازنه بخصوص المشكلة الزراعية؟

كنا وما زلنا نردد ونوحد صوتنا عند البحث في القضية الزراعية وهي الآن تتسع وتكبر وتمتد ، لتشمل اكثر من الانتاج ومدخلاته ومخرجاته ، الى مواضيع تصيب وجودنا في العمق وتمس منا نبض الفؤاد ، فالماء ايها الاخوة الافاضل وقد جعل منه



الباري عز وجل كل شيء حي ، يتطابق مع الزراعة ويتوازى معها ، بل هو اساس وجودها وتقدمها او تخلفها .

فلسنا الآن في مجال البحث في التسويق وما يصيبه من اختناقات موسمية او دائمة ، تتوازى مع الأختناقات السياسية التي تصيب العمل العربي في هذا الزمن وقد يمتد الى ازمان قادمة لكنني الآن ايها الاخوة الكرام اتساءل : أما آن لنا أن نتحاور في حزمة مفاهيم تنهض بالقطاع الزراعي ، ونصل في اهتمامنا الى معرفة الوضع المائي من خلال معلومات بحثية ، تقدمها لنا وزارة المياه او غيرها من المؤسسات ، لنرسم مع الحكومة ونخطط مستقبلنا المرتكز أساساً على اننا مجتمع زراعي ، أنفقنا الملايين من الدنانير هناك في أغوار الأردن وفي غيره من المواقع ، وبنينا خدمات تحتية وفوقية لاستثمار زراعي بعيد توزيع السكان ، ويهيء مناخات جديدة لقطاع يساهم في دخلنا الوطني ويرفده بالعملات الصعبة ويتيح المجال امام قطاعات واسعة للعمل والاستقرار والانتقال بهذا القطاع الى مراحل التصنيع الزراعي بدل إتلافنا وفي كل المواسم لمخرجات القطاع الزراعي ، ولنترك الاحداث والاقدار والمواقف تفرض ظلالاتها وتتركنا نزيد من مديونية المزارعين ، ونستمر في تحويل هذا القطاع الحيوي الى قطاع طارد للسكان وللأيدي العاملة ، وكأننا نضيق مفهومنا للأمن الغذائي والمائي ونتركه مجالاً رحباً لاجتهادات المتغيرين على كرسي وزارة الزراعة والمياه والري والصناعة والتجارة وغيرها من المواقع التي وللأسف لا تعمل وفق استراتيجية تنموية واضحة ومحدودة المعالم ومتابعة مقيمة من جهة في هذا البلد .

ولنعطي مثالا حياً من واقع هذا الميدان تطرق اليه بسؤال زميل لنا قبل أيام هو معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة وهو سد الكرامة ، ارجو أن أوفق في إيجازه على مسامع دولة رئيس الوزراء الذي اعرفه عالماً باحثاً مخلصاً لوطنه وصادقاً مع نفسه وأمته .

إن التقرير الذي خرجت به اللجنة المشكلة من الحكومة فيه الكثير من التحفظات ويطالب باحتياطات واقية كثيرة وحلول مكلفة وبعضها قد يكون غير قابل للتنفيذ مثل غسيل الأراضي وعدم معرفة نوع التربة ، ومسألة مزج المياه مع مياه اليرموك بنسبة (١ : ١) كي تكون صالحة ولمحاصيل محددة .

كما أن التكنولوجيا التي يطالبون بها حتى في حالة وجود تربة مناسبة تتطلب وجود إدارة زراعية على مستوى عال من المعرفة . فمثلاً مشكلة واحدة لوحدها تدل على استحالة تنفيذ التكنولوجيا المطلوبة وهي مطالبتهم بغسيل التربة بشكل دوري ، فاذا كانت مياه الري غير متوفرة فمن أين نأتي بمياه الغسيل ؟ كما أن عمليات غسيل التربة هي مشاريع كبرى بحد ذاتها يتطلب تنفيذها اجراء دراسة جدوى اقتصادية وهذا لم يجر دراسته من قبل أية جهة لغاية الآن . اضف الى ذلك أن ملوحة المياه في الغور والآتية من السد الحالي هي الآن

تعتبر في الحد الخطر ، فأين هي نوعية المياه التي اذا امتزجت مع مياه السد ستحسن من مياه سد الكرامة ؟ ناهيك ، يا دولة الرئيس ، عن ايام الجفاف .

وهناك رأي آخر يمثله خبراء مستقلون محليون ينادي بعدم السير بالمشروع لخطورته ولكلفته العالية وعدم صلاحية مياهه للري وهم نفس الخبراء الذين نبهوا وبتقارير رسمية منذ سنوات بعدم جدوى مشروع دير علا وقد ثبت ذلك فعليا حيث أن المشروع يعمل الآن بربع طاقته ، كما نبهوا الى خطورة استخدام مياه الديسي حيث يجري استنزافها وبسرعة وكما توقعوا .

فأين الاستراتيجية يا دولة الرئيس ؟ هل هي استراتيجية هدم أم بناء ؟

إن اللجنة التي شكلتها الحكومة مثلها مثل لجنة دراسة ظاهرة فشل المحاصيل في الغور الأوسط قبل سنوات قليلة والتي عزت الأسباب حسب قول أحد الصحافيين الى قبائل التربة والماء والنبات والهواء وبمعنى آخر انه لا توجد هناك مشكلة في الوقت الذي خسر فيه المزارعين في ذلك العام حوالي خمسين مليون دينار ، وقد يقال نعم لكننا شكلنا لجنة أخرى محايدة وضعت يدها على اسباب المشكلة نعم ، ايها السادة هذا هو المطلوب : تشكيل لجنة محايدة مستقلة وموضوعية . فنحن لغاية هذه اللحظة لسنا مع السد او ضده ، لكننا حتى نتخذ القرار الصحيح ، هذا اذا كنا نحن اصحاب القرار ، فيجب ان تكون كل المعطيات امامنا ومن قبل لجنة مؤهلة وغير مسيسة او متأثرة برموز او اشخاص في السلطة .

دولة الرئيس ،

السادة الزملاء المحترمين ،

هناك العديد من التساؤلات حول ما يتم في هذا القطاع الهام والحيوي وحول كيفية صناعة القرار فيه ، وليس لأحد حق الوصاية عليه او احتكار القرار فيه وأنني مع الزملاء الذين يقترحون عقد جلسة خاصة لبحث السياسة المائية ومستقبلها واتوجه الى هذا المجلس الكريم لوضع هذه المسألة في القمة من سلم اولوياتنا الوطنية حتى لا نندم يوم لا ينفع الندم ولا تتكرر تجارب مشروع دير علا والديسي .

إن الخسارة الحقيقية ليست بهدر (٥٠) مليون دينار من النفقات الرأسمالية انما الخسارة هي دمار ما يقارب (٤٠,٠٠٠) دونم من اراضي الغور مستقبلاً . كي يمكن ان تقول للمزارع اذهب واستصلح وجهز واستثمر في هذه الارض ثم تقول له توقف انتظر حتى تغسل التربة حيناً او تمزج مياه السد حيناً آخر

لذا فإنني أرى ومن هذا المنبر ان تبدأ الجهات الرسمية والجامعات ومراكز البحث العلمي في وضع صيغة وطنية وأنت يا دولة الرئيس عالم باحث استراتيجية مائية زراعية صناعية سكانية ، يكون محور اهتمامها ونشاطها ومعلوماتها الاقتصاد الوطني بكل

موجوداته وطموحاته وتشريعاته ، ولنخلص هذا الوطن من فردية القرار ومزاجية المسؤول الواحد ، ونرسم بالتالي سياسات ثابتة لوزارات هذه الفعاليات بحيث لا يقع المستقبل لنا ولاجيالنا القادمة تحت رحمة المتطلعين الى قمة الهرم الإداري في تلك الوزارات التي لم تعد تحتمل اكثر وأكثر من التغيرات السريعة في صناعة واتخاذ القرار .

البطالة :

أما البطالة التي تكبر كل يوم ، وينضم مع نهاية كل فصل دراسي أفواج الى ارقامها فإننا نعترف جميعاً نواباً وحكومةً وقطاعاً خاصاً اننا وضمن المعطيات الحالية غير قادرين على حلها ولو جزئياً ، وانها اكبر من قدرات الأقتصاد الوطني الاستيعابية والاحلالية ، وإن كبر حجم البطالة يأتي في وقت تتعمق فيه جيوب الفقر وتستشري فيه بعض الامراض الإجتماعية وتئن من ألمه فئات واسعة من ابناء الوطن ، والمسؤولية لا تقع وللآمانة على حكومة بعينها ، وانما هي مسؤوليتنا جميعاً ، وهي همنا الأكبر ، والخطر الذي يهدد أعز ما نملك وأغلى ما نحافظ عليه : الأمن والاستقرار والأمان وهي مفردات عميقة الأبعاد والتأثيرات ، وهي جزء من شرعية الديمقراطية والحرية التي نعيشها .

إن الحلول التي تطرحها الموازنة من خلال تفعيل صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية هي حلول لا تسمن ولا تغني من جوع ، فالحلول تكمن في الصناعة وحجم الاستثمار فيها ، والزراعة وتطويرها ، وفي التعليم وتوجيهه التوجيه الصحيح ، فالبطالة ايها السادة تبدأ من فلسفتنا التربوية والتعليمية والتدريبية ومن ثقافتنا وقيمنا ونظرتنا الى العمل ... لذلك فانني أطالب وبجدية مطلقة وصادقة أن نبدأ وبدون تردد في اعادة الصياغة لفلسفتنا التربوية والتعليمية والتدريبية والثقافية ، لنقيم قواعد جديدة للعمل أمام العاطلين عن العمل ، وأمام الأفواج التي ستقدمها مؤسساتنا التعليمية للوطن ، لا لنزيد همه ونثقل كاهله ونخل بأعز مقوماته ، بل لنضع استراتيجية جديده للأجيال ، لنوفر لهم فرص العمل ، ولنزودهم بقيم جديدة غرسناها في ضمائرهم ليس فقط من خلال مؤسسات التعليم والتدريب ، بل من خلال مؤسسات الاعلام والفكر والثقافة ، ولنعدهم للعمل في دنيا العرب المؤمل لها ان تبني مجتمعاتها بناءاً جديداً في ظل اوضاع سياسية يؤمل لها الانفراج والتنسيق والوحدة .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

وأمام هذه الاوضاع والمعطيات وما يعاني منه مجتمعنا ، وما نريده لهذا الوطن من ادوار سياسية واقتصادية نؤكد على حقيقة هامة أصبحت من ملامح النجاح ، بل هي أساس الأزدهار والنمو والتوسع وولوج عالم التقنية والمعلوماتية والمستقبل الأفضل ألا وهي

الأدارة ، والادارة التي أعنيها ليست بالأشخاص ولا بالرموز ولا بالأنظمة والقوانين ، بل هي بالمؤسسات التي هي بداية دخول عالم التقدم ، وهي أساس نجاح كل الدول ، ولكننا يتكرر على مسامعنا وباستمرار «ترهل الجهاز الإداري» ولكن الى متى والى أين سنصل في ظل حالة الترهل ، أو ما آن الأوان لنقف وبصدق أمام هذه الحقيقة وأن نصل الى وضع معالم ومفاهيم للعمل المؤسسي وان نلغي من قاموسنا ومن بياناتنا عبارات التطوير الإداري والنهوض بالإدارة الى آخر هذه المقولة ، التي يدحضها تقرير ديوان الرقابة والتفتيش وهو يؤكد (تصويب اوضاع بعض دوائر الدولة) وتوفير ما يقارب ثمانية ملايين من الدنانير من خلال عمل ديوان الرقابة والتفتيش إضافة الى ما يجيء كل عام في تقرير ديوان المحاسبة .

وإنني أطالب من المجلس الكريم أن يخصص وقتاً كافياً للاستماع الى تقرير واف من عطوفة رئيس ديوان الرقابة والتفتيش حول عمل الديوان ، وانجازاته ، ويتناول امامنا بالتفصيل اوضاع الدوائر التي تعامل معها وأين وجد السلبيات ، وما هو حجم تلك السلبيات ، وابن الايجابيات وما هو حجمها وان يوضح لنا كيف يمكن ان نسير بالطريق السليم والعلمي نحو تطوير الإدارة ، وفقاً لمعلومات لا يقترب منها الشك ، ليساعدنا على الأقل في معرفة اوضاعنا الإدارية فعلى سبيل المثال :

هل التعيينات تسير وفق القانون ؟

وهل الترقيات تسير وفق القانون ؟

وهل العمل المالي يسير وفق القانون ؟

العطاءات وما هو وضعها ؟

النقل وما هي حيثياته ؟

المخالفات الإدارية ! أليس من حقنا الآن أن نعرف كل ما سبق وغيره ، لنرى ونعمل وبأسلوب يرضي الله والضمير على بناء ادارات جديدة تحقق للوطن الخير والعطاء .

وما دمنا نتحدث عن الرقابة فقد استرعت انتباهي هذه الكلمة في توصية من توصيات اللجنة المالية الكريمة ولكن في اطار آخر هو الإطار المالي المصرفي .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

لقد استوقفتني توصيات اللجنة المالية وللأمانة أجد نفسي متفقاً مع العديد منها لن اتردد في الإشارة اليها كلما كان ذلك مناسباً . لكنني أسجل عتبي الشديد على اللجنة أنها احياناً لا تسمي الأمور بمسمياتها . فهي ، اي اللجنة ، تقول بتوصيتها رقم (١١) وانا اقتبس «مراقبة البنوك بمزيد من الفعالية لتجنب سلبيات الوقوع في تعثر اي من المؤسسات المالية او المصرفية نظراً لما في ذلك من سلبيات ونتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني وخسارة جسيمة على خزينة الدولة» . (انتهى الاقتباس) . وتعطي اللجنة أمثلة على مثل هذه المؤسسات كبنك البتراء والأردن

والخليج وغيرها . أنني أعجب كل العجب أن يوضع بنك البتراء وهو كارثة الكوارث مع المؤسسات الأخرى ووصف هذه الكارثة بالتعثر لعدم توفر الرقابة ، الانسان يمشي ويتعثر ، لماذا لم تقل اللجنة بأن الفساد كان ينخر في جسم هذه المؤسسة حتى العظم ؟ وهل غابت كلمة الفساد من قاموسنا وكأنني أخال اللجنة توحي بأن الفساد انتهى . أنظروا معي الى عبارات «تجنب سلبيات الوقوع في تعثر المؤسسات المالية . . . الى آخره» ، «أخذ العبرة بما نجم من أخطار ومشاكل بنكية» ، «ممارسات غير مسؤولة والله أعلم !!» هل هذه العبارات ايها السادة تعطي المعنى ام تضيعه ؟ ابهذه العبارات نصف مرحله كان الفساد فيها بمقاييس الوباء ؟

إن الإصلاح أيها السادة يبدأ بالكشف عن هوية المسؤولين الحقيقيين وراء تلك الكوارث الاقتصادية ومحاسبتهم ووقف نمو الاورام السرطانية في جسم اقتصادنا وتنميتنا . ولا تعجبوا ايها السادة أن كان من هؤلاء ما يزال بين صفوفنا مزروعين هنا وهناك في كيان هذه الأمة يتسابقون على رفع شعار محاربة الفساد .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

الأدارة هي أساس التقدم وهي سبيلنا الى نقل هذا الوطن وهذا المجتمع من موقع الشكوى والأنين الى مراتب التقدم والأزدهار والانتاج .

واود هنا أن أركز على دور الإدارة وخاصة في القطاع العام في موضوع التنمية والبناء والتطوير . وأن نعمل وبسرعة فائقة ومن خلال جهودنا جميعاً على توحيد انظمة وقوانين التوظيف والإدارة في القطاع العام ، تحقيقاً للعدالة أولاً ، واتاحة المجال أمام المبدعين للأرتقاء ووقف بل إعادة كل المؤسسات التي انسحبت من نظام الخدمة المدنية ، لتعود اليه ولتنضم تحت لواء القانون الجديد الذي أطالب باخراجه الى حيز الوجود ، وقد سعدت بما تناقلته الصحف من تصريحات لدولة رئيس الوزراء حول تحديث القوانين وتوحيدها لأن في هذا أهمية كبيرة . ان تفاوت القوانين والانظمة ووجود امتيازات مالية وادارية في بعض المؤسسات يشكل احباطاً بل طبقيةً اجتماعيةً بين اعضاء الجسم الواحد ، الذي نريد لكل عضو فيه أن يؤدي دوراً تكاملياً مع باقي الأعضاء . ولن اكرر مرةً أخرى مدى الأمتيازات التي يتمتع بها نفرٌ قليل من الأدارين في بعض وزارات ومؤسسات الدولة وهل كل المواطنين سواسية ؟ وهل نحن مجتمع يسعى الى تحقيق العيش الكريم لكل ابنائه ، ام اننا وبأنظمتنا وقوانينا وما نضعه من امتيازات للبعض نعمق الفجوات بين أعضاء الجسم الإداري الواحد ؟ نحن مطلوب منا نواب وحكومة ان نردم الفجوة الواسعة بين من يعملون في وزارة التربية على سبيل المثال وبين من يعملون في بعض اجهزة وزارة المالية ، او الاتصالات ، او ضريبة

الدخل او الصناديق التابعة للدولة ، وكفى هؤلاء الأخوة في القطاع العام حرماناً وعدم القدرة على الوفاء بحاجات أسرهم وأطفالهم على ان مثل هذه الفوارق تعمل باستمرار على هروب كفاءات مميزة من القطاع العام الى القطاع الخاص مما يؤدي الى تدهور مستمر في كفاءة وانتاجية القطاع العام وبالتالي ما هي الجدوى المأمولة من التطوير الإداري في غياب الكفاءات المطلوبه لمثل هذا التطوير وأننا ان بقينا نعالج ما ذكرته كل عام مع بداية الموازنة سنشهد الكثير من الهدر الإداري وتقلص الإبداع والتطوير .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

لقد امضيت وقتاً طويلاً وأنا ابحث في سطور الموازنة عن معادلة صغيرة تتفق وما نريده للإنسان الأردني من تطور واستعداد للمرحلة المقبله ، الدور الموكل إليه كما اردنا وكما اراده القائد انسان يتعامل مع التقنيه ومع القرن الواحد والعشرين ، فوجئت يا دولة الرئيس بان واضعي الموازنة نسوا او تناسوا امية الانسان الأردني عندما وجدت وانا ابحث في بنود الموازنة بأن بند البعثات والتأهيل والتدريب في معظم وزاراتنا ومؤسساتنا يقتصر فقط على وجود ثلاثة اصفار . ودفعني هذا الذهول الى البحث في ارقام أخرى ، ارقام الصيانة والتشغيل وأرقام متفرقات وأرقام أخرى استشارات ودراسات

ترى ايها السادة بمن سندخل عصر التقنية وبمن سنعمل على تطوير الإدارة ومتى سنتعامل مع القرن الواحد والعشرين ، أعطيكم بعض الأمثلة ، الأهتمام بالصيانة بالملايين وشراء السيارات ، بناء مديرية ناحية يكلف ربع مليون دينار ، ترميم بناء المجلس النيابي القديم مثل هذا الرقم ، وأدخال تحديثات على قصر الثقافة ٦٠٠ الف دينار بينما مدينة رياضية تنشأ كاملة بـ ٦٥٠ الف دينار واستشارة هندسية تصميمية لمبنى الإدارة العامة لوزارة البريد بـ ٥٠ الف دينار بينما وزارة الشباب بـ ١٠ آلاف دينار تصوروا ونحن مقبلون على سياحة جديدة كلفة استشارة مبنى الإدارة العامة للبريد يعادل صيانة وترميم كل القصور الصحراوية في الأردن وتصوروا معي أيضاً أن دراسات تطوير الشاطىء الشرقي للبحر الميت تكلف ١٥٠,٠٠٠ الف دينار ، واين هو القطاع الخاص ؟!!

ولن أطيل عليكم أن طلبت منكم العودة الى قراءة بنود الانفاق لوزارتنا ومؤسساتنا ، لتروا الانفاق على الأثاث والقرطاسية ، وبند متفرقة ، وبند اخرى . وبند الاستشارات والدراسات مع الاصرار على اهمال البحث العلمي والتطوير في وزارات الدولة اين هي جامعاتنا ؟ واين هي طاقاتنا القادرة على التجديد وبناء معالم المستقبل الافضل ؟

إن الجامعات الحكومية منذ انشائها لم يتم

التعرف على ما تعانيه من مشاكل تعوق مسيرتها البحثية وتطورها بما يتناسب ومتطلبات القرن القادم .

ولقد فتحت الحكومة الباب على مصراعيه لتأسيس الجامعات الأهلية . وعلى الرغم من أنني أؤمن بأن التعليم الجامعي يجب ان يكون حق لكل مواطن لكنني في نفس الوقت أطالب ان تكون مخرجات هذه الجامعات بالمستوى الذي يؤدي الى التقدم بهذا الوطن والتسلح بقيادات قادرة لا أن تساعد فى إطالة صفوف العاطلين عن العمل .

وهنا فانني أؤيد بعض ما ذهبت اليه اللجنه المالية ومطالبتها بأجراء حوار وطني حول التعليم الجامعي : آفاقه ومستقبله .

إننا ونحن نطالب بأن ندخل القرن الواحد والعشرين مسلحين بالعلم والقيادات القادرة فإننا ما زلنا نرى التداخل الكبير في عمل الكثير من المؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي والدراسات ، فمثلاً هناك تداخل كبير ما بين عمل المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا ووزارة الزراعة ، كلاهما يعمل على وضع سياسة زراعية وعن نفس البلد تداخل بين وزارة البيئة والجمعية العلمية الملكية والمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا إضافة الى ذلك وجود الجامعات لاردنية التي هي في الاساس مؤسسات تعنى بكافة المجالات البحثية التي تغطي كافة متطلبات الوطن . ومن هذا المنطلق فانني اؤيد ما ذهبت اليه اللجنة المالية في مطالبتها بإعادة النظر في ضرورة وجود مؤسسات مستقلة كالمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا .

دورة الرئيس ،

الزملاء الكرام ،

ومع إننا نناقش اطراً جاهزة وارقاماً موجودة ، في مشروع الموازنة العامة الا أنه من الواجب التذكير بقضايا محافظة البلقاء واولوياتها التنموية في مجالات التعليم والصحة والمياه والزراعة والبيئة وغيرها . وسيتناول زميلي الدكتور هاشم الدباس هذه القضايا بالتفصيل لكنني اود الإشارة فقط الى مشكلتين مدمرتين للبيئة وللأنسان في منطقة من أجمل مناطق المملكة وهي منطقة الفحيص وهما :

- مشكلة التلوث الناتج عن مصانع الاسمنت .
- ومشكلة التلوث بكافة اشكاله الناتج عن اسطول الشاحنات الذي يعبر بلدة الفحيص يومياً من والى شركة الكاولين والمراحل الخاصة . وقد اقرت الحكومة الطريق البديل لكن اين هو الطريق البديل ؟ لم تضع الحكومة والمشروع له عشرة سنوات لم تضع الحكومة للآن الحد الأدنى من المخصصات لأستكمال هذا المشروع .

بالإضافة يا دولة الرئيس الى انه آن الأوان لأستحداث مركز اداري في الفحيص وماحص وهي منطقة يسكنها ما يزيد عن (٤٠,٠٠٠) نسمة .

دولة الرئيس ،

الزملاء الكرام ،

لقائد الوطن الذي اراده عزيزاً بأنسانه ، كريماً بقدراته كبيراً بعطاء اهله ومحبيه ، كل التقدير والولاء والدعاء الى الباري ان يحفظ جلالته قائداً للمسيرة الخيرة التي تحقق الرفاه والكرامة والعدالة لأبناء الاردن جميعاً .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور فوزي الطعيمه . المتحدث الأخير ، الدكتور صالح أرشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

هذه الكلمة لمجموعة من نواب التجمع النيابي الديمقراطي وهم :

م. علي ابو الراغب ، م. سمير حباشة ، م. سعد هايل سرور ، م. عبد موسى النهار م. حماد ابو جاموس ، م. سمير قعوار ، الاستاذ محمد داودية ، د. عارف البطاينة ، الاستاذ صالح شعواطة ، الأستاذ جميل الحشوش ، الاستاذ عبد الكريم الكباريتي ، الأستاذ انور الحديد ، م. منير صوبر ، الأستاذ إبراهيم شحدة ، د. نزيه عمارين ود. صالح ارشيدات . وسيحتفظ زملائي في حقهم في الكلام اذا رغبوا .

إبتداءً نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المالية الموقرة لمجلس النواب على جهودها المميزة في تقريرها حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ .

كما هو معلوم فإن الموازنة العامة للدولة تعكس بالإضافة الى مجموعة الأرقام المجردة ، مجموعة من السياسات المالية والإقتصادية والنقدية لتشكل إطاراً عاماً لسياسة الحكومة ، أية حكومة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

تأتي موازنة هذا العام ضمن ظروف سياسية معقدة ترمي بظلالها على المنطقة كلها وتحمل في طياتها مزيجاً من الشك والتفاؤل ، فأمام المسيرة السلمية أصبحنا غير واثقين من طبيعة المستجدات القادمة وما تنطوي عليه من فرص وتحديات ومصاعب فنحن اليوم أمام إحتمالين ، الأول هو نجاح المفاوضات السلمية وإبرام إتفاقية تسوية مع العدو الصهيوني والآخر هو فشل هذه المفاوضات وإنهيار الآمال المعلقة عليها وفي الحالتين هناك تحديات لم نجد أن الخطة الخمسية أو التوجهات التي أشارت اليها كلمات المسؤولين المعنيين بالإضافة الى برنامج التصحيح

الاقتصادي قد تصدت اليها أو قدمت تصوراً للتعامل معها أن إرادة الفعل لا تزال في طور الشعارات ودون الآليات المطلوبة ، وتشير هنا الى ضرورة تبني الحكومة الى تصور واضح لسياساتها في كلتا الحالتين في السلم أو في عدمه . وأما بالنسبة للاتفاقية الأردنية الفلسطينية ، فنحن لا نزال نعتقد أنها ليست على مستوى تمنيات وتطلعات أبناء الشعبين اللذين يطالبان بضرورة التنسيق المستمر وعلى أعلى المستويات من جهة والتعاون الفعال المثمر من جهة أخرى في كل المجالات المختلفة السياسية والإقتصادية والإستراتيجية وذلك لمواجهة العدو الصهيوني ومخططاته المختلفة تجاه الشعبين الشقيقين .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

بعد الإطلاع على خطاب الموازنة ومشروع قانون الموازنة وتقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم فإننا سنتطرق الى بعض السياسات الإقتصادية والإجتماعية كما نود ان نشير الى تأييدنا لتوجهات وتوصيات اللجنة المالية ونطالب الحكومة بتبني هذه التوصيات لأنها تشكل في إطارها العام مضموناً سياسياً يمكن من خلاله تفعيل كل السياسات المالية والإقتصادية والإجتماعية للدولة .

مؤكدين على ضرورة العمل المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يخدم المصلحة العليا للأمة وبروح الفريق الواحد .

- في الإستثمار والتنمية :

يجب إعادة النظر في قوانين تشجيع الإستثمار لتأخذ بعين الإعتبار قدرة الأردن التنافسية مع الدول المجاورة التي أخذت الآن بسياسات ترمي الى جذب الإستثمارات من خلال حوافز لا تقدم التشريعات الأردنية مثيلاً لها في الوقت الحالي ، كما تأخذ أيضاً بالإعتبار توزيع مكاسب النمو والتطور والتنمية على كافة المناطق الأردنية من خلال التنوع في الحوافز التي قد تزيد من وتيرة الإستثمار في المناطق المرغوب فيها وهذا يمكن تحقيقه من خلال إعفاءات ضريبية وجمركية وتوفير البنى التحتية والخدمية اللازمة .

إن حجم الأسواق الأردنية قد لا يساعد بإمكاناته المحدودة على الانتاج وبالشكل المطلوب وخاصة للحد من مشكلة الفقر والبطالة ، لذلك لا بد من التوجه نحو الاستثمار التنموي وخاصة في الصناعات والزراعة والخدمات التصديرية والسياحة وهذا يحتاج بالإضافة الى الحوافز التي أشرنا اليها يحتاج الى جهد سياسي مواز بإتجاه فتح الأسواق من خلال تحسين العلاقات العربية وإحياء سياسة التضامن والتكامل العربي وعقد البروتوكولات والتأكيد على موضوع الرقابة على الجودة للبضائع والخدمات التصديرية .

- التصحيح الإداري :

نؤكد أنه لا بد من إيجاد برنامج تصحيح إداري مواز لبرنامج التصحيح الإقتصادي

لدعم توجهات الإستثمار وإيجاد الأرضية الملائمة والمناخ الصحي لذلك .

وهنا لا بد من الإشارة الى ضرورة محاربة المحسوبية بكل ألوانها وأشكالها وضرورة تطبيق أسس المساواة والعدالة بالتعيين ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

أما ديوان الرقابة والتفتيش وإستطراداً لما ورد في توصية اللجنة المالية فنحن نوصي مجلسكم الكريم بالطلب بتعديل قانون ديوان المحاسبة ليشمل ديوان الرقابة والتفتيش أو بوضع قانون خاص بديوان الرقابة والتفتيش بحيث يكون مجلس النواب بصورة أعمال هذا الديوان من خلال تقارير سنوية وبصورة دستورية . كما نوصي بدعم جهاز ديوان الرقابة والتفتيش الإداري في الوقت الحاضر من خلال كوادر الدولة المتوفرة لدى دوائر ومؤسسات حكومية ودون إحداث وظائف جديدة .

- البطالة والفقر :

لقد تناول برنامج الحكومة موضوع البطالة من زاوية توفير فرص العمل بغض النظر عن طبيعة المشكلة التي لم يتعرض لها بالتفصيل ، ولا بد من التذكير بأن مشكلة البطالة في الأردن هي هيكلية بطبيعتها حيث أن خصائص العاطلين عن العمل لا تتفق بشكل عام وفرص العمل الموجودة أو طبيعة الأعمال التي يشغلها معظم العمال الوافدون في بعض القطاعات الإنتاجية او الخدمية .

وإننا نعتقد أن أهم معوقات حل مشكلة البطالة هي في عدم التصدي عملياً للبطالة السلوكية التي نشأت عن هيكلية المشكلة ، وهذا التصدي العملي يحتاج الى صيغة عملية تشارك فيها كل جهود في التوجيه الوطني في المدرسة والجامعة والبيت والإعلام والمسجد وتنمية مفهوم أن العمل فضيلة وأن العمل المهني واليدوي شرف لا يعيب ولا ينقص من صاحبه .

وكنا نتمنى لو أن خدمة العلم إستطاعت أن تقوم بكسر الحواجز النفسية والقيمية التي منعت الباحثين عن عمل في التوجه نحو العمل المهني واليدوي والأمر يحتاج الى جهد مماثل عن طرق أخرى مماثلة لمعسكرات العمل الشبابي ، كما أن التوجيه الوطني يجب أن ينمي الشعور العام بأن الوطن يبنى بسواعد أبنائه وأن الدولة لا يمكن أن تكون الموظف الأساسي والرئيسي ولا بد من التوجه نحو العمل لدى القطاع الخاص والتشغيل الذاتي من خلال المشاريع الصغيرة .

ولا يفوتنا هنا من الإشارة بالدور والجهد المتواضع الإيجابي قياساً لحجم البطالة الذي تقوم به الحكومة للحد من مشكلة البطالة والفقر من خلال جهودها في الدعم المادي والإداري لصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ونطالب الحكومة بزيادة مخصصات هذه الصناديق ودعم قدراتها الإدارية لتتمكن من إداء واجبها بعدالة وفي كل المناطق وخصوصاً في مناطق البوادي والأرياف .

- التربية والتعليم والتعليم العالي :

إننا نؤكد على ضرورة توسيع نشاطات ومسؤوليات مشروع التطوير التربوي ونقصد هنا الجزء الثاني منه ليشمل كافة المستويات التعليمية من الأساسي في المدرسة وحتى كليات المجتمع والجامعات بعد أن اقتصرت في الجزء الأول من المشروع على المستويات التعليمية في المدارس فقط .

ونؤكد على أهمية إيلاء نوعية المخرجات التعليمية وليس الكمية إهتماماً خاصاً من خلال المناهج ورفع سوية المعلمين المادية والفنية وإعطاء الأماكن النائية حقها من العناية .

كما نؤكد على ضرورة تشجيع الإتجاه المهني والتطبيقي في المدارس وربطه ببرامج الكليات والجامعات التطبيقية كما ندعوا الى تحويل المزيد من الكليات الحكومية الى كليات تطبيقية مثل كلية عمان الجامعية للهندسة التطبيقية ، لتعطي نوعين من المساقات التعليمية التطبيقية الأول بكالوريوس هندسة تطبيقية والثاني دبلوم هندسة تطبيقية ونخص بالذكر هنا الكليات في الطفيلة والحصن وحوارة .

كما نطالب بدراسة ربط الخبرات التي يمكن الحصول عليها في مجال التدريب لدى بيوت الخبرة في القوات المسلحة أو المؤسسات العامة أو الشركات الخاصة والمصانع بالنظام التعليمي بحيث يستطيع الطالب أثناء دراسته الحصول على ساعات معتمدة من خلال الخبرة العملية والتدريب الذي يكون جزء من المواد النظرية .

إن مطالبتنا موائمة مخرجات التعليم مع حاجات السوق لا يعني بالضرورة إننا ننادي بتدخل الدولة المباشر في حق الإنسان الأساسي في التعليم والذي كفله الدستور وإنما نعني بذلك تطوير عمل الجامعات الحكومية وكليات المجتمع والتدريس الثانوي ليتجه نحو مناهج تطبيقية مهنية تخدم الحاجات المطلوبة وتوجيه الدعم المالي المرصود للجامعات نحو هذه الإختصاصات من حيث الإتفاق الرأسمالي والجاري والأقساط .

- في مجال الشباب :

يشكل قطاع الشباب ما نسبته ٦٠٪ من شريحة السكان في الأردن والشباب عماد الأمة ومستقبلها وبالرغم من إهتمام الحكومات المتعاقبة الملحوظ والقطاعات الأهلية المختلفة لقطاع الشباب إلا أن هذا القطاع لا زال يعاني من نقص كبير في التنسيق والتوجيه بسبب تعدد المؤسسات التي تتعامل مع القضايا المختلفة .

ونطالب الحكومة بإخراج وتفعيل التشريعات المتعلقة بقانون رعاية الشباب والتي عرضت على مجلس النواب السابق وأهمها فيما يتعلق بالمجلس الأعلى لرعاية الشباب والصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية واللجنة العليا للعمل التطوعي . كما نطالب الحكومة بتبني توصيات المؤتمر

الوطني للتطوير الرياضي والذي رعاه مؤخراً سمو الأمير الحسن المعظم وترجمة توصياته ضمن برنامج مالي وإجتماعي وتنموي طويل الأمد يحقق في النهاية طموحات شبابنا الأردني وتطلعاته في الإنتقال الى مستقبل مشرق يتناسب مع إمكاناته ومكانة الأردن الجديد .

ونطالب الحكومة بزيادة مخصصاتها المادية لهذا العام لمراكز الشباب والأندية الأهلية والإتحادات الرياضية .

- في القطاع الصحي :

نتمنى على الحكومة أن تعير الأمور التالية جل اهتمامها لما فيها من تأثير على السلامة العامة وصحة المواطنين .

- إيلاء الصحة المدرسية العناية الكافية وتفعيل دورها وخاصة في مجال طب الأسنان والمطاعيم الدورية .
- العمل على تحسين ضبط الجودة في المستشفيات ورفع مستوى الأداء الفني والإداري .
- رفع كفاءة المستشفيات في المحافظات فيما يخص عدد الأسرة وما يتناسب مع سكان تلك المحافظات .

وبالنسبة للتأمين الصحي فإننا نتمنى على الحكومة تحويل جميع العاملين بالمياومة والذين أمضوا فترة تزيد عن السنتين الى المقطوع لشمولهم بالتأمين الصحي .

- البلديات :

إننا نعتقد أن معظم بلديات المملكة تعاني صعوبات مالية وفنية كبيرة تحول دون قيامها بواجباتها ومسؤولياتها المتعاظمة ولا بد لهذه البلديات من تحسين أدائها للخدمات ونطالب الحكومة بإخراج وتفعيل التشريعات الخاصة بالبلديات وتقديم الدعم الكافي من خلال شطب جزء للديون المتراكمة وتقديم تسهيلات مالية مرنة تساعد معظم البلديات على تحقيق البنية التحتية والقيام بواجباتها الإجتماعية تجاه المجتمع المحلي .

ونطالب وزارة البلديات والجهات الإدارية المختصة بالتحويل الإلزامي لجميع المجالس القروية الى بلديات في المجتمعات التي يزيد سكانها عن ١٥٠٠ مواطن .

- المحافظات :

لقد أصبح واضحاً أن هنالك تفاوتاً كبيراً في توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات وإننا نطالب من الحكومة أن تخطط في موازناتها المستقبلية والقادمة بما يكفل تقليص هذه الفجوات وخلق توازن حقيقي وإيصال حقوق ومكتسبات التنمية للمواطنين بعدالة .

وعلى سبيل المثال لا زالت معظم محافظات المملكة تعاني من مشاكل رئيسية مستعصية لعل أهمها ما يتعلق بسلامة البيئة فمحافظة إربد والزرقاء والبلقاء تعاني من مكبات النفايات ومحطات التنقية ، كما تفتقر محافظات الطفيلة والكرك الى طريق سريع يربطها بالخط الصحراوي . وكذلك عدم الإنتهاء من تنفيذ طريق الكاولين في الفحيص وطريق عمان -

جرش - إربد .

كما نطالب الحكومة بإعادة النظر في أولويات مشاريع المحافظات وإعطاء المشاريع ذات صفة الإستعجال الأولوية في إكمالها ولو كان ذلك على حساب مشاريع أخرى .

- في القطاع الزراعي :

تعتبر الزراعة من أهم مكونات الإقتصاد والمجتمع الأردني على حد سواء ، وذلك أن النشاط الزراعي هو الأقرب الى التكوين النفسي والإجتماعي الموروث الى الشعب الأردني ، إضافة الى أن نسبة عدد العاملين في هذا القطاع أو الذين يعتمدون عليه كلياً أو جزئياً في معيشتهم هي النسبة الأكبر بالقياس الى بقية القطاعات ، وهي النسبة التي تتزايد إضطراداً نظراً لإرتفاع معدلات الخصوبة في الريف عنها في المدينة . أما على صعيد الأهمية المادية ، فإنه القطاع المؤمل أن يلعب الدور الأساسي في سد إحتياجات شعبنا من الغذاء . وكل هذه العوامل تجعل النجاح في إعادة ترتيب أوضاع الزراعة في بلادنا من التحديات الإستراتيجية التي تواجه بلدنا وإقتصادنا الوطني .

الأمر الذي يدفعنا للقول بأن إعادة تصحيح هيكلة هذا القطاع وإعادة رسم أولوياته التي يفرضها الواقع الراهن ، هي مسائل لا بد وأن تحوز على مساحة واسعة في عقل المخطط والمنفذ الأردني ، خصوصاً اذاما إقترن ذلك بمعرفتنا بمدى شحة المياه وضيق الرقعة الزراعية ، وهو ما يدفعنا للقول بأن علينا العمل على تجديد الأدوات التي تقود هذا القطاع ليس وفق الترتيب القائم حالياً والذي لم يتمكن من أن ينهض في الزراعة وفي إسهاماتها على الصعيد الوطني ، حيث لم تستطع مؤسساتنا الحكومية أن تضطلع بنجاح في الأدوار المطلوبة منا في مراحل العملية الإنتاجية الزراعية المختلفة مما يدفعنا لطرح النقاط التالية كأرضية لعملية التجديد المطلوبة .

* في حقل الزراعات الإقتصادية ، لا بد من خلق حالة تكاملية تربط بين المراحل المختلفة بدءاً من التحضير مروراً بالإنتاج وعوامل الوقاية حتى التسويق ، وذلك من خلال مؤسسات أو شركات متخصصة ، بحيث يرصد لها المال اللازم لتقوم بتشجيع الزراعات التصديرية .

* وفيما يتعلق بواقع مؤسسات الحكومة العاملة في القطاع الزراعي فإنه لا بد من أن تنتهي حالة التضارب بالأهداف والإزدواجية في العمل التي تحكم واقع هذه المؤسسات وتؤثر بالتالي في هذا القطاع بصورة سلبية حيث لا بد من تكامل العمل الحكومي المؤسسي في هذا القطاع وأن تناط مهمة تخصصية واحدة لكل مؤسسة لتشكل بمجموعها صورة تخلو من التضارب والإزدواجية المشار اليهما ، على أن يتم تفعيل المجلس الزراعي وفك إرتباطه بمزاجية الوزراء سواء من حيث المهمات الملقاة على عاتقه أو في أسس تشكيله .

* وفي حقل القيادات الزراعية فإننا نؤكد على ضرورة إنصاف المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين ومنحهم العلاوات التي تحصل عليها المهن الأخرى ، ولا بد كذلك من تشجيع تشكيل نقابات للمهن الزراعية المساعدة وإنصاف هذه الفئات التي تلعب دوراً في الإنتاج الزراعي .

وفي هذا السياق فإنه لا بد من أن تنحو كليات الزراعة في الجامعات الأردنية نحو الدراسة التطبيقية على غرار كليات الهندسة التطبيقية ، لتقوم بتخريج الكفاءات القادرة على ممارسة العملية الإنتاجية ميدانياً ولا بد من أن يتم إفراد مقاعد أوسع لأبناء المزارعين في هذه الكليات بهدف رفع سوية الثقافة الزراعية في الريف والبادية .

* وحتى يتمكن المزارع من الإستمرار في الإنتاج والتوسع به ، فإننا نطالب بإعادة النظر بالمديونية الزراعية وخاصة لصغار المزارعين ، ذلك أن سبب نشوء وتراكم هذه المديونية تعود الى عوامل ليس للمزارع من دور في وضعها ، فهي عوامل تتعلق بالآفات أو بالسوق أو بسوء التخطيط الزراعي في توجيه المزارع نحو نشاطات زراعية لا جدوى لها أو لقصور في برامج الوقاية والإرشاد التي من المفروض أن تكون من مهمات المؤسسات الحكومية .

هذا بالإضافة الى أهمية توحيد مصادر الإقراض الزراعي وإعادة النظر في سبل تحصين القروض بحيث لا تصرف الا في الغايات المخطط لها كما حدث خلال السنوات القليلة الماضية .

- في المياه :

في العودة الى قانون سلطة وادي الأردن ، نجد أن هذه المؤسسة الحكومية هي الجهة المعنية أساساً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على إمتداد وادي الأردن من أقصى شماله الى أقصى جنوبه ، ومن هذه المهمات إعادة توزيع الأراضي الزراعية وتوفير المياه لها . إما من خلال بناء السدود التجميعية أو بناء شبكات لتوزيع مياه الري . . ونرى أن هذه السلطة لم تنجز مهماتها بعد ، الأمر الذي يجعلنا نوصي بضرورة رفدها بالمال اللازم لإنهاء دراسات بناء السدود والحفائر والشروع بتنفيذها وفق الأهمية النسبية لكل مشروع ، ولا بد كذلك من رفدها بالمؤهلات الإدارية والفنية القادرة على تمكين السلطة من القيام بدورها على أتم وجه . ونسجل في هذا المقام أن الحكومات المتعاقبة لم تعط السدود التجميعية أهميتها الوطنية التي تتناسب وتحدي شحة المياه المتزايد التي يواجه بلدنا في المنظورين الراهن والقريب .

وإننا نطالب بأن تقوم سلطة وادي الأردن بإستعادة جميع الأراضي المعتدى عليها في وادي الأردن من قبل المالكين الذي إستوفوا حقوقهم الرأسمالية حسب قانون سلطة وادي

الأردن وبمدة لا تتعدى صيف هذا العام .

وفي هذا الصدد فإننا ندعو الحكومة الى عدم التهاون في تحصيل حقوقنا الوطنية المكتسبة في المياه المشتركة .

وفي حقل شبكات الصرف الصحي ومحطات التنقية ، فإن الحفاظ على البيئة وحماية المدن من التلوث والإنهيار وتوفير مياه صالحة للزراعة ، تحتم علينا استكمال هذه الشبكات والمحطات على مستوى المملكة ، ورفع كفاءة المحطات القائمة ، على أن يكون لهذا الأمر المكانة الهامة في سلم أولويات سلطة المياه .

كذلك فإن الحكومة مطالبة بأن تقوم برفع كفاءة إستخدام المياه في الزراعة من خلال تعميم نظم الري التي تخفف من فقدان المياه وتؤدي الى إستخدامها بصورة مثلى وذات جدوى وذلك من خلال وضع حوافز لتحقيق ذلك .

أما بالنسبة لمياه الشرب فإنه لا بد من أن تقوم الحكومة برصد المال اللازم لتجديد شبكات المياه القائمة حالياً والتي تؤدي الى نسب فقد وتسريب عالية . وأن توقف الحكومة كذلك إستخدام مياه الآبار القريبة من أماكن الإكتظاظ السكاني في الزراعة . وفي هذا الصدد ولتوفير مياه الشرب فإننا نوصي بأن ترصد الأموال اللازمة لإعادة ترميم وإصلاح آبار الجمع والبرك المنتشرة في الريف وفي البادية وأن تعمل الحكومة على إلزام أصحاب الأبنية الجديدة بحفر آبار الجمع لتسهم في توفير المياه للقاطنين خصوصاً في أشهر الصيف وفترات شح المياه .

ـ في الإسكان :

يعاني أصحاب الدخل المحدود والمتدني بما فيهم الموظفين والمنتسبين الى قواتنا المسلحة الباسلة من عدم توفر السكن الملائم ، هذا بالإضافة الى إلتهام السكن الى جزء كبير من مداخيلهم . الأمر الذي يستدعي أن تقوم الحكومة بالتعاون مع دائرة الأراضي وبنك الإسكان والبنك المركزي بوضع خطة لبيع أراضي الدولة التي يمكن تصنيفها للسكن بأسعار معقولة لهؤلاء وأن يقوم بنك الإسكان بتوفير التمويل اللازم وبفوائد مخفضة على أن يكون التسديد لفترات من ٢٥ ـ ٣٥ سنة ، وبالتالي أن نؤمن للمواطنين السكن الملائم المناسب ، بحيث لا تزيد نسبة تكاليف السكن والماء والكهرباء وبأكثر من ٣٥٪ من دخل هؤلاء المواطنين .

إن لهذا المشروع الوطني الهام آثاراً إيجابية إضافية منها حل مشكلة قطاع الإنشاءات والإسهام في تقليص نسبة الباحثين عن عمل وتحريك الصناعات الإنشائية الوطنية .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ـ في موضوع البنوك ، وهذا مستجد :

إننا لا نعتقد أن أزمة بحجم أزمة بنك البتراء وما تحملته الخزينة لمعالجة آثارها بما يتجاوز (٣٠٠) مليون دينار وقيام لجنة التصفية بأعمالها تجاه حقوق هذا الوطن ومواطنيه ، لا نعتقد أن هذا امرا غير جوهري وأنه أمر بسيط كما جاء على لسان معالي محافظ البنك المركزي الذي سمح لنفسه أن يصف اهتمام اللجنه المالية في هذا الموضوع الخطير والذي هو في صلب أعمال البنك المركزي أساسا وبداية (قبل واثناء وبعد) عملية تصفية البنك المذكور وأن يصف عمل اللجنه بأنه مؤسف وبأنه غير مقبول كاسلوب موضوعي وعلمي .

وأننا لا نعتقد أن يفقد فقراء الأردن الأمل بمؤسسة وطنيه بنيت بأموال الأردنيين أن يفقدوا الأمل بحصولهم على المأوى من خلال هذه المؤسسة البنكية الأسكانية نتيجة لتحولها عن اهدافها وتعين تحقيق هذه الأهداف على من يحتاجونها ، لا نعتقد ان ذلك يجب ان لا يقلق محافظ البنك المركزي وأن لا يهز منه شعره .

واننا نريد ان نعرف ما هو المقبول وما هو العملي والعلمي ؟ عندما تفشل اجهزة الرقابة وصاحبة الولاية في القيام بواجباتها بالأسلوب العلمي والموضوعي .

ـ وفي الحركة التعاونية :

منذ نهاية عقد السبعينات وحتى الآن والمطالبات لا تتوقف في تحويل الحركة التعاونية/ بإعتبارها الوحدة الرئيسية في الجسم التعاوني الى تعاونية إنتاجية ذات إستقلال مالي تام ، تسعى الى الإكتفاء وتوسيع رقعة الإنتاج وزيادته كمّا ونوعاً ، على أن تتلقى الدعم الإداري والفني والعيني في بدايات التأسيس ثم تترك لتعيش على مواردها او تنتهي اذا لم تثبت أن لها القدرة على الإستمرار .

إننا نوصي بهذا الصدد بضرورة عقد مؤتمر تعاوني يعيد النظر في أداءنا التعاوني ويضع المواصفات الكفيلة بتنشيط التعاونية وبإختصاص معين وتمكينها من الإعتماد على مصادرها الذاتية ، على أن يسبق ذلك ورشات عمل من شأنها أن تخرج الحركة التعاونية من مأزقها الراهن ، وأن تشرع الحكومة بتنفيذ قانون التعاون خصوصاً فيما يتعلق بإختيار القيادات التعاونية على أساس الإنتخاب الحر المباشر دونما تدخل . وأن تشرع الى تأسيس إتحادات نوعية تضم الجمعيات المتخصصة في حقل وتعطيها صلاحية صناعة قرارها الإقتصادي وفق مصالحها ومصالح أعضائها .

ـ وفي المركزية :

نؤيد التوجهات الحكومية بشأن اللامركزية ولكن لا بد من مراعاة العوامل التالية ، لتحويل هذا المبدأ من حالة فصل ميكانيكي قسري الى نظام متكامل يسهم في ترتيب الوضع الإداري في المملكة على نحو فعال ، يدحر البيوقراطية ويجعلنا نستخدم مواردنا وإمكاناتنا بصورة خالية من الهدر .

* وضع التشريعات والقوانين والأنظمة

وتدريب الكوادر المالية والإدارية لإستيعاب عملية التحول نحو اللامركزية.

* وإستكمال مؤسسات نظام اللامركزية في المحافظات من خلال تأسيس مجالس منتخبة تقوم بدور البرلمان على صعيد المحافظات وإعطاء الحاكم الإداري صلاحية الصرف المباشر على أن يتبع لمجلس الوزراء مباشرة .

* كما نوصي بهذا السياق دراسة التجارب العربية والعالمية بهذا الشأن والاستفادة منها.

* رصد المال اللازم لكل محافظة ، ليس على أساس الرقعة الجغرافية وعلى أساس الكثافة السكانية بل على أساس الحاجة الفعلية لكل محافظة من النفقات الرأسمالية والجارية آخذين بعين الإعتبار الحقائق الجغرافيه الى جانب الحقائق السكانية .

الخاتمة :

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

إن التجمع النيابي الديمقراطي على ثقة تامة أن المرحلة الحالية تشكل تحدياً مصيرياً على جميع المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وإنه يتوجب على الحكومة والشعب معاً التصدي لهذه التحديات ضمن برنامج وطني متكامل يساهم به الشعب من خلال ممثليهم في البرلمان ، ويتطلب ذلك إحداث التغييرات اللازمة في أجهزة الدولة الإدارية وإصلاح التشوهات القائمة في بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية ، كما يتطلب ذلك قيام الحكومة بتنفيذ توصيات اللجنة المالية فيما يتعلق بالسياسات الإقتصادية والإجتماعية والمالية من أجل مزيد من الإعتماد على الذات وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني من خلال مشاريع إنمائية تسهم في حل مشاكل البطالة والفقر وزيادة الإيرادات المحلية وزيادة الصادرات وتحسين وضع ميزانية المدفوعات .

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً دكتور صالح ، لعلم الزملاء تحدث في هذه الجلسة الصباحية فقط سبعة متحدثين فقط ، سيكون اول المتحدثين في جلسة بعد الظهر السيد علي الشطي ، يليه السيد خالد عبد النبي ، ثم السيد بدر الرياطي ، وأرفع الجلسة الى الساعة الرابعة بعد الظهر ، شكراً.

* وهنا رفعت الجلسة للاستراحة لتناول وجبة الغذاء وبعدها عاد المجلس للأنعقاد *

دولة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني وأعلن استئناف الجلسه . المتحدث الأول السيد علي الشطي ، السيد خالد عبد النبي المتحدث الثاني .

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على رسوله الأمين

دولة الرئيس ،

الأخوة الزملاء النواب المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

انها لمناسبة طيبة اغتنمها لأرفع الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم قائد هذا الوطن ورمز تقدمه وازدهاره وباني نهضته الحديثة أسمى آيات الولاء والعرفان ، سائلا الله عز وجل ان يبقيه ذخرا وسندا لهذا الوطن ولهذه الامة وان يمتعه بموفور الصحة والعافية .

كما أتوجه بالشكر الى حكومة دولة السيد عبد السلام المجالي/ على ما اظهرته من رغبة جادة وأكيدة في التعاون معنا في معالجة بعض القضايا الوطنية الملحة التي عانى وما زال يعاني منها المواطنون ، خاصة في المناطق الريفية والمناطق الاقل حظا والاكثر حرمانا ، وعلى رأسها مناطق الأغوار .

لقد شاركت في جلسات اللجنة المالية المنبثقة عن مجلسكم الكريم لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ ، وبالرغم من التوصيات التي انبثقت عن اللجنة في تقريرها المقدم الى هذا المجلس ، الا أن المسؤولية التي تشرفت بحملها تقتضي مني الاشارة الى بعض القضايا والمطالب الملحة والتي آن الآوان لان نكاشف هذا المجلس الكريم بها ، رغم انها لم تعد سرا ، لانها تم التحدث عنها في أكثر من محفل وفي اكثر من مناسبة . لكن للأسف الشديد رغم الحديث المسهب عنها ، الا أنها لم تجد طريقها الى الحل حتى الآن .

وأول هذه القضايا هي المسألة الزراعية والتي تحدثنا عنها في مواقع كثيرة الا ان العملية الزراعية واوضاع المزارعين ما زالت تتردى يوما بعد يوم حتى اصبح العاملون في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي مجرد طبقة او مجموعة من الفقراء لا يقدرون على توفير لقمة العيش لاطفالهم بعد أن تراكمت عليهم الديون وأعباؤها وهم يصرخون ليل نهار ولكن هل من مجيب ؟ . لقد كان يفترض بأن تكون اوضاع العاملين في هذا القطاع من أحسن الأوضاع ، طالما ان الله سبحانه وتعالى قد حبانا ارضاً خصبةً ومياهً عذبةً وظروف مناخية وجوية معتدلة تساعد في تنشيط العمل الزراعي وتجعل من الزراعة ركنا هاما من أركان الاقتصاد الوطني . ولكن للأسف الشديد كانت النتيجة معاكسة تماما ، حتى غدا العديد من المزارعين يهجرون الارض باحثين عن أي عمل آخر مهما كان نوعه أو أجره ، المهم ان يوفروا لقمة الخبز وحدها لابنائهم في المساء ، اللذين لا يكادون يحصلون عليها الا بشق الأنفس .

لقد ساهمت عوامل عديدة في تردي أحوال المزارعين وفشل العملية الزراعية ، وذلك بسبب فشل السياسات الزراعية المتعاقبة المرسومة من قبل المخططين والتي اصبحت بعيدة كل البعد عن الواقع المؤلم الذي يعيشه المزارعون . وأشير هنا الى عناصر النظام

الزراعي الثلاث : (عوامل الانتاج ، العملية الزراعية نفسها ، ومخرجات الانتاج) ، لاحدد مشاكل هذا القطاع وأقترح الحلول الملائمة لها .

أما بالنسبة لعوامل الأنتاج : لقد ارتفعت اسعار مستلزمات الانتاج بما فيها اسعار التقاوي والبذور والعلاجات الزراعية ، ارتفاعا حادا لم يعد بمقدور المزارع الحصول عليها الا بعد جهد وعناء . واذا ما حصل عليها ، فانها قد تصله في اوقات متأخرة من الموسم الزراعي . والأسوأ من هذا ان يصل الى المزارعين من هذه المواد في بعض الاحيان يعتبر من الانواع الرديئة او غير الصالحة للاستعمال .

ان للاحتكار الذي تمارسه بعض الجهات الموردة لهذه المستلزمات من المؤسسات الخاصة دور كبير في زيادة اسعار مستلزمات الانتاج وخاصة المستوردة منها .

وهنا لا بد من الإشارة الى الارتفاع الذي طرأ على اثمان مياه الري وخاصة ضمن مشروع ري الاغوار الوسطى ، اذ أمست هذه المشكلة التي يعاني منها معظم المزارعين وذلك بعد ان تم استخدام الانابيب في ايصال مياه الري ،فهل يعقل ان يتحمل المزارع هذه الأثمان الباهظة التي يدفعها شهريا من قوته وقوت أبناءه ؟

وعليه ، فانني اقترح هنا أن يصار الى حصر استيراد مواد الانتاج بجهات محددة تتولى مسؤولية توفيرها في الوقت وبالسعر المناسبين وبالنوعية الجيدة .

أما بالنسبة لارتفاع اثمان مياه الري ، فانني اطالب باعادة النظر في مشروع ري الاغوار الوسطى من حيث تصميمه وادارته وكيفية احتساب اثمان المياه عن طريق العدادات التي تضخ للمزارعين هواء في معظم الاحيان ، لكن لا اعرف كيف ان المسؤولين في سلطة وادي الاردن يحتسبون اثمانه بعشرات واحيانا بمئات الدنانير على المزارعين في نهاية كل شهر.

أما بالنسبة للعنصر الثاني وهو العملية الزراعية نفسها فأن هذه العملية ما زالت تحكمها سياسات عقيمة وضعت من داخل المكاتب واصبحت هذه السياسات رهينة الشخص المسؤول حيث توضع اليوم وتعدل غدا مع أول تعديل وزاري ، رغم انني لا أطالب بجمود هذه السياسات بل اريدها ان تكون مرنة ، شرط أن يكون هنالك معالم محددة لهذه السياسات يتم من خلالها وضع الخطط والبرامج العملية التي تكفل ترجمة هذه السياسات الى واقع عملي يحقق الاهداف المرجوة من وراءها ، وهذا يتطلب وجود مجلس أو هيئة زراعية فاعلة يشترك فيها المزارعون والمسؤولون في وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية الاخرى، يتم من خلال هذا المجلس رسم السياسات الزراعية وتحديد ابعادها ووضع البرامج العملية لتنفيذها ومتابعة تحقيق اهدافها والاشراف عليها واجراء عمليات التقييم والمراجعة لهذه السياسات من وقت لآخر .

أما ما يخص العنصر الثالث من عناصر النظام الزراعي وهو التسويق الزراعي ، فقد اصبح من الضروري أن يعاد النظر بهذه المسألة الملحة ، وهذا يتطلب دراسة اوضاع مؤسسات التسويق بما فيها التسويق الزراعي والشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية ، بحيث تصبح هذه المؤسسات قادرة وبالحجم المطلوب على النهوض بمسؤولياتها فيما يتعلق باستلام المنتوج الزراعي وتسويقه باسعار مجزية . تكفل للمزارع تحقيق الحد الادنى من الارباح ، وهذا يتطلب منها القيام بعمليات التصدير من خلال مسوقين قادرين على الاتفاق مع شركات الطيران المحلية والاجنبية لايصال منتوجاتنا الوطنية الى الخارج ، وان يكون مجال التصدير هذا مفتوح امام جميع المزارعين دونما استثناء وبأجور شحن ملائمة . أما بالنسبة للفائض فلا بد من ايجاد المصانع الكافية لتصنيعه وتعليبه وايجاد الاسواق الملائمة لتسويقه .

أما ان يبقى الحال كما هو عليه الآن بان يباع صندوق الخضار بأسعار أقل من ثمن الصندوق فارغا ، فهذا امر لا يطاق ولا يمكن السكوت عليه ، وان وضعا كهذا ربما يكون له عواقب سيئة على الجميع .

أما ما يتعلق بالوحدات الزراعية والسكنية في مناطق الاغوار والتي تم توزيع العديد منها على المتنفذين في دوائر الدولة المختلفة ، حتى اصبحت مواقع الاغوار تعرف من خلال الاشارة اليها بالقرب من مزرعة فلان او الى الشمال من قصر علان ، او الجنوب من بيارة الشيخ أو الباشا او المسؤول الفلاني ، حتى تغيرت معالم وحدود وأسماء ارض الوادي على اصحابها . حتى غدا ابن الوادي غريبا عن ارضه ، فقيرا في مجتمعه ويصيح ويستصرخ ليل نهار ضمير هذه الامة لا يريد منة من أحد فكرامته وكبرياءه اكبر من ذلك بكثير بل ما يريده هو جزءاً من حقه وأرضه التي حرم منها ، وتم تقديمها للآخرين على طبق من ذهب ، ليقضوا فيها ليلة من ليالي العمر بعد ان ضاقت بهم فنادق الخمسة نجوم .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام

استميحكم عذرا ان تحدثت عن واقع المواطنين في وادي الاردن بهذه الزخمه ، فالاوضاع اصعب وأشد مما نتحدث عنه ، فمهما تحدثت اليكم وحاولت نقل الصورة فلن اعطيها حقها المطلوب . فهل تعلمون ايها الاخوة الكرام وتعلم حكومتنا الرشيدة بان عددا كبيراً من ابناء هذا الوطن الذين يعيشون في مناطق الاغوار يبيتون ليلهم دون مأوى يقيهم الحر والقر وانهم يصبحون ويمسون وهم يمضغون الخبز وحده هذا ان وجدوه .

وقد يتساءل البعض منكم ايها الاخوة ربما ان الامور قد وصلت الى هذا الحد من الفقر

والجوع والحرمان ، فأين رب الاسرة وافرادها لماذا لا يعملون ويوفرون لقمة العيش لاسرهم واقول لكم بالله عليكم بماذا يعملون ؟ الي زراعة الارض التي حرموا من ملكيتها واصبحوا يعملون بالاجرة لدى المالكين ، ام يعملون في الوظائف الحكومية التي تقدم على طبق من ذهب لزيد وعمرو من الناس لانه ابن فلان او لان واسطته فلان ، فلا يكاد ينهي دراسته حتى تأتيه الوظيفة مسرعة دون جهد او عناء وما عليه الا ان يختار بأي الوظائف يرغب اما ابناء الفقراء الذين هم بامس الحاجة الى مثل هذه الوظيفة وينتظرونها ساعة بساعة ، حتى يستطيعوا ان يسدوا رمق عائلة مكونة من عشرة افراد في حدها الادنى فما عليهم سوى الانتظار حتى يأتيهم الدور الذي يسير دائما بعكس ما يتمنون .

أما فيما يتعلق بوضع المرأة الريفية والتي عانت الكثير مع اخيها الرجل فان لها جزءا اكبر من هذه المعاناة حيث تزداد مسؤولياتها في ظل هذه الظروف البائسة الحزينة التي يعيش اهلها وابناءها ، واذا ما توفرت لها أي فرصة عمل تساعد بها زوجها وعائلتها فانها لا تتوانى عن ذلك ، رغم قساوة الظروف التي تعمل بها فلا يتوفر حد ادنى للاجور بل حسب مزاجية أصحاب العمل .

وإذا ما ارادت هذه المرأة ان تقضي وقت فراغها مع زميلاتها فانها لا تجد اي مؤسسة خيرية او رسمية تنتظم بها مع زميلاتها لقتل وقت الفراغ لديهن في اعمال مفيدة تدر عليهن النفع والفائدة .

أما فيما يتعلق بالمراكز الاجتماعية والثقافية والرياضية والشبابية في وادي الاردن والتي تعتبر هدفا من أهداف سلطة وادي الإردن التي وجدت من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوادي الا ان السلطة لم تولي هذه الامور العناية المطلوبة والكافية مما ادى الى ضياع وتسيب كبير بين ابناء الوادي واللذين هم بأمس الحاجة الى انشاء مثل هذه المراكز ، كما ان بعض الاندية الشبابية الموجودة في الوادي بحاجة الى الدعم المادي لتستطيع ان تقوم بواجباتها تجاه القطاع الواسع من الشباب واللذين ينتظرون منها الكثير اضافة الى اننا ما زلنا بانتظار اكمال المجمعات الرياضية في ضرار والشونة الجنوبية .

أما بالنسبة لمطالب الاغوار من الخدمات الأساسية العامة فانها تتركز على ما يلي :

١ ـ تعزيز الخدمة الهاتفية وايصال التيار الكهربائي للمناطق التي لم يصلها حتى الآن ، والعمل على تخفيض تسعيرة اثمان الكهرباء في مناطق الاغوار بسبب الاستهلاك المتزايد من هذه الخدمة خاصة في فصل الصيف .

٢ ـ رفع سوية المجالس القروية بالعمل على ترفيعها الى مجالس بلدية ودعم البلديات الموجودة .

٣ ـ وفي مجال الصحة فانني اقدر عاليا الجهود التي بذلتها الحكومة لتطوير الخدمات

الصحية في الاغوار من خلال بناء المستشفيات والمراكز الصحية الا ان الامل يحدونا بالحكومة لان تعمل على تعزيز الخدمات الصحية المقدمة في هذه المستشفيات والمراكز الصحية من حيث توفير الكوادر الطبية والمستلزمات والاجهزة الطبية والاسراع في بناء مستشفى معدي والذي وعد وزير الصحة مشكورا ببناءه هذا العام .

٤ ـ العمل على شق وتعبيد الطرق الفرعية والرئيسية في مناطق الاغوار المختلفة وخاصة الطرق الزراعية والتي اصبحت الان تربط بين تجمعات سكانية اقيمت بالقرب من الوحدات الزراعية .

٥ ـ اما في مجال التنمية الاجتماعية فاننا نقدر الجهد الذي تبذله هذه الوزارة في تقديمها المساعدات للفقراء من خلال صندوق المعونة الوطنية لكن نأمل من هذه الوزارة ان تزيد من المخصصات الشهرية الممنوحة للعائلات الفقيرة بما يتلاءم مع الاحتياجات المعيشية المتزايده وتوفير خدمات التأمين الصحي المجاني بشكل اشمل ليعم أكبر عدد ممكن من المواطنين لان مستوى الفقر وصل في بعض المناطق الى حدود بات السكوت عنها كفرا من الناحية الانسانية المجردة لا من الناحية الحكومية المسؤولة .

وفي هذا المقام اطالب الحكومة بان تعمل على الاسراع في احتواء مشكلة البطالة والتي هي السبب الاساس لمشاكل الفقر والجوع وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص او تشجيع المبادرات الفردية لاقامة مشروعات انتاجية في مناطق الاغوار تساعد في تشغيل العديد من العاطلين عن العمل من ابناء الوادي .

أما بالنسبة لما يتعلق بحاضرة البلقاء ومدينتنا العريقة مدينة السلط والتي احتضنت اول مدرسة في هذا البلد خرجت العديد من الرجالات الذين تحملوا مسؤولية النهوض به وبناء استقلاله ووحدة ابناءه فأنها هي الاخرى لها احتياجات ومطالب نذكر منها :

١ ـ اكمال مشروع المدينة الرياضية وذلك بتزويدها بقاعة مغلقة وفتح وتعبيد الطرق المؤدية اليها .

٢ ـ العمل على اخراج قانون الحفاظ على التراث المعماري للمدينة الى حيز الوجود للمحافظة على تراث مدينة السلط .

٣ ـ انشاء مبنى جديد لمحافظة البلقاء في القطعة التي استكملت لهذه الغاية .

٤ ـ العمل على فتح وتعبيد الطرق النافذة التي تصل المدينة بكافة القرى والتجمعات المجاورة مثل زي وعلان والعارضة ، عيرا ويرقا ، الصبيحي ، الشونة ، المغاريب ، ام زيتونه ، اليزيديه وغيرها.

٥ ـ الاسراع في المباشرة في انشاء المدينة

الصناعية الجديدة في منطقة بطنا لما لهذا المشروع من مردود اقتصادي تنموي ينعكس على ابناء المدينة ويحل جزءاً من مشكلة البطالة التي يعاني منها قطاع الشباب في المدينة .

أما فيما يتعلق بمطالب الاهل والاخوة في حوض البقعة هذا الحوض الذي يشكل منطقة جغرافية متجانسة والذي يتميز بالكثافة السكانية الكبيرة والمقدرة بحوالي المابة وخمسون الف نسمة فان هذا الحوض يفتقر الى الكثير من الخدمات الاساسية والاحتياجات الضرورية ومن عدم الاهتمام اللائق الذي يتناسب مع عدد السكان فيه ، لذلك فانني اتمنى على الحكومة الموقرة ان تولي هذه المطالب والاحتياجات العناية والرعاية ومنها :

١ ـ احداث مركز اداري يتناسب مع عدد سكان الحوض بان يكون متصرفية او مديرية قضاء على الاقل .

٢ ـ احداث محكمة شرعية والاسراع في فتح محكمة صلح عين الباشا التي صدرت الاوامر بانشاءها ولم تفتح حتى الآن .

٣ ـ فتح مكتب لدائرة الاحوال المدنية والجوازات .

٤ ـ انشاء مستشفى للحوض ليستقبل الاعداد الكبيرة من المرضى التي تراجع مستشفى الحسين في السلط او مستشفيات عمان رغم بعدها عنها .

٥ ـ فتح مراكز للشباب والشابات ودعم اندية الحوض ومشاريع ابنيتها وملاعبها كون المنطقة تفتقر الى الملاعب والصالات الرياضية .

٦ ـ العمل على زيادة حصة الحوض من خطة الابنية المدرسية للقضاء على نظام الفترتين وعلى الاكتظاظ في الغرف الصفية .

٧ ـ السماح لبلديات الحوض او مجلس الخدمات المشترك بتنظيم منطقة حرفية لنقل معامل الطوب والبلاط اليها كونها تتواجد حاليا بين السكان وعلى الشارع الرئيسي .

وهناك بعض المطالب العامة وسأسلمها للامانة العامة ليصار الى متابعتها إن شاء الله .

وهنا لي مطالبة وهي المطالبة بتفعيل دور بعض المؤسسات الحكومية لتأخذ مكانها الطبيعي ومنها سلطة وادي الأردن ، حيث أن الهدف من إنشاء سلطة وادي الاردن هو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الوادي ، وقد تم إنفاق مئات الملايين على مشاريع السلطة المتناثرة هنا وهناك ، ولكن كما يقال أن الامور تقاس بنتائجها . ولو بحثنا عن نتيجة هذه الملايين التي انفقتها السلطة في مشاريعها المذكورة ، هل حققت فعلاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأهالي المنطقة ؟ وكما هو معلوم لديكم بأن الانسان هو هدف التنمية ، وبما أن هذه التنمية هي موجهة لأنسان الوادي فالمفروض أن يكون هو هدف التنمية ، وأتساءل هل استفاد إنسان

الوادي فعلاً من مكتسبات التنمية ؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تظهر من خلال نسب الفقر والجوع والبطالة المرتفعة والمنتشرة بين المواطنين .

وكذلك تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش لأخذ دوره في ضبط العملية الادارية وتطوير العمل الاداري الذي نسعى اليه للحد من المزاجية في الاداره ، كما اطالب الديوان المذكور تزويد المجلس بتقارير دورية عن اعماله ونشاطاته والمخالفات الادارية التي يضبطها والاجراءات المتخذة بحقها .

سائلا الله التوفيق للجميع في خدمة الوطن والمواطن في ظل الراية الهاشمية الخفاقة .

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- وهذه هي المطالبات التي طلب السيد علي الشطي تسليمها للأمانة العامة ـ

مطالبة وزارة الزراعة بوقف المطالبة بالغرامات الحرجية الباهظة التي فرضت على المواطنين جراء استصلاحهم واستغلالهم للأراضي الحرجية التي كانت ارضا مواتا واحيوها بجهدهم وتعبهم ، وبدلا ان تكافئهم وزارة الزراعة على هذا الجهد الطيب حملتهم الغرامات تلو الغرامات والتي اطالب بشطبها عنهم وتمليكهم للاراضي المستغلة والمستصلحة من قبلهم .

واطالب الحكومة بانصاف موظفي المؤسسات الذين تم تحويلهم من نظام الضمان الاجتماعي الى نظام الخدمة المدنية ، فيما يتعلق بصندوق التقاعد المدني وتعديل الفقرة المتعلقة بذلك فيما يتعلق بمستحقاتهم المالية التي كثر الحديث بشأنها ، كما اطالب بتطبيق البند رقم (٣) من الفقرة (د) من المادة (١٦٧) من نظام الخدمة المدنية عليهم والتي تنص على احتساب كامل سنوات الخدمة كسنوات مقبولة للتقاعد .

اعادة النظر في رسوم اشتراك مياه الشرب التي تم زيادتها مؤخراً بنسبة لا تقل عن سبعة اضعاف رسمها السابق مما يثقل كاهل المواطن ويحرم بعض العائلات المستورة من نعمة المياه .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد علي الشطي ، الكلمة الآن للسيد خالد عبد النبي ، والمتحدث الذي يليه السيد بدر الرياطي .

السيد خالد عبد النبي العجارمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين

دولة الرئيس ، السادة النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بعلمي الأكيد بأن هذه الموازنة سوف لن يضاف لها أي فقرة ولن يزاد لها أي بند وبما أن جبهة العمل والتي انا احد اعضائها

سيتكلم بإسمنا جميعاً السيد عبد الهادي المجالي وانا سأتقدم بمطالب المنطقة التي أمثلها بهذا المجلس الكريم مع ايماني بأن الحكومة لن تقصر وستنفذ خططها التنموية بكل دقة ضمن الامكانيات .

المطالب

١ ـ رفع قضاء ناعور الى لواء وضم قريتي المشقر وحسبان لهذا اللواء علما بأن سكان تلك القريتين هم من عشائر العجارمه وبلواء مأدبا حاليا .

٢ ـ تصليح وتكملة وصيانة طريق ناعور مأدبا واعادة تعبيدها علما بأن قسما كبيرا صلح حسب خطة سنوية لتعبيد ١ ـ ٢ كيلو متر سنويا .

٣ ـ فتح جميع الطرق الزراعية بالقضاء والبالغة حوالي ثلاثين كيلو متر موزعة على كل المناطق واكبرها لا تتعدى اربعة كيلومترات واقلها نصف كيلو متر .

٤ ـ دفع مشروع الصرف الصحي لمدينة ناعور للظهور والتي انهيت الدراسة منها منذ زمن طويل ورصدت لها جميع الاحتياجات المالية ولا تحتاج الا الى اوامر المسؤولين للمباشرة بالتنفيذ .

٥ ـ الطريق الجديد من عمان الى الغور الماره بناعور والعدسية ذات حواف عالية جدا يصعب تخطيها وزاد من الصعوبه في القرية عمل حواجز وجدارات استناديه عاليه حيث اغلقت جميع المخارج والمداخل عن القريه واصبح المزارعون لا يجدون الطرق التي توصلهم الى مزارعهم أرجو وزارة الاشغال العامة دراسة هذا الموضوع ما دام العمل جاريا بهذه الطريق وقبل أن تسلم من قبل المتعهد .

٦ ـ فصل جميع مجالس الخدمات المشتركة من سيطرة وزارة البلديات ووضعها بأمرة الحكام الاداريين .

٧ ـ فتح طريق المشقر الرامه (الغور) حتى يتمكن المزارعون من الوصول الى اراضيهم والتي هي مهملة لغاية الآن وقد زارها سمو الأمير الحسن ولي العهد المعظم وأمر بالمباشرة بفتح هذه الطريق (وهي من الطرق الشفا غوريه) .

٨ ـ دفع مشروع كهربة الريف الى الوجود حيث أننا لا نسمع سوى الوعود فقط .

٩ ـ اعادة النظر بخصوص دفع رسوم الرخص الزراعيه الى المجالس المحليه بدلا من وزارة الماليه لتحسين ايرادات المجالس .

١٠ ـ اعادة ترميم وتصليح المساجد في جميع القرى علما بأن معظم هذه المساجد بنيت قديما ومن تبرعات اهالي القرى وأهل الخير . نتمنى أن يخصص قسم من اموال الزكاه لهذه الغاية .

١١ ـ سيطرة الحكومة على صناديق الزكاة

والتي لا يعرف أين تتجه أموال هذه الصناديق وأين تصرف .

١٢ ـ تشكيل لجنة من وزارة التربية والتعليم ورئيس كل بلدية أو مجلس قروي لدراسة اوضاع المدارس وابنيتها وإيجاد خطة أولية لاعمار هذه المدارس وازالة القديم منها . والعمل لبناء المدارس التي استكملت أرضها في القرى من قبل الحكومة .

١٣ ـ فتح مركز صحي في كل قرية يتناسب وعدد السكان والمتطلبات العلاجيه لكل قرية والاستعجال بفتح مركز صحي مشترك في قرى العدسية وتركي .

١٤ ـ بناء مستشفى في قرية العال ليخدم جميع القرى الواقعة بين مأدبا وعمان .

١٥ ـ زيادة مخصصات المجالس القروية من عوائد المحروقات حتى تصل الى اثني عشر الف دينار لتتمكن هذه المجالس من تسديد ديونها لبنك تنمية المدن والقرى وتصليح اوضاعها الداخليه .

١٦ ـ شمول موظفي المجالس القروية بالتأمين الصحي اسوة ببقية موظفي الحكومه .

١٧ ـ اعادة تنظيم حركة باصات النقل العام بحيث تشمل القرى لعدم وجود سيطرة مرورية على حركة الباصات الاهليه وعدم تقيد هذه الباصات بالخطوط المخصصه لها ولا بالتوقيتات ولا بمصلحة المواطنين .

١٨ ـ دعم المزارعين ومربي الماشيه وتخفيف العبء عنهم وتخفيض اسعار الاعلاف والتي تتزايد سنويا وانا اقترح فتح المراكز الحكوميه لبيع العلف لكل من هو بحاجة بالسعر المدعوم وسنجد انفسنا دون عناء باننا قضينا على السوق السوداء ووفرنا الاعلاف وسيطرنا على عدم تهريبها .

١٩ ـ تخصيص جزء من القطعة رقم ١٦ حوض ٤ من اراضي حسبان والتي سبق وأن تبرع بها احد مواطني هذه القرية لمصلحة الاوقاف لعمل مقبرة اسلامية لقرى حسبان والمشقر والعال . مع الرغبة في اعطائها صفة الأهميه .

٢٠ ـ الاتصالات يا دولة الرئيس بحاجة الى اعادة تنظيم لتغطي جميع القرى والغاء المقاسم اليدويه اينما وجدت وكذلك المقاسم النصف آليه .

٢١ ـ المساعده ببناء مركز للشباب في الارض التي استملكت في ناعور لهذه الغايه حتى نحد من مشاكل الشباب ونتمكن من توجيههم من خلال هذا المركز توجيها وطنيا سليما .

٢٢ ـ ما هو مصير مصنع الزجاج واين ذهبت اموال الناس الذين ساهموا بهذا المصنع .

٢٣ ـ لبلدية ناعور مبلغ ٦٩ الف دينار في ذمة وزارة الماليه وتطالب البلدية بالافراج عن

هـذا المبـلـغ والـوزاره تمـاطل في دفع هذا المبلغ للبلدية لتؤمن بعض مشاريعها .

٢٤ ـ استـحـداث مـديرية ناحيـة في حسبان والغـاء بناء مـركز الشرطة المقرر بناؤه هذا العام حسبما تشير اليه الموازنه الحاليه .

٢٥ ـ احداث مركز دفاع مدني في ناعور .

٢٦ ـ احـداث مـركـز طبي عـسكري في قـرية العـال او الروضـة لتأمين معالجة عائلات الـضـبـاط والافـراد الذين لا يتـمكنوا من الـوصـول للمـدينة الطبيـة أو العـيـادات الخارجية التابعة لها .

أعـلـن تأييـدي لديوان الرقـابة والتـفـتيش الإداري وأتمـنى الدعم لهذه المؤسـسـة باصـدار قـانون أصـول الرقـابة والتفتيش ونظام تشكيله مـع وجـود دائرة بـالديوان تسـمى دائرة المظالم والشكاوي .

هـذه مـطـالـبـنـا وسـنكون عـونا للحكومـة الرشـيـده بكل مـا هو واجب علينا مـقابل أن تشـعـرنا الحكومة بتنفيذ هذه المطالب أو الوعد بتنفيذ قسم منها .

ختـامـا حفظ الله الاردن شامخا متينا ورعى الله الحـسين حاميا للمسيره والله الموفق .

والسـلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السـلام ، شكراً للسـيـد خـالد عـبـد النبي العـجارمه ، الكلمـة الآن للشـيخ بدر الرياطي والمتـحـدث الذي يليه الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني .

السيد بدر الرياطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والـصـلاة والسـلام على رسـوله الأمين وعلى آله وصـحـبـه أجمعين ورضي الله عن الصـحابة أجمعين .

دولة الرئيس ، الأخوة النواب الاكارم

أنـتـهـز فـرصـة الحـديث عن الموازنة لعـام ١٩٩٤ لأتقدم بالنزر اليسير من المطالب المهمة الـتـي يـطـالب بها أبناء محافظة مـعـان وأنا على يقين بأن مـعظمها لن يرى النور بحجة أنه قد تم اعداد الموازنة ويمكن النظر في هذه المطالب عند اعـداد الموازنة للسنوات القـادمـة . مذكرا أن بعض هذه المطالب تم المطالبـة بها منذ أكثر من عشر سنوات على لسـان نائب محافظة معان مـعـالي الاستاذ يوسف العظم حفظه الله وأطال عمره .

دولة الرئيس ، زملائي الكرام ،

أرجـو أن يـتـسـع صـدر مجلـسـكم الكريم وصـدر الحكومـة كـذلك لمطالبي اتساع محافظة معان جغرافيا التي تمثل ٤٧٪ من مـسـاحـة المـمـلـكـة تقـريبـاً . بالرغم من أنها من أغنى المحـافظات بالمشـاريع والثـروات الباطنية وأقل المحافظات حظا وأفقرها من حيث حظ أبنائها مـن فـرص الـتـعـليم والعـمل وتبـوء المراكـز القيادية في المجتمع .

ـ وهـنا أنصت الجـمـيع واسـتـمـعـوا لآذان المغرب ثم أتم السيد بدر الرياطي كلمته ـ

دولة الرئيس الاخوة النواب ،

أبـدأ بـالمطلب القـديم الجـديد الذي بدأ به النائب السـابق مـعـالي الاسـتاذ يوسف العظم وطالب به حـديثـا زمـيـلي سـعادة النائب توفيق كـريشـان وهو فتح جامعة لهذه المحافظة النائية والتي لو بدء بنواة لها بفـتح كليـة الزراعـة في الـشـوبك وكليـة للعلوم البـحـرية في العـقـبـة لأضـحت مع الزمن جـامعة تضاهي أخواتها في الـشمال والـوسط وليسرت سـبل الـتـعليم لكثير ممن حـرمـوه بسبب البعد وضيق ذات اليد علما بان الأرض مـعـدة ومحجـوزة لهذه الغاية مطالبا كـذلـك بضرورة الاسراع في فـتح كليـة للبنات في العقبة فالمرأة نصف المجتمع وشقيقة الرجل لكنها في العقبة وبنسبة كبيرة حرمت من حظها في التعليم بسبب بعد العقبة عن مراكز التعليم الامـر الذي يتطلب مـشـقـة في السـفر ومعاناة مادية لا يستطيعها الكثيرون . فرحمة ببناتكم بنات العـقبة سارعوا بفتح مثل هذه الكلية .

دولة الرئيس زملائي النواب ،

أمـا المـطـلب الثـاني : فأتوجـه به الى دائرة ضريبـة الـدخـل والـتـي تصر على عـدم منح الاعـفـاء الـذي يـمـنـح طـلاب الجـامعـات والـكـلـيـات لمـن يـدرس أبناؤهم واخـوانهم في العراق بحـجـة أن العـراق لا تتقاضى رسوما جـامعيـة وهذا أمـر غـريب إذ أن مـا تدفـعه الحكومـة العراقية للطالب الأردني هو ٤٥ دينارا عـراقـيـا أي ما يعادل عشرة دنانير اردنية عندما كان الدينار العراقي في أحسن أحواله ، فـهل هذه المنحـة تكفي لمصروف الطالب ليـوم واحـد ام لـدفع رسـوم المغـادرة على الحـدود أم للسكن أم للبـاس ، انه لامـر غـريب وعجيب . وامـا الدارسـون في الكليـات الحكوميـة من أبناء المناطق النائيـة فـالحـجـة انهم يعـفون من الرسـوم وهل هذا يعـفـيـهم من أجـور السكن والـتنقـلات والمأكل والمشرب والملبس .

دولة الرئيس ، الاخوة الكرام ،

المـطـلـب الـثـالـث : نـتـوجـه به الى وزارة التربية والتعليم

أولاً ـ قـامـت وزارة التربيـة والـتـعليم مـشكورة بـالاقـدام عـلى مـشروع تأهيل المعلمين مـن حمـلـة الدبلوم وذلك عبر جـامـعـة مـؤتـة في الـكرك نـتـمنى على الوزارة أن يتم عـقـد الدورات في مـعـان للتسهيل عـلى المعلمين فنقل أربعـة أو سـتـة من الأساتذة أيسر من نقل ٩٠ مـعلما او اكـثر . وأمرا آخر لماذا يحرم حملة دبلوم التربية الرياضية والمهنية من التأهيل ؟

ثانياً ـ إلى مـتى سـيبقى ابناؤنا حقل تجارب إذ يـتـم تـعـيـين المعلمين الجـدد من ابناء المحـافظات الاخـرى وأوفـرهم حظاً في الاقـامـة يـقـيم عـامين ثم يتم نقله الى محافظة أخـرى ويتم تعـيين بديل جديد فـلا يزداد الطلاب إلا ضـيـاعـا وتشـتتا ومـعـدلات مـتـدنية في امتحان الثانوية

العامة تحرمهم من منافسة اقرانهم وتحول بينهم وبين التعليم الجامعي الذي ينعم به غيرهم .

ثالثاً ـ نظام الفترتين الى متى سيستمر وينتهي معه عذاب الاطفال في الغدو والاصال ونطمئن الاهل على الابناء والبنات . علما بأنني أرى أنه قد تم الانتهاء من بناء مدرسة قبل سنتين في مدينة العقبة شمال اسكان العالمية لكن التسليم يتعثر من ذلك الوقت حتى هذه الساعة لأسباب تعلمها الوزارة .

ولمعالجة ما سبق نأمل أن يتم ما يلي :

أ ـ زيادة عدد المقاعد الدراسية الجامعية المخصصة لابناء المحافظة لتغطية الحاجة من المعلمين والاستغناء عن المعلمين من خارج المحافظة .

ب ـ زيادة حصة المحافظة من البعثات الدراسية لتوفير كافة التخصصات المطلوبة لمواكبة الزيادة في اعداد الطلاب.

جـ ـ توفير الابنية المدرسية والغاء نظام الفترتين .

د ـ أعطاء ابناء المحافظة الاولوية في التعيين .

هـ ـ تدخل الحكومة في تحديد السقف الادنى لرواتب معلمي المدارس الخاصة لانصافهم وإزالة الظلم عنهم .

و ـ تحسين أوضاع المعلمين وتوفير سكن وظيفي مناسب لهم حتى يستقر بهم المقام ولا يلجأون للواسطة من أجل الاسراع في نقلهم .

ز ـ تخصيص علاوة للعاملين في الجنوب .

دولة الرئيس زملائي الكرام

بعد ذلك نتوجه الى وزارة الداخلية عبر الحكومة لنطالب :

أولاً ـ تحويل لواء العقبة اي ترفيع لواء العقبة الى محافظة وذلك بسبب بعد العقبة عن مركز المحافظة في معان ١٢٠كم وكذلك خصوصية هذه المدينة كونها الميناء الوحيد وهي مدينة حدودية ومدينة جمالية وسياحية زد على ذلك الكم الهائل من الشركات بأنواعها التي تتواجد في العقبة وكل ذلك يحتاج الى قرار سريع فوري وانجاز للمعاملات لا يحتاج تأخيراً . واعتقد ان ذلك لا يكلف وزارة الداخلية شيئا ولا الدولة كذلك فكل شيء مهيء ومعد .

ثانياً ـ تحويل قضاء الشوبك إلى لواء للاسباب التالية :

أ ـ بعد المسافة عن مركز محافظة معان حيث ان اقرب قرية من قرى الشوبك يبعد عن معان ٦٥كم مما يسبب نقصا في خدمات الدوائر الرسمية ويتسبب كذلك في زيادة المعاناة للمواطنين في قضاء اعمالهم الرسمية ومراجعاتهم المختلفة ناهيك عن التكلفة والاسراف المالي .

ب ـ زيادة عدد سكان القضاء حيث أصبح العدد الرسمي المسجل لدى السجل المدني حوالي خمسة عشر الفا يضاف اليها تجمعات البدو والتجمعات العمالية في مزارع التفاح ويضاف اليها انتقال المئات من البدو للرعي خلال فصل الصيف فيزيد العدد عن عشرين الفا .

جـ ـ الشوبك ذات طبيعة جغرافية مختلفة وتضاريس جبلية عالية وظروف جوية قاسية إضافة لامتلاكه اراض شاسعة تزيد مساحتها عن مساحة الالوية الاخرى مما يقتضي فصل هذا القضاء ليتسنى ادارته بشكل افضل وأمثل من قبل ابنائه المتواجدين فيه دوما والمعتادين على طبيعته وظروفه .

د ـ يوجد في الشوبك العديد من المكاتب الحكومية التي تحتل مختلف الوزارات فيوجد (محكمة صلح ، محكمة شرعية ، احوال مدنية ، محاسب مالية ، تنمية اجتماعية ، تموين ، اراضي ، اشغال عامة ، منظمة تعاونية ، مكتب كهرباء ، مكتب مياه ، مكتب اتصالات ، مركز صحي مركز زراعي ، مركز بحوث اقليمي ، مركز امن ، مركز شباب ، جمعيات . . .الخ) . وهذا يعني أن الترفيع الى لواء لا يحمل الدولة تكاليف انشاء دوائر جديدة ، باستثناء مكتب للتربية والتعليم يتطلب نقل مدير اداري وآخر فني من المدراء المتواجدين في مكتب تربية معان ، وهذا حق مشروع إذا علمنا كثرة المدارس في الشوبك وكثرة معلميها ومعلماتها .

ثالثاً ـ تحويل قضاء وادي موسى الى لواء ، وما قلناه عن الشوبك ينطبق على وادي موسى .

دولة الرئيس الاخوة النواب ،

وانتقل بعد ذلك إلى الصحة والمطلوب :

١ ـ رفد مستشفى معان الحكومي بكافة التخصصات وتجهيزه بأحدث الاجهزة ومبلغ الـ ٥٠٠,٠٠٠ دينار التي رصدت لا تكفي حتى البنية التحتية .

٢ ـ انشاء مستشفى عسكري في منطقة العبدلية (الهيشة) الواقعة بين قضائي وادي موسى والشوبك لاسباب عديدة منها :

أ ـ المركز الصحي الموجود حاليا سواء في الشوبك أو وادي موسى لا يفي

بالحاجة لافتقاره الى اطباء الاختصاص والاجهزة .

ب ـ يخدم المستشفى قضائي وادي موسى والشوبك إضافة الى قرى اليغهاث وتجمعات البدو فتزيد النسبة المخدومه عن ٤٥ ألف نسمة .

جـ ـ المستشفى يخدم الخط السياحي الواصل الى البتراء والعقبة عبر الشوبك ووادي موسى .

د ـ يخدم المستشفى كذلك منتسبي القوات المسلحة والمتقاعدين وكذلك وحدات الجيش والامن العام الموجودة في المنطقة .

هـ ـ وجود اراضي خزينة في هذه المنطقة مما يوفر ثمن الارض ويسهل اجراءات انشاء المستشفى .

٣ ـ ضرورة فتح مستشفى حكومي في العقبة التي تجاوز عدد سكانها الستين الفا وهي كما نعلم مدينة حدودية وعالمية وسياحية وميناء هام وفيها شركات صناعية كبرى ولا يوجد فيها الا مستشفى عسكري لا يضم كل التخصصات ومعظم ما فيه من أجهزة معطل أو شبه معطل هذا بالاضافة الى ندرة الاجهزة الحديثة .

وليعذرني معالي وزير الصحة الذي صرح عند زيارته للعقبة (والتقى فيها ببعض المسؤلين والوجهاء فقط كما عادة كثير من المسؤولين) وقال بأن مستشفى الاميرة هيا يكفي لتقديم جميع الخدمات الصحية للسكان (قد يكون هذا صحيحا من حيث عدد الاسرة لكن الغريب أن أحدا لم يقل بأن موعد مراجعة طبيب اختصاصي كالعيون أو الانف والاذن والحنجرة وغيرها قديحتاج شهرا او يزيد والسجلات خير شاهد على ذلك . ولا يفوتنا ان نذكره بالمعاناة التي يتكبدها الموظفون عند تحويلهم من الطبابة الى المستشفى وازدواجية رسوم العلاج التي تدفع وتزداد وترتفع ليلا . ثم لا ننسى أن العاملين في المصانع الكبيرة ووسائل النقل يتعرضون لإصابات عمل خطيرة ولا يوجد جهاز واحد للتصوير الطبقي ولا حتى في معان . وفي كثير من الحالات يجب نقل المريض الى عمان للتصوير هذا إذا لم يوافيه أجله في الطريق . وليس كل مريض يستطيع أيضا الذهاب الى عمان أو دفع أجور الطائرة إن كان نقله يتطلب طائرة .

دولة الرئيس الاخوة الزملاء الكرام

أما مشكلة الاراضي والتنظيم والتطوير والاسكان فالحديث عنها يطول يبدأ سهلا وينتهي الى غاية التعقيد ومن أهم هذه المشاكل:

١ ـ مشكلة فرز الاراضي وهي مشكلة عامة في جميع انحاء المملكة خاصة فيما يتعلق بالاراضي خارج التنظيم حيث يفضل ان تخفض الدونمات الواجب عدم الفرز دونها من عشرة الى اربعة حتى يصار الى الانتفاع من الاراضي الزراعية المشتركة الملكية .

٢ ـ الصلاحيات وضبابية الصورة بين سلطة الاقليم وبلدية العقبة وتجريد رئيس البلدية واعضائها المنتخبين من معظم الصلاحيات التي يتمتع بها زملاؤهم في البلديات الاخرى . وعدم تنفيذ قرار دولة رئيس الوزراء القاضي باعادة الصلاحيات الى البلدية .

٣ ـ تخطيط الشوارع ومشاريع التطوير عفوي ولعل الامطار التي نزلت أخيرا كشفت سوأة التخطيط . فالاتربة والحجارة ومخلفات السيول غطت الشوارع ناهيك عن الانهيارات الخطيرة التي حدثت للشارع الرئيسي من الكازية حتى دوار سلطة الأقليم .

٤ ـ التطوير يحتاج الى تطوير والامور زادت تعقيدا فلم يزدد البؤساء الا بؤسا ودينا وزيادة على ذلك إجبارهم ان يلجوا في وحل الربا ومن لم يدفع فالسجن جاهز ودبر حالك . ناهيك عن الظلم للكثيرين من ابناء العقبة من حيث المعاملة والتنفيذ وثمن الارض وتأمين المتضررين . ففي حي صلاح الدين مثلا بيعت الارض لمواطن بسعر يتراوح من ١٢ دينار الى ٢٤ دينار الارض التي يقيم عليها بيته هذا بالإضافة الى طريقة اخلاء المتضررين والتي خلت من الرحمة . والتأخير في تأمينهم وانخفاض قيمة التعويض لهم عن ممتلكاتهم . ولم يستجب لكل طلباتهم بتخفيض السعر أما حي الشلالة فقد كان أوفر حظا من حي صلاح الدين ، فقد استجابت حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر مشكورة الى طلبات الاهالي بتخفيض سعر المتر حيث تقرر تحميل دوائر الخدمات من مياه وكهرباء واتصالات قيمة هذه الخدمات . وتقرر بيع المتر الواحد بـ ٥,٥ دينارا . فهلل المواطنون واستبشروا لهذه المكرمة . وسارعوا بالرغم من ضيق اليد الى دائرة التطوير لدفع ما يترتب عليهم لكنهم فوجئوا بالتفاف الدائرة على القرار واصرارها على تحميلهم قيمة الفوائد الربويه على ثمن الارض وذلك منذ استلامها للمشروع قبل عامين من تاريخ تحديد ثمن الارض فأصبح سعر المتر يزيد على العشرة دنانير مما حدا بالناس أن يناشدوا الحكومة بان يرفعوا الظلم عنهم وذلك بما يلي :

أ ـ توحيد سعر الارض التي أقاموا عليها بيوتهم منذ سنوات طوال بقيمة لا تتجاوز ثلاثة دنانير وتخليصهم من حمأة الربا .

ب ـ زيادة عدد قطع الاراضي والمساكن المخصصة لمتضرري مشاريع التطوير

لتأمينهم جميعاً .

جـ - تخفيض اسعار تلك المساكن والبدائل المخصصة للمتضررين وتعويضهم تعويضا عادلا .

د - القيام بدراسة اجتماعية لساكني هذه المناطق لغايات التطوير فلا يكتفي بفتح ممرات بين البيوت وكأن عمل دائرة التطوير هو فتح ممرات بين البيوت ونترك العائلة الكبيرة تسكن في بيت لا تزيد مساحته عن ثمانين مترا في أغلب الاحيان ، ثم بعد ذلك لا علاقة لنا بمن يتزوج منهم أو يكبر ولا علاقة لنا بمن أراد أن يرمم بيته وأن تسبب ذلك في إيذاء جيرانه ممن يشترك معهم في الجدار أو السقف .

هـ - الاسراع بتقديم الخدمات الضرورية من ماء وكهرباء واتصالات فلا يعقل بحال من الاحوال ان يبقى الناس محرومون من هذه الخدمات بالرغم من مضي اربع سنوات على التطوير وما زالت هناك شركات لتوزيع الكهرباء (خارج سلطة الكهرباء وسلطة المياه طبعاً ، طبعاً شركات أهلية) تشكل بعملها هذا خطر على السلامة العامة .

٤ - موضوع الاراضي من أهم المواضيع التي تشغل البال لابناء العقبة حيث أنهم حرموا من تسجيل اراضيهم أو تطويبها مع أنهم يملكون الوثائق والتواصي الخاصة باراضيهم . وجدير بالذكر هنا ان أبين أن المادتين السابعة والثامنة من الاتفاقية التي عقدت بين الحكومة العثمانية والحكومة الخديوية عام ١٩٠٦ في العقبة تنصان على حق أهالي وعربان العقبة في المياه والاراضي والحقول وتعترف بملكيتهم لاراضيهم لهذا اطالب بما يلي :

أ - اعتبار المنطقة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة واجهات عشائرية لأهالي العقبة وتوزيعها عليهم . وعدم اللجوء الى البيع بالمزاد العلني حتى لا تذهب لمن يملك الثمن ويحرم الفقراء والمساكين وذوي الدخول المتدنية من أهل المدينة وساكنيها بالمناسبة نشر أمس في صحيفة واحدة إعلانين ، إعلان عن إنشاء منطقة حرة في العقبة وإعلان عن بيع هذه الاراضي ، يعني ذلك أن يدفع الناس لدفع ثمن أكثر . يضاف الى ذلك حاجة الاكداس المتكدسة من البشر في البلدة القديمة والاحياء التي يزعم أنه تم تطويرها الى مثل هذه الاراضي .

ب - اعتبار منطقة الشامية في العقبة واجهة عشائرية لعشائر الاحيوات وتوزيعها عليهم . علما بأنه قد أقيمت مدرسة فيها لابنائهم .

جـ - توزيع باقي اراضي العقبة على القاطنين فيها بعدالة وحسب الاقدمية

د - اعتبار سند التوصية في الارض كسند الطابو واعتماده رسمياً .

هـ - اعتبار أهالي العقبة أصحاب أولوية في اراضي ومشاريع الشاطىء الجنوبي والشمالي والاوسط وتسهيل شروط الاستثمار لهم .

٥ - البلدة القديمة (المنطقة الرابعة) المنسية من كل الخدمات باستثناء المكاره الصحية والاجتماعية والامنية والتنظيمية بكل ما تعنيه هذه الكلمات ولا ندري سببا لتغاضي وسكوت جميع الجهات المعنية عن هذا الوضع رغم شكاوي سكانها التي وصلت الى كل الجهات دون استثناء بدءاً من رئاسة الوزراء وحتى متصرفية وبلدية وسلطة اقليم العقبة ونواب محافظة معان سابقاً (يقول أحد المواطنين عندي سلة من الشكاوي وللعلم فقد أعطاني بعض محتويات هذه السلة) . وإليكم بعض ما تعانيه هذه البلدة :

أ - جميع ابناء هذه المنطقة وبناتها عليهم أن يذهبوا الى مدارس الوحدات الغربية أو صلاح الدين او العالمية للدراسة رغم بعد المسافة ومخاطر الطرق والمجتمع ويوجد قطعة أرض واسعة شرق المسجد الكبير تستعمل منذ سنوات عديدة مكبا للنفايات والمياه العفنة وغيرها بحجة أن هناك من يدعي ملكيتها .

ب - خطوط المجاري تبعد خمسين مترا عن بيوت المنطقة التي ضاقت حفرها الامتصاصية واصبح الشارع (الازقة) هو المنفذ الوحيد لتسرب هذه المياه العادمة ليلا نهارا وخاصة أيام الجمع والاعياد الرسمية .

جـ - انارة الشوارع غير موجودة نهائيا ولذلك فهي ملجأ للعمالة الوافده غير المرخصة وملجأ لأخفاء المخالفات بشتى أنواعها والأكشاك ومخيماتها والصناعات الضارة وتواجدها بين البيوت كلها قائمة على أرض الدولة .

د - معظم هذه الاراضي مخصصة لكن لم يتم تسليمها لذويها بالرغم مما يسببه ذلك من ارتفاع في تكلفة الانشاء والاعمار .

دولة الرئيس الاخوة النواب

أنتقل بعد ذلك الى الطرق وما ادراك ما الطرق :

أ - طريق النقب العقبة : وعد معالي وزير الاشغال العامة عام ١٩٨٩ بأنه سيتم رصد المخصصات اللازمة لهذا الطريق في ميزانية ١٩٩١ وقال بأن الدراسات

موجودة ومجهزة ومع ذلك ما زال الطريق على حاله مسربا واحدا والحوادث الخطيرة التي شهدها ما زال الناس يتذكرونها . لقد آن الآوان لتوسعة هذه الطريق وفق المخططات التي علاها الغبار في وزارة الأشغال .

ب ـ طريق العقبة الخلفي والذي يسميه الناس طريق الرعب ، طريق الموت ، الطريق المبعثرة ، صحيح أنه كلف الدولة ١٦ مليونا لكن النتائج والعواقب جد وخيمة فقد مضى على استعمال قرابة الثلاثة اشهر والمحصلة ستة حوادث مات خمسة وآخر في عداد الاموات والخسائر المادية تدمير كامل لعشر سيارات وإصلاح للجسر كلف ٧٠ ألف دينار . الزمن الذي يحتاجه السائق حتى يصل الى الميناء زاد ثلاث ساعات واستهلاك الكاونشوك وقطع الغيار والسيارة التي تخدم عشر سنوات يقول الخبراء بأنها لن تكمل عامها وكل ذلك لن يتم تعويضه الا بالعمله الصعبه وبحسبة بسيطة لخمسماية سيارة على الاقل تسير على هذا الخط يومياً فاننا سنحتاج الى مبلغ لا يقل عن ثلاثة ملايين دينار سنوياً .

أضف الى ذلك معلومة أنه عندما تعمل الباخرة في ضخ النفط ، العصارة التي تقوم بنقل النفط وتسرب منها هذا النفط تتسبب في كوارث لا يعلم مداها إلا الله . السيارة النازلة والسيارة التي تصعد سوف تتزلج على الاسفلت ولن يحول بينها وبين البحر حائل .

أما الانسان الذي يقول الحسين بأنه أغلى ما نملك مستذكرين قول النبي ﷺ وهو يخاطب مكة ما أعظمك وما أعظم حرمتك ولكن المؤمن أشد حرمة عند الله منك ، بفضل القائمين على هذا الطريق أصبح الناس يتندرون ويقولون (الانسان أغلى ما نملك لأنه البقرة الحلوب بفرض الضرائب عليه فاذا أكلنا خيره فلنسلمه لطريق الموت ونختار غيره أما يستحق هؤلاء أن يقدموا لمحكمة عادلة) .

دولة الرئيس الاخوة النواب ،

يعاني الناس في المحافظة من البطالة وذلك بسبب المحسوبيات وعدم توخي العدالة والمساواة في التوظيف إنهم يطالبون بما يلي :

١ ـ تحديد نسبة لأبناء المحافظة في التعيينات التي تتم في الشركات والمؤسسات التي تعج بها المنطقة ، وبهذه المناسبة فقد علمت أن شركة هندية قامت بانشاء مشروع حامض الفوسفوريك واستخدمت ٥٠٠ عامل نصيب المحافظة منهم يكاد يكون صفراً .

٢ ـ بمناسبة الحديث عن العدالة متى تدفن الواسطة والمحسوبية ويأخذ كل صاحب حق حقه سواء أكان ذلك في التعليم أو التطبيب أو البعثات أو التوظيف .

دولة رئيس المجلس : شيخ بدر حقيقة الامانة العامة والصحف ستنشر ذلك سينشر كاملاً حتى بدون إلقاء . فنرجو الاختصار .

السيد بدر الرياطي :

دولة الرئيس الاخوة النواب ،

وأخيراً وليس آخراً أستحلفني الناس ثلاثاً في لقاء مفتوح يوم الجمعه الماضي أن أناشد الحكومة بفتح مخافر بين أحياء العقبة وتركيز دوريات شرطة النجدة داخل هذه الأحياء ليلاً لعله يتم الحد من الجرائم البشعة من قتل وسرقة ونحوها مما حدث في الأيام الأخيرة . وليت سلطة الاقليم تسارع هي الأخرى بأنارة الشوارع التي لم تر النور بعد في ثغر الاردن الباسم .

واطلب الى الحكومة الموقرة أن تزور مدينة العقبة وأن يتم التقاؤها بالناس مع مختلف الفعاليات ، وهذا مطلب ضروري اسوة ببقية المحافظات .

ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا واليك المصير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ـ وهذه تتمة المطالب التي تعرض اليها السيد بدر الرياطي في كلمته ـ

دولة الرئيس الاخوة النواب ،

لعلكم أيضا سمعتم عن مشكلة الصيادين لإنها قديمة فمنذ سنوات زادت على العقدين وعائلات كثيرة في العقبة محرومة من مصدر رزقها الوحيد وذلك بسبب إغلاق المياه الدولية في وجوه الصيادين ومنعهم من الصيد خارج مياهنا الاقليمية ومنعوا كذلك من الصيد ليلا وابعادهم عن الموانيء والفنادق والمحميات والتي تشكل أكثر من ٧٠٪ من مساحة الخليج هذا بالاضافة الى تعقيدات اجراءات الحصول على رخصة الصيد أو رخصة قيادة القوارب حيث يراجع الصياد سبعة دوائر حكومية المتصرفية والشرطة والمخابرات والاستخبارات والبحرية ومؤسسة الموانيء ومديرية الزراعة .

ومن كتب له أن يصطاد شيئاً فلن يجد المكان المناسب الذي يبيع فيه صيده وسيطارد من قبل الصحة والبلدية والاقليم . لذا أطالب الحكومة بما يلي :

أ ـ ضرورة التنسيق مع الدول الشقيقة المجاورة للسماح للصيادين بالصيد في مياهها الاقليمية .

ب ـ تبسيط الاجراءات في الحصول على رخص الصيد وقيادات القوارب وتخفيف القيود عن الصيادين .

جـ ـ السماح للصيادين بالصيد في جميع مناطق الخليج وعلى مدار الساعة .

د ـ فتح اسواق شعبية لصيادي السمك وبائعي الخضار الذين تم تهديم معرشاتهم يوم السبت الماضي منوها بضرورة عدم اخضاع هذا السوق للمزاد العلني حتى لا يذهب للقادرين ويبقى أصحاب الحاجة والفاقه يتحسرون ويندبون حظهم العاثر .

دولة الرئيس الاخوة النواب

أرجو منكم أن تصيخوا السمع . هل سمعتم بشيء اسمه مدينة الرابية ؟ أنا أقص عليكم جانبا من مأساة أهل العقبة معها . فهي مدينة أقامها بعض المتنفذين لتكون مدينة عمالية . لكنها أصبحت كل شيء وأصبح سكان المدينة يسمعون عن عشرات الآلاف من السياح العرب والحجاج والمغتربين الذين يمرون عبر ميناء العقبة فلا يستفيد منهم تاجر ولا صاحب فندق ولا مطعم ولا سائق تكسي ولا مكتب سياحي خيرهم كله يجير للرابية حتى النقل يتم عبر شركات نقل تركيه وسورية وسعودية منحت تصاريح من وزارة الداخلية عبر مكتب النقل الموحد وأكثر من ٧٥ سائقا يعملون على خط السعودية (أوقفوا منذ حرب الخليج) يحلم أحدهم بنقلة واحده تمكنه أن يعود لاطفاله وهو يحمل لهم شيئاً .

لكن أنى لهم ذلك وقد أصبح محرما عليهم دخول الرابية والمطلوب من حكومتنا الرشيدة :

١ ـ العمل على رفع سوية الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام والمسافرين عبر ميناء العقبه .

٢ ـ عدم احتكار تقديم الخدمات واستقبال المسافرين من قبل الرابية وحرمان القطاع العريض من تجار واصحاب الفنادق والمطاعم وبقية المرافق من الاستفادة منهم

٣ ـ تنظيم دور لسواقي خط السعودية بنقل المغتربين والمسافرين اسوة بالشركات التي يذهب خيرها لغيرنا .

دولة الرئيس الاخوة النواب

العقبة كما تعلمون مدينة العمل والعمال التي لا تنام وخير وتعب أهلها وعمالها يعم جميع اغنياء ووزراء ومسؤولي هذه المملكة . من حقهم أن يسألوا نوابهم عن قانون العمل أين وصل في زحفه أقصد سيره البطيء وكذلك قانون الضمان الاجتماعي المؤقت ؟؟ والذي هو أشبه ما يكون بقانون جبايه ليس إلا .

وأما عن أموال الضمان الخاصة بالعمال وطريقة استثمارها واستعمالها . ما زلت أبحث عن فائدة واحدة من هذه المشاريع عادت على العمال . ليت أموال العمال في الضمان تذهب لخدمة العمال بدل أن تذهب لاحياء المشاريع المتعثرة الفاشلة . أما التعويض الذي يصرف في نهاية الخدمة أتمنى أن نجاري فيه الدول التي أخذت بنفس النظام مثل تركيا وسوريا والسعودية والتي يحسب أقلها ٥٪ في حين نحسب نحن ٢٪ فقط .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، نرجو الاختصار لانه فيه مطالب تتكرر ويمكن إعطائها للصحافه وللأمانة العامة وتصبح جزءاً من الكلمة . أما أن نبقى على هذا المنوال ونطالب بمطالب متكررة للمحافظة او للمناطق الانتخابية ففي ذلك الكثير من إضاعة الوقت . تفضل شيخ ابراهيم .

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني : أنا ستكون بإذن الله كلمتي مختصرة لأن دائرتي الانتخابية الثالثة من دائرة دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : تفضل ، عفواً شيخ إبراهيم أرجو من الدكتور راتب والدكتور مصطفى تفضلوا إرجعوا رجاءً ، تفضل شيخ ابراهيم .

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الأمين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء ،

يطيب لي في البداية أن أشيد بالجهد المشكور في إعداد هذه الموازنة لأسجل شكري لمعالي وزير المالية ، والعاملين في دائرة الموازنة وللإخوة الزملاء رئيس اللجنة المالية وأعضائها وأؤيدهم فيما طلبوه من توصيات .

كما يطيب لي أن أذكر الأيجابيات التالية لهذه الموازنة :

أولاً ـ في هذه الموازنة توجه واضح للاعتماد على الذات .

ثانياً ـ نمو في إيراداتها المحلية : الضرائب، الرسوم، الأرباح .

ثالثاً ـ ضبط في الاقتراض ـ أي عدم توسع في الاقتراض الخارجي .

رابعاً ـ ظهر التضخم بنسبة ٤ ـ ٥٪ وهو تضخم مقبول .

خامساً ـ نمو في احتياطات الدينار الأردني .

الموازنة وتصويب الأرقام :

لجأت الحكومة الى أسلوب في تنظيم الموازنة وهندستها تخفي من خلاله العجز الحقيقي للموازنة ، لتبرر لنفسها شيئا من البحبوحة يهيء لها زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين من غير حرج .

وهذا ما عبر عنه بعض الخبراء والمختصين «أظهرت الحكومة في موازنة ١٩٩٤ وكأن الأيرادات المحلية تفيض على النفقات الجارية بمبلغ ١٤٧,٣ مليون دينار . أي أن الإيرادات المحلية البالغة ١٢٥٧,٧ مليون دينار تغطي النفقات الجارية البالغة ١١٢٨,٤ مليون دينار بنسبة ١١٣٪» .

وهذه الأرقام تتنافى مع الحقائق التالية :

إن الفوائد التي تستحق على ديوننا الخارجية هي جزء من النفقات الجارية للخزينة . وتقدر بـ ٣٥٠ مليون دينار لكن منظمي الموازنة أخفوا هذه الحقيقة وأدرجوا ضمن النفقات الجارية جزءاً من الفوائد الخارجية وهو ١٢٥ مليون دينار فقط وهو الفوائد المستحقه لنادي لندن وغيرها وبذلك طمسوا وأخفوا ٢٢٥ مليون دينار من النفقة الجارية الممولة بالدين ، فلم تظهر كنفقة في الموازنة الجارية كما لم تظهر اقتراضاً جديداً في موازنة التمويل .

وعند إدخال التصحيح الناشيء عن هذا (الخطأ المقصود) كما عبر أحد الخبراء ترتفع

النفقات الجارية إلى ١٥٥٣,٤ مليون دينار وتنخفض نسبة تغطية النفقات الجارية من ١١٣٪ إلى ٨٢٪ فقط . ويتحول الفائض المزعوم إلى عجز يقارب ٧٥ مليون دينار يغطى من المساعدات الخارجية المنتظرة !!

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

في بلد مرابط يواجه تحديات مصيرية ، لا بد لموازنته أن تبرز أهدافها التنموية والأخلاقية والقومية والوطنية في تقديم الأولويات حيث ينبغي أن تأخذ قواتنا المسلحة ومؤسساتنا التعليمية والصحية الحظ الأوفر ، ونعمل على برامج اللهو في الإذاعة والتلفاز ، ونفقات الأسفار وحفلات المناسبات ، كما يجب أن تضع الحكومة خطة حكيمة للمحافظة على مدخرات البلد من العملة الصعبة وتشجيع الصناعات الوطنية والحد من الغلو في الاستيراد .

فالمستوردات الأجنبية في الأردن تنافس بأسعارها الصناعات الوطنية وهذا ما ظهر في برنامج للتلفاز الأردني قبل أيام ، هذا قبل تطبيق اتفاقية الجات ، فكيف بعد تطبيقها ؟ إن تطبيق هذه الاتفاقية وفرض ضريبة المبيعات يعنيان الفقر والبطالة وتهيئة المجتمع الأردني لثورات داخلية ، لا سمح الله ، تحرم الأردن من أمنه واستقراره ، وتقطع أواصره الاجتماعية حيث ستختفي الطبقة المتوسطة ويزداد الغني غنى ويزداد الفقير فقراً .

إن ضريبة المبيعات واتفاقية الجات تجعل الأردن في نظرنا بلدا مباحاً مشاعاً للسلع الأجنبية ، وفي ذلك تحطيم لحصون المقاومة الوطنية فنحن في هذه المرحلة الصعبة بحاجة الى توعية المواطن بأن الأمة التي تأكل ما لا تزرع وتلبس ما لا تصنع معرضة للهلاك . ونحن بحاجة الى تنمية الوعي الإيماني والقومي والوطني بضرورة الاستغناء عن السلع التفاخرية ، والمحافظة على الثروة القومية والوطنية ، وتشجيع الاستثمار ، والتخفيف من الاستهلاك ، والذي يتجول في منطقة عبدون وجبال عمان الغربية وثم يتجول في الأحياء الشعبية يشعر بالألم والحسرة . وأن أمة أوطانها محتلة ، ونسبة كبيرة من شعبها جائع أو عاطل عن العمل ثم تسرف هذا الإسراف على البناء والأثاث وتبذر هذا التبذير معرضة لهزات اجتماعية قد تأكل الأخضر واليابس .

المحور الآخر : نفقات الحكومة ومردودها التنموي :

لو أحصت الحكومة نفقات تدريس اللغة العربية لطلابنا من المرحلة الابتدائية إلى نهاية المرحلة الثانوية وما دفعته من رواتب للمعلمين وأثمان للكتب وأجور للمدارس ونفقات أخرى ، وقاست مردود ذلك في الخريجين الذي قد يتخرج كثير منهم لا يجيدون القراءة الصحيحة ولا الكتابة الصحيحة ، وكذلك لو أحصت نفقات

تدريس اللغة الانجليزية ومردود ذلك في الطلاب الذين يتخرجون ويحملون شهادة الدراسة الثانوية وهم لا يحسنون المحادثة باللغة الانجليزية أو الكتابة لوجدنا أن المردود التنموي ضعيف أو هزيل لكل هذا الانفاق .

وقس على ذلك بعد هذا التعليم الجامعي في المؤسسات الحكومية ، والمؤسسات الأهلية التي ضربت الرقم القياسي في فرص التعليم لنجد أن النفقات الهائلة التي نبذلها من دمائنا لا تعطي مردودها التنموي الذي تفتقد فيه مؤسساتنا المعلم الكفء والموظف الكفء والعامل الكفء لغة وعلما ، وما يعكسه ذلك على العملية التنموية كلها .

ولو انطلقنا من هذه القاعدة كمؤشر مصحح لعملية التنمية بالحزم لتدارك أسباب الخلل ثم لنعطي الراتب المجزي للمعلم الكفء المنتج الذي يظهر انتاجه في طلابه وربطنا الموازنة بأهداف تنموية تعطي التشجيع اللازم لأصحاب الكفاءات المنتجين لحققنا بهذه الطريقة أهدافاً تنموية تعود على المجتمع بالخير والقوة وتسلحه بالعلم النافع . وقس على ذلك بقية مؤسسات الدولة حين ترتبط ميزانياتها بأهداف تنموية تفعل الموازنة فيها عملية الانتاج وتربط دائماً ما بين المؤسسة وما بين المجتمع عن طريق الأهداف التنموية . ولدى تحقيقها فالإدارة الناجحة تقدر وتكافىء بمقدار ما تحققه للمجتمع من خدمات تسعد بها التنمية ويسعد بها المجتمع قبل أن يسعد بها الإداري الناجح بتقرير ممتاز .

ولهذا فإنني أدعو الحكومة لتقديم الدعم اللازم لديوان الرقابة والتفتيش الإداري الذي انشيء قبل عام تقريبا وبدأ يحقق نتائج طيبة قبل ان يستكمل كوادره بالكامل وأطالب الحكومة بإصدار قانون للرقابة والتفتيش الإداري تعطي هذا الديوان الصلاحيات الكافية لأكتشاف الخلل الإداري وتصويب القرار الخاطيء واكتشافات الكفاءات المبدعة المنتجة الأمر الذي يشكل رفداً أساسياً لجهاز الادارة العامة وإنقاذها من الترهل والتسيب .

المؤسسات الحكومية التي لا ترد في أية موازنة حكومية وأثر ذلك على التنمية :

من المعلوم أن مفهوم التنمية وأهدافها لم يعد مقصوراً على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في بعض المؤشرات المادية فقط . وإنما امتد ليشمل تحقيق تفاعل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للتنمية وتكاملها . وتعبئة الموارد المتاحة واستغلالها وتوجيهها لإحداث تغيرات جوهرية تظهر في قوة بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ومستوى رفاهيته ، المادية منها والبشرية . ولذا فقد أصبح شمول المؤسسات الجامعية ، الجامعة الأردنية ، اليرموك ، مؤتة ، آل البيت ، وشمول المؤسسات الاقتصادية كمؤسسة الضمان الاجتماعي ودائرة الاستثمارات السياحية ، والبنك المركزي الأردني ، وسوق عمان المالي ، والملكية

الأردنية ، وفندق عالية ، ومؤسسة المدن الصناعية ، ومؤسسة الإقراض الزراعي ، ومؤسسة تنمية أموال الأيتام ، أقول أصبح شمول هذه المؤسسات بميزانية الدولة ضروريا لتحقيق الأهداف التالية :

١ - بسط رقابة الأمة عن طريق مجلسها النيابي على هذه المؤسسات .

٢ - إحكام ربط أهدافها بأهداف الموازنة العامة لتحقيق التنمية المتكاملة ، وتفعيل دورها الإيجابي في محاربة البطالة وتنمية موارد المجتمع وتحقيق الأمن الاقتصادي.

فمؤسسة الضمان الاجتماعي بميزانيتها الضخمة ومسؤولياتها الكبيرة في إعاشة عشرات الآلاف من الأسر لها أثرها وخطرها على أمن المجتمع واستقراره . كيف تبقى بلا مراقبة من مجلس الأمة ؟ كيف تنفق أموالها ، كيف تربح ؟ كيف تخسر ؟ هذه يجب أن تبقى تحت رقابة مجلس الأمة .

والجامعات وسياسة التعليم الجامعي وإقامة التنسيق بين حاجات المجتمع وسياسة التعليم ومستوى الخريجين وأعداد العاطلين عن العمل من هؤلاء الخريجين ، وأثر ذلك على التنمية من جهة ، وعلى أمن المجتمع من جهة أخرى أمور تستدعي بسط الرقابة ، وإقامة التعاون والتنسيق ، وبيان الأولويات في الإنفاق ، وإيجاد سوق العمل للخريجين حتى نحمي أبناءنا وأموالنا والإنسان الذي هو محور العملية التنموية ، كما نحمي مؤسساتنا التعليمية من الانحراف عن أهداف الوطن وحاجاته وتنمية وقوة . كنت المحدث مع معالي وزير التربية والتعليم عن نقل معلم من محافظة الكرك الى محافظة عمان فقال لي نحن نشكو من قلة المتخصصين في الفيزياء والكيمياء وغيرها الذين يرفضون أن يذهبوا الى هذه المحافظات النائية . قلت : والمتخرجون من الجامعات الأردنية قال : هؤلاء في هذا التخصص قليل والبنات يرفضن أن يذهبن الى هذه المحافظات .

وهذه مشكلة كنا نذكرها في مجلس العمداء كما يذكر دولة الرئيس ، عندما نقول ينبغي أن يكون التعليم في حاجات المجتمع ، وينبغي أن تكون كلية الآداب نصفاً للذكور ونصفاً للإناث ، وكلية العلوم نصفاً للذكور ونصفاً للإناث لأن البنت ترفض أن تذهب الى الالوية او الى المحافظات البعيدة .

ومن هنا فمعالجة هذا الامر في الجامعات وقيام مجلس التعليم العالي بمسؤوليته الوطنية أمر من الضرورة بمكان .

لو كان مثل هذا الامر يعرض على مجلس النواب ربما كان فيه شيء من الحل .

ولذلك أنا أدعو الى عقد مؤتمر تعليمي لمناقشة أمور الجامعات وأمور التعليم بشكل عام ووضع سياسة موحدة تحقق أهداف البلد وتحقق التنمية وسد الحاجات .

النقطة الأخرى ، العدالة في توزيع أراضي

الغور من المعروف أن أرض الغور أرض مرابطة وجهاد وأن توزيعها على أهلها من المرابطين الساكنين فيها المغروسين في أرضها يزرعون ويدافعون أولى من توزيع القسم الكبير منها على أصحاب القصور من سكان عمان . انظروا الى عدونا الصهيوني كيف وزع الارض المقابلة على اليهود المزارعين واعطاهم مستوطنات ليقيموا فيها وجعلهم جنوداً في الدفاع عنها . أما نحن فجعلنا المزارع غير صاحب أرض وصاحب الارض من أصحاب القصور ، حتى إذا حصلت هيصة أو مشكلة ما كان عند هذا المزارع الدافع الاقوى للدفاع عن أرضه والانغراس فيها ، بينما كنا نعطيه الدافع الاقوى أن هذه أرضك ، هو يملكها وهو يدافع عنها .

ومن هنا فأن عدونا الذي اغتصب أرضنا على الحدود المواجهة حولها الى مستوطنات وقسمها على المزارعين المقيمين فيها ليكونوا جنوداً في العدوان ومزارعين عند السلم . إن تخصيص هذه الاراضي للمزارع المقيم المنغرس في أرض الغور يعطيه القوة لمواجهة العدو ولا تضعف مقاومته وهو يرى أن الارض يملكها غيره وما عليه إلا أن يزرع فحسب .

النقطة الاخرى ، تعديل قانون الفرز داخل المدن تشجيعاً للسكن :

إن أزمة السكن الحادة وارتفاع أجور السكن تدعو الحكومة لتحديث قوانين فرز الاراضي وتسهيل عملية الفرز داخل المدن وهذه القوانين أكل الدهر عليها وشرب . ومن ذلك تيسير تقاضي الرسوم ، على سبيل المثال هناك أراضي داخل العاصمة بمئات الدونمات ملكيتها لا زالت ملكية مشاعة غير مفروزة ، وفي مناطق سكنية مهمة ، مقابل الجامعة الاردنية قسم كبير منها وفي الشميساني وغيرها . ولو أراد أحد المالكين أن يفرز قضائياً وجب عليه أن يدفع رسوم المئة دونم كاملة وهذا ليس باستطاعته ، بينما لو عدلنا القانون ليدفع عن حصته فقط ، ثم من يريد أن يفرز حصته ويأخذ سند تسجيلها يدفع عن حصته لكان في ذلك الامر تسهيل الفرز وتسهيل البناء والسكن وتخفيض حدة هذا الامر .

إن خريج الجامعة الذي يعين براتب قدره مائة وثلاثون دينارا كيف يستأجر بيتا أجرته مائة دينار من أين يعيش ؟ هذا إذا كان جامعيا فكيف بخريجي كليات المجتمع ، وغيرهم .

لقد قامت مؤسسة الإسكان بجزء من تخفيف هذه المشكلة ولكن المشكلة تتزايد وتنذر بالخطر وتدعونا جميعا لوضع الخطة الحكيمة الجريئة لمواجهتها ؟

نقطة أخرى هي : انصاف القضاة وإصلاح الجهاز القضائي .

السلطة القضائية حصن العدالة وأمان المواطن ، وإنصاف المظلوم والأردن الذي يتمتع بمؤسسة قضائية تضم خيرة رجال

القانون علما وأمانة وخلقا واستقامة .

ويقاومون الضغوط الاجتماعية والإغراءات الكثيرة ينبغي أن يقبلوا بما يستحقوا من تقدير وتكريم ولهذا فانني ادعو الى مكافأة فرسان العدالة ، وقضاة الحق بما يتناسب مع دورهم العظيم في حفظ أمن الوطن وحماية العدالة ، على الوجه التالي :

١ ـ شمولهم وأفراد أسرهم بالتأمين الطبي في مدينة الحسين الطبية .

٢ ـ تخصيص سيارات لأعضاء محكمتي التميز والعدل العليا ورئيسيها .

٣ ـ رفع رواتبهم وعلاواتهم لتتساوى مع رواتب أصحاب المعالي الوزراء وعلاواتهم .

٤ ـ تخصيص علاوة سكن إضافية للقضاة .

النقطة الاخرى ، العدالة في دفع الضرائب وربط النظام الضريبي بالتنمية حتى لا يتحمل أصحاب الدخل الثابت وحدهم العبء الاكبر من الضريبة .

النقطة التي بعدها بنك البتراء :

لم يكفي ما أصاب الاردن من المسؤولين عن بنك البتراء من فساد مقصود لزعزعة الدينار الأردني وضرب الاقتصاد الاردني . ولم يكفي ما أصاب الاردن من تمكين كبيرهم الجلبي من مغادرة البلد آمنا مطمئناً على بركة الله ، لتتضاعف المصائب بعد ذلك بتحمل الخزينة الأردنية ٣٥٠ مليون دينار عن بنك البتراء ، ثم لتكون النتيجة ان يبرأ من شاركوا الجلبي من داخل البلد ويحكم من كان خارج البلد . والمعاقب الوحيد هو الشعب الاردني ليتحمل نتيجة فساد المفسدين .

إقرار مشروع قانون للزكاة لمحاربة الفقر :

إنني اعتقد أن إقرار قانون للزكاة وتخصيص مصارفه بمصارف الزكاة وأولها الفقراء سيساعد كثيراً في معالجة مشكلة الفقر وأرى على سبيل المثال أن تفرض الزكاة في البداية على أرباح جميع الشركات المساهمة العامة والخاصة وتقتطع كما تقتطع ضريبة الدخل ، كما أدعو الى تخصيص زكاة أرباح الشركة أو المصنع المقام في الجنوب مثلاً الى فقراء الجنوب . وأشكر دولة رئيس الوزراء الذي أمر المصانع في كل منطقة أن تعمل على تحسين الوضع الاجتماعي لسكان هذه المنطقة هذه خطوة حازمة وحكيمة وجريئة . وفعلاً المصنع الذي يقام في منطقة يجب أن يدفع من أرباحه لتحسين أوضاع هذه المنطقة ، ونسأل الله تبارك وتعالى أن يعيننا على بقية المشوار لنخفف فقر الفقراء في هذا البلد المرابط .

كما أحي توجه الحكومة لشمول التأمين الصحي لجميع أبناء المجتمع .

وفي الصفحة الأخيرة أسأل :

* المؤسسة الاستهلاكية المدنية لم يرد ذكرها في الموازنة . أين أرباحها ؟ أين فوائضها ؟ ما السياسة التي تحكمها ؟

* سلطة الكهرباء الأردنية . أين فوائضها ؟

هل ربحت أم خسرت ؟

* تسديد أقساط القروض وهي نفقة على الحكومة فصلتها الحكومة عن النفقات واعتبرتها تمويلاً ما سبب ذلك ؟

* تضخيم الإيرادات وتضخيم النفقات لماذا ؟

لم تظهر في الموازنة ثمن المساعدات العينية لماذا ؟ وأخيراً أشكر الاخوة الكرام على كريم استماعهم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الكلمة الآن للسيد عبد الرحيم العكور والمتحدث الذي يليه الدكتور هاني حجازين .

السيد عبد الرحيم العكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله والتابعين بإحسان

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

دولة الرئيس ... الإخوة الزملاء :

تعتبر الموازنة الحكومية احدى الأدوات المهمة في تصحيح الأداء الإقتصادي للدولة ، إذ من المعروف أن هناك سياستين رئيسيتين تستخدمان لتعديل الأداء الأقتصادي إذا ما انحرف عن مساره المرغوب فيه ، وهاتان السياستان هما : السياسة المالية والتي تمثلها ميزانية الدولة من جهة والضريبة من جهة أخرى ، وكلاهما له أثر حاسم على حجم الإنفاق العام ، وبالتالي تحديد حجم الطلب الكلي الذي يحدد حجم الناتج الوطني الكلي .

وأما السياسة الأخرى فهي السياسة النقدية والتي تمثل حجم العرض النقدي والطلب النقدي بما يتوائم والأهداف الإقتصادية الوطنية الكبرى وعليه فإن الميزانية للحكومة تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة لأصحاب القرار والتي يمكن إستعمالها في التأثير على حجم البطالة وحجم الإستثمار ومعدل التضخم ومستوى الأسعار ، وإذا ما أحسن إستعمال الميزانية الحكومية وتم إعدادها على أسس علمية سليمة فإنه سيكون لها دور حاسم في تحديد الأدء الاقتصادي وفعاليته .

دولة الرئيس ... الإخوة الزملاء :

إن الميزانية السليمة هي التي تعطي اهتماما متزايدا للإنفاق الاستثماري على حساب الانفاق الاستهلاكي في إطار الممكن وذلك لضمان التوسع الإقتصادي في المستقبل وزيادة الإنتاج الأمر الذي يفضي الى حل مشكلة البطالة من جهة وزيادة الرفاه من جهة أخرى .

إن الدول المتقدمة إعتمدت في تقدمها على زيادة معدل الإنفاق الرأسمالي بشكل متزايد في إطار خطة وطنية متوازنة ، فاليابان مثلاً تشهد ارتفاعا متزايدا في معدل إنتاجيه العامل ، وذلك لأنها تعيد إستثمار ما يعادل ٣٣٪ من ناتجها الوطني الأمر الذي أفضى إلى امتلاك التكنولوجيا المتقدمة وتوظيفها في الانتاج مما مكنها من زيادة إنتاجيتها بمعدل ٧,٥٪ سنوياً وعليه فإنه إذا ما أردنا السير قدماً في خطة

تحقيق الإكتفاء الذاتي وتفعيل هذا الهدف فلا بد لنا من إستعمال الميزانية الحكومية كأحد المتغيرات الهامة في زيادة الإنتاج والإنتاجية ، وبناء قاعدة تكنولوجية علمية متقدمة ولا يكون هذا إلا في تأطير الإستهلاك والاستثمار بأطر علمية الأمر الذي يعني في نهاية المطاف بناء إقتصاد قوي متكامل وعليه فإننا يجب ان ننتقل من مفهوم الموازنة التي تعني الجباية والإنفاق الى مفهوم الموازنة القائل بأنها أداة تنمية إقتصادية وإجتماعية وسياسية .

كما أن على الحكومة عند وضعها للميزانية أن تأخذ بعين الإعتبار أثر الميزانية على هيكل التجارة الخارجية وأثر هذا الهيكل على حجم الناتج الوطني ، مضافاً إلى ذلك أن على واضعي الميزانية الحكومية العناية بالتنسيق الكامل مع معطيات السياسة النقدية إذا ما أريد للإقتصاد الوطني أن يقف في وجه العواصف المتوقعة وغير المتوقعة ، وفي إطار هذه المفاهيم نورد ملاحظاتنا على ميزانية الحكومة لعام ١٩٩٤م :

١ ـ تقول أرقام الميزانية بان الايرادات قد حققت زيادة بمقدار ٨,٤٪ بالمقارنة لتحقق نموا متوقعا للإقتصاد الوطني بمعدل ٥,٥٪ وهذا يعني زيادة الضريبة القائمة او استحداث ضرائب جديدة غير معلنة من الحكومة وهذا يعني فيما يعني تخفيض حجم الطلب العام ذلك أن فرض الضريبة يعني سحب جزء من الدخل المتاح للإنفاق ، ونحن هنا لا نعارض تخفيض القوة الإنفاقية الخاصة إذا ما كانت قائمة على تخفيض القدرة الإستهلاكية لصالح القدرة الإستثمارية التنموية ، لكننا لا نوافق على تخفيض الإنفاق في مستوى الرفاه الإجتماعي إذا كان لغير هدف معلن .

٢ ـ تقول أرقام الموازنة بأن نسبة الضريبة الفعلية تزيد بنسبة ١١٪ وهذه النسبة تساوي ضعف الزيادة في الناتج الوطني وهذا يعني إرهاق المواطن المكلف بدفع الضريبة .

٣ ـ بمراجعة بنود الميزانية نجد أن حجم القروض الداخلية يبلغ ثلاثين مليون دينار وهذا يعني نقص الإستثمار بمقدار معين لأن تمويل هذه القروض إنما يكون على حساب الإستثمار الخاص ولا مانع لدينا من إستعمال هذا في الإنفاق الاستثماري العام لا شراء السيارات للحكومة وتجديد أثاث المكاتب للوزراء والامناء العامين والمدراء ووجوه الإستثمار الترفي لدى الحكومة .

٤ ـ نجد في قراءة الميزانية بعض البنود تحت عناوين غامضة مثل ، إغاثة النازحين بمقدار مليون دينار ونفقات طارئة بمقدار ثلاثة مليون دينار ونفقات عامة بقرارات من مجلس الوزراء بمبلغ سبعة عشر مليون دينار ، وهذا يعني إمكانية صرف هذه المبالغ والتي تساوي ٢٢ مليون دينار بقرارات من مجلس الوزراء فما هو الضامن لنا أن لا تتصرف هذه الحكومة بهذه المبالغ على غير المحاسيب والمنتفعين والاتباع .

٥ ـ تقول أرقامُ الموازنةِ بأن نفقاتها قد زادت على ١١٪ وهذا يمثل ضعف معدل التضخم الوطني ويعني أن هناك زيادة حقيقيه في الإنفاق والذي نأمله هو أن يوجه جزء كبير من هذه النفقات الى الإنفاق الإستثماري .

٦ ـ ومع أن خطاب الموازنة أكد أن لا نية لزيادة الضرائب ، ونأمل من الحكومة أن تلتزم بما قالته ، إلا أننا قرأنا ونقرأ في الصحف أن قانون ضريبة المبيعات ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي وأنه من متطلبات صندوق النقد الدولي حتى قال أحد الكتاب لا جهة تملك في هذا البلد حق رفض هذا القانون أو رده . وهنا نطالب الحكومة أن توضح موقفها من مثل هذه المقولة .

٧ ـ لقد تجاهلت الميزانية ممثلة بخطاب وزير المالية مشكلة البطالة ومشكلة الغلاء والتضخم ، كما أن الوزير قد تجاهل السياسة التي يمكن أن يتبعها في مسألة الإستيراد والتصدير مع الوعد وانني اتساءل عن السر في هذا التجاهل بزيادة الصادرات الوطنية ، فهل للحكومة أن تبين الألية التي يمكن اتباعها لزيادة الصادرات الوطنية .

٨ ـ لقد ورد على لسان وزير المالية عبارة الإصلاح الضريبي ، فهل يمكن للحكومة أن تعلمنا كيف يكون هذا الإصلاح وما آليته ، وما هي أهدافه ، وهل سيكون الإصلاح بغير الهيكل الضريبي أو أن يتم رفع الضرائب او تخفيضها .

٩ ـ لقد جاء بخطاب الموازنة الوعد باستمرار دعم المواد التموينية الأساسية وهنا أورد ما يلي :

أ ـ كيف يمكن إيصال هذه المساعدات لمستحقيها وهل يكون ذلك كما قرأنا بحرمان ذوي الدخول فوق ٥٠٠ دينار بغض النظر عن حجم عوائلهم وماذا يمكن أن تعمل الحكومة بالنسبة لبعض فئات من المواطنين الذين يتمتعون بدخولات عالية ككثير من الحرفيين والمهنيين والتجار الذين يتحايلون على الحكومة بحقيقة دخولاتهم .

وهل تنوي الحكومة أن تقدم الدعم لبعض المواد التموينية بيد وأخذها باليد الأخرى عن طريق رفع الأسعار بعد أن انخفض الدعم عن المواد التموينية بما لا يقل عن ١٦,٥٪ وماذا سيحل بالفقراء نتيجة الزيادة

الهائلة المتوقعة باسعار المواد الغذائية واسعار الماء والكهرباء .

ب ـ ان الدارس للموازنة لاحظ تركز النفقات الجارية في عمان العاصمة حيث تحصل على ٧٩٪ من النفقات الجارية الكلية و٥١٪ من مجموع النفقات الرأسمالية ، أليس هذا تشجيع يا حكومتنا العتيدة لمزيد من الهجرة الى عمان ، أوليس من الأولى في برنامج الحكومة عدالة توزيع الإستثمار جغرافياً وذلك للحد من الهجرة من خلال تقديم الحوافز الإستثمارية خارج العاصمة ومحيطها.

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء

إن مؤسسة الضمان الاجتماعي تعتبر أحد الأوعية الإدخارية المهمة في المجتمع إذا ما أحسن توجيه هذه المدخرات في العملية التنموية وعليه فإن سياسة الإستثمار في هذه المؤسسة ينبغي أن تكون سياسة حكيمة ومتوافقة مع طموحات الإقتصاد الوطني أو الخطط التنموية التي تقوم بوضعها وذلك كخطوة على طريق الإكتفاء الذاتي والإبتعاد تدريجياً عن المديونية الخارجية التي ترهن قرارنا السياسي والاقتصادي ، والملاحظ أنه بالرغم من أهمية هذه المؤسسة فإن خطاب وزير المالية تجاهل هذه المؤسسة وسياستها الإستثمارية ، والملاحظ أن هذه المؤسسة قد ركزت على استثمار جزء من أموالها في المشاريع السياحية المتعثرة والتي لم تثبت جدواها ، وكنا نتمنى على وزير المالية أن يعطي هذه المؤسسة الهامة اهتماما أكبر ببيان حجم مواردها وكيفية إستخدام هذه الموارد لقد كثر في الآونة الأخيرة التذمر من قانون الضمان الإجتماعي المؤقت لعام ١٩٧٨م وأصبح العاملون المنضوون تحت مظلته أكثر قلقا واهتماما والمطلوب إعادة النظر في بنود هذا القانون وذلك في ضوء التضخم المستمر من جهة وفي ضوء تطور قوانين التأمين الإجتماعي في مختلف بلدان العالم من جهة أخرى .

وعليه وبالنظر لأهمية هذا الموضوع فإننا نطالب بتغيير قانون الضمان الإجتماعي ليكون أكثر إنصافاً لهذه الشريحة الواسعة من ابناء المجتمع ليواكب تكاليف المعيشة المتزايدة بسبب التضخم الاقتصادي الذي عانينا من حدوثه ولا نزال نعاني ، واذا ما أخذنا النسبة التي تعطي من متوسط الأجور البالغة ٢٪ فان هذا يعني بأن الموظف حتى يحصل على راتب تقاعدي يساوي راتبه الحالي في الوظيفة (بغض النظر عن سقف الضمان) فإنه يحتاج إلى خمسين سنة من الخدمة وهذا يعني ببساطة في ضوء قانون التقاعد بأنه يجب أن يشتغل موظف الضمان وهو ابن عشرة سنوات حتى يحصل على تقاعده السليم ، وعليه فإننا نطالب بما يلي :

أ ـ تعديل الفقرة [ب ، ج] من المادة ٤٣ من قانون الضمان الإجتماعي بحيث تزيد النسبة التي تعطى من متوسط الأجر من ٢٪ الى ٤٪ كما نقترح زيادة الحد الأقصى المسموح به من ٧٥٪ إلى ٨٥٪ وتعديل الزيادات التي تمنح للعاملين لتصبح ١٥٪ للمعال الأول و٥٪ بالنسبة لكل من المعالين الثاني والثالث بحيث لا يتجاوز الراتب التقاعدي وزيادات المعالين في مجموعها ١٠٠٪ من متوسط الأجر الشهري .

ب ـ نطالب بتعديل نص المادة ٤٨ بحيث يحسب راتب تقاعد الإعتلال بسبب العجز وراتب الوفاة وفق طريقة إحتساب راتب تقاعد الشيخوخة بحد ادنى قدره ٥٠٪ من متوسط الأجر الشهري .

جـ ـ فيما يتعلق بتعويضات الدفعة الواحدة نقترح زيادة النسب الواردة في المادة ٤٥ من قانون الضمان [١٠٪ ، ١٢٪ ، ١٥٪] لتصبح [١٢٪ ، ١٥٪ ، ١٨٪] وقيمة الشروط والمعطيات نفسها الواردة في نص المادة ٤٥ .

أما ما يخص منطقتي الانتخابية في محافظة اربد فلا اريد ان اتعرض لنقص المخصصات المرصودة لها فمع ان المنطقة تشكو العديد من أوجه النقص في الخدمات والتي سيتحدث فيها احد الزملاء بالنيابة عن نواب المحافظة حول مطالب المنطقة لكني اجد نفسي مضطرا للحديث لتناول بعض القضايا الملحة .

اولا : مخصصات مشاريع الطرق التي وضعتها وزارة الاشغال والتي ستأكل في محافظة اربد ربع مخصصات المحافظة كأجور للعمال وعلى حساب المشاريع وسوف نجد واقعا مؤلما لوضع الطرق عامة والزراعية خاصة لعدم توفر المخصصات لصيانة هذه الطرق فكيف بفتحها ، وعليه فانني أطالب الحكومة بفصل مخصصات أجور العمال عن موازنة الطرق .

ثانيا : ان جزءا كبيرا من منطقة اربد لا تعاني فقط من نقص في كمية المياه لسد الحد الادنى من حاجة المواطنين ولكن الاشارة الاهم أن وزارة المياه قد أصمت آذانها وأغلقت فمها عن أن تتحدث عن مأساة متوقعه في صيف العام القادم في محافظة اربد وأنها ستعيش صيفاً حارا لاهبا وضنكا وعطشا شديدين وهنا أطالب الحكومة أن تعير هذا الموضوع اهتماما خاصا والبحث عن مصادر مجهولة لسد النقص في حاجة المحافظة من المياه .

ولا أريد أن اتحدث ايها الاخوة عن مأساة في مخيمي اربد والحصن ، يكفي زيارة الحكومة لترى أن هؤلاء الناس يعيشون في سوية الوطن ومن ضمن ابنائه .

وأما موضوع نقص خدمات الهاتف فلا نتحدث عن الحاجة الماسة الى توسيع الشبكة العاملة وانما نتحدث عن مناطق في محافظة

اربد لا زالت تعمل اجهزتها بنظام النصف آلي كبشري والمغير وسال والتي نطمع أن تدخل في مظلة مدينة اربد الكبرى ، عدا عن منطقة غرب اربد ومنطقة الوسطية .

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء

ان الموازنة تعتبر كافية إذا كانت الايدي الامينة على المال العام هي التي تتولى مسؤولية الانفاق وتعرف كيف تتعامل مع المال العام ، ولا تخلق ألف أسلوب وأسلوب للالتواء والتحايل عليه ، فالامر ليس في نقص المخصصات أو كثرتها إنما العلة تكمن فيمن يستلم هذه المخصصات وكيف يستخدمها .

وأمر آخر لا بد من التنويه اليه وهو أن شعبنا شعب منتم لأرضه ووطنه ومستعد للتحمل والتضحية ولكن بشرط مقابل أن يتولى أصحاب النفوذ ضرب المثل الاعلى في شد الاحزمة على البطون والقدوة الحسنة في ضبط الانفاق العام .

أما ان يسمع شعبنا بشعارات يطلقها أصحاب النفوذ وهم يعيشون حالة الترف والبذخ في سيارة لمعالي الوزير وأخرى لأسرته وثالثة لقضاء حاجات بيته ، فأن مردود ذلك سيكون عكسياً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الكلمة الآن للدكتور هاني حجازين والمتحدث الذي يليه السيد فياض جرار .

الدكتور هاني حجازين :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

يسرني أن اشاركـكم البحث والمداولة في اقرار مشروع قانون سنوي متكرر هام جدا ، هو مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ .

أن الموازنة العامة ، باعتبارها خطة مالية للدولة ـ ترمي الى اشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة ، لا يمكن النظر الى كونها تقديرا للايرادات والنفقات ، يقر من قبلنا بل يتعين الاشارة الى ما تحدثه محتوياتها ، من آثار اقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية . فالموازنة العامة للدولة ، تشكل العنصر الرئيسي ، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا . وتزداد اهميتها تدريجيا ، بتقدم برامج تنفيذ خطط التنمية ، الذي يدفع الحكومة الى توسيع نطاق انشطتها ، في كافة المجالات . ولعل النمو الملحوظ ، في النشاط الحكومي ، في مختلف مجالات الاقتصاد ، والخدمات العامة، كالتعليم والصحة والثقافة (والذي تعبر الموازنة العامة للدولة ، عن حجم الاعتمادات المخصصة له) وزيادة نصيبه ، من مكونات الدخل القومي لدليل واضح على تزايد امكانات الدولة في مجال سياسات توزيع الدخل القومي .

فالموازنة العامة اذن ، تعكس التوجهات

السياسية والاقتصادية للحكومة .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء ،

اسمحوا لي في البداية ، ان اتحدث عن توجهات السياسة الاقتصادية للحكومة كما ورد في خطاب الموازنة ، وبعدها سأتحدث عن مشروع الموازنة العامة وما يخص محافظة الكرك .

لقد حدد خطاب الموازنة ، توجهات السياسة الاقتصادية للحكومة ، على النحو التالي :

١ ـ السعي لايجاد حد أدنى من الصيغ التكاملية العربية باعتبار أن في ذلك ضمانة وحيدة وأكيدة للحفاظ على الهوية الاقتصادية العربية في ضوء الانفتاح العالمي .

٢ ـ المشاركة الفاعلة ، في توجيه ورسم الخارطة الاقتصادية على المستوى الاقليمي

ـ وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان العشاء

ـ ثم أكمل الدكتور هاني حجازين كلمته .

٣ ـ التنسيق الكامل مع الدول العربية الشقيقة للنظر في موضوع المقاطعة العربية ، بعد ان تتبلور المسيرة السلمية ، بشكل جلي واضح .

٤ ـ التأكيد على التنسيق السياسي والاقتصادي مع الاشقاء ، في منظمة التحرير الفلسطينية والادارة الذاتية الفلسطينية للتخطيط لمستقبل العلاقة بما يحفظ المصالح الوطنية للجميع .

٥ ـ السعي لاجتذاب رؤوس الاموال الخارجية لمواجهة حجم الاستثمارات الكبيرة المطلوبة للمشاريع المشتركة .

انني أرى أن هذه التوجهات المعلنة يمكن أن تشكل جزءا من برنامج اقتصادي وطني ، تساهم فيه كل القوى والمؤسسات والنقابات ويلتف حوله الجميع .

فالمنطقة تشهد العديد من المتغيرات السياسية ، والاقتصادية الخطيرة التي ستؤثر على حاضر ومستقبل الاجيال القادمة خاصة بعد التسوية السلمية وطرح مشروعات التعاون الاقليمي الشرق أوسطي . فان الحاجة القومية الملحه تقتضي الاستجابة لنداء المصالحة العربية الذي رفعه جلالة الملك ، وطي صفحة الماضي ، وتنسيق المواقف العربية ، أزاء التحديات القائمة . ولنا في حصيلة العقود الخمسة الماضية تراث متراكم من الاتفاقات والقرارات التي آن وقت بعضها من جديد ، وبخاصة تلك المتعلقة بالوحدة الاقتصادية ، واذا كانت العلاقات السياسية بين الاشقاء العرب في الظروف الحالية غير مواتية للمصالحة فانني أعتقد ان المصالحة الاقتصادية وفق منظور جديد ربما يهيىء الظروف المناسبة لبدء مرحلة جديدة من التضامن العربي ، أما حول موضوع المقاطعة العربية ، فانها تشكل في الوقت الراهن ،

الورقة الوحيدة الباقية في يد العرب ، لمواجهة السياسات الاسرائيلية ولا يجب التفريط فيها الا مقابل تطبيق القرارات الدولية في فلسطين والارض العربية المحتلة ، واقامة السلام الدائم والعادل في المنطقة .

وحول السعي لاجتذاب رؤوس الاموال الخارجية فانني ارى أن الأولوية تقتضي خلق مناخ ملائم لاعادة رؤس الأموال الاردنية المهاجرة الى الوطن ، فمن المعروف ان هناك رؤوس اموال ذات منشأ اردني قد هاجرت أو هربت الى الخارج حينها سيطمئن راس المال العربي ، والاجنبي ، للاستثمار في الاردن .

دولة الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

أما حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ وبنودها فانني سأركز حديثي وبشكل رئيس حول الايرادات وبنودها .

بلغ مجموع الايرادات ١,٤٨٧,١٠٠ مليار شكلت الايرادات المحلية منها ١,٢٧٥,٧٢٨ مليار بمعنى أن الايرادات المحلية تشكل ٨٥٪ من اجمال الايرادات ، وهي نسبة عالية تؤثر على امكانية الاعتماد على الذات . ولكن من خلال دراسة بنود الايرادات المختلفة ، تبين أن الضرائب غير المباشره تشكل النسبة الاساسية من الايرادات المحلية ، وهذا يحقق هدف الحكومة بزيادة مواردها ، لتغطية النفقات العامة الا ان تلك الضرائب غير المباشرة ، تترك اثارا اقتصادية واجتماعية بارزة ، على مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد . ورغم ان تحديد الاثار النهائية يظل أمرا تكتنفه صعوبات جمة ، ذلك ان الضرائب ليست العامل المؤثر الوحيد في مجرى الحياة الاقتصادية . وان هناك عوامل كثيرة ومتباينة في هذا الصدد ، الا اننا نستطيع الجزم أن تلك الضرائب العالية ستعمل على الاحجام عن الاستثمار نتيجة ارتفاع التكاليف وستبقى السوق مفتوحة على الاستيراد وخاصة بعد التعديلات المقترحة ، على قانون الجمارك وتطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات ، أما على الصعيد الاجتماعي فانها ستؤدي الى انخفاض حاد ، في مستوى معيشة فئات واسعة من الناس ، مما سيؤدي الى خلخلة الامن الاجتماعي اساس النماء الاقتصادي ، وهدفه .

وأما الضرائب المباشرة ، وخاصة ضريبة الدخل ، فقد بلغت نسبتها من الايرادات المحلية ٤,١٠٪ وهي تقريبا نفس النسبة التي كانت تشكلها في العشر سنوات الاخيرة . وهذا يدل على تناقص الاهمية النسبية لمساهمة ضريبة الدخل في الايرادات المحلية . كما أنها أي ضريبة الدخل تشكل ٤,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهي ذات النسبة التي كانت تشكلها في السنوات العشر الاخيرة . وهي نسبة متدنية بكل المعايير الدولية فقد بلغت تلك النسبة في بلد مجاور مثل مصر حوالي ٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

وترتفع هذه النسبة كثيرا في البلدان الصناعية المتطورة مثل أمريكيا وبريطانيا ورغم التبدلات والتطورات الكبيرة التي جرت على الثروات في بلادنا في مختلف المجالات فلم يرافق ذلك تطور مناسب في تحصيلات ضريبة الدخل وهذا يؤدي بنا الى الاستنتاج ان ضريبة الدخل لا تلعب دورا مهما في اعادة توزيع الدخل القومي بل تحافظ على مكاسب بعض الفئات الاجتماعية .

ويصبح الامر مستهجنا اذا قارنا بين ايرادات الحكومة المقدرة من بند البريد والهاتف لعام ١٩٩٤ والبالغة (١٥٣) مليون وبين ايراداتها من بند ضريبة الدخل والبالغة (١٣٣) مليون فهل هذا معقول ؟ وبالمحصلة فان ارتفاع نسبة الضرائب ستؤدي بالضرورة الى ارتفاع تكاليف المعيشة . وكما تشير تقديرات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والواردة في خطاب الموازنة الى اعتدال في معدل الارتفاع في اسعار السلع والخدمات ويتوقع أن لا يتجاوز الارتفاع ٥,٤٪ ـ (أي أن هنالك ارتفاع) واذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة التضخم والبالغة ٦٪ وكذلك النمو المتوقع في الناتج المحلي الاجمالي والذي يقدره خطاب الموازنة بنسبة ٥,٦٪ فانني أرى من حق العاملين في القطاع العام تحسين اجورهم كي تتناسب مع ارتفاع الاسعار الحالي والمتوقع . وللتخفيف عن وطأة ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين اقترح أن تحدد الاعفاءات العائلية الواجبة الخصم من الدخل لغايات ضريبة الدخل بقرار من مجلس النواب سنويا مع اقرار الموازنة العامة بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ومضاعفتها لهذا العام خاصة وان قانون ضريبة الدخل يسمح لمجلس الوزراء باعادة النظر في هذه الاعفاءات في ضوء الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة . وهذا لا يعني انقاص الايرادات المقدرة من ضريبة الدخل خاصة في حالة زيادة كفاءة الادارة الضريبية وذلك عن طريق توسيع قاعدة الالتزام الضريبي . راجيا منكم دعم هذا الاقتراح .

أما حول حصة محافظة الكرك من الانفاق العام فلدي الملاحظات التالية :

١ ـ بلغت النفقات الرأسمالية الممولة من الخزينة ١١,١٨٥,٨٦٥ مليون دينار في حين بلغت النفقات الرأسمالية الممولة بقروض مبلغ ١,٨١٠,٠٠٠ دينارا اي ما مجموعه ١٢,٩٩٥,٨٦٥ مليون دينار ومع مقارنة هذه المبالغ المقدرة والمخصصة لمحافظة الكرك مع باقي محافظات المملكة نجدها متدنية جدا اذا ما نسبت الى نصيب الفرد من تلك النفقات بمعنى أن حصة الفرد من النفقات الرأسمالية في محافظة الكرك أدنى بكثير من حصة الفرد في المحافظات الاخرى .

٢ ـ بلغت النفقات الرأسمالية الممولة من الخزينة والمخصصة لوزارة الزراعة

٣١٢,٥٠٠ دينـار منها ٢٠٠ الف دينار خصصت للتحريج وحماية الغابات وبذلك يتبقى مبلغ ١١٢,٥٠٠ دينـار خصص منها لتطوير الأراضي المرتفعة ١٧٠٠٠ دينار و٢٢٠٠٠ لتحسين البذار ١٥٠٠٠ لتطوير المشاتل ٦٠٠٠ أجهزة تدفئة لزراعة الكرك ٩٠٠٠ تعبيد طرق وساحات والباقي لنفقات رأسمالية أخرى ورغم أهمية الاعتناء بالثروة الحرجية والغابات فان المبلغ المخصص للتطوير والتحسين يبقى ضئيلا في محافظة تشكل الزراعة فيها نشاطا رئيسا بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الاخرى .

ارجو من الحكومة ايلاء الاهتمام الزائد بجامعة مؤتة الفتيه التي لغاية اليوم لم يستقم عودها فهي بحاجة ماسة لاكمال البنية الاساسية .

كما انني اثمن جهود ديوان الرقابة والتفتيش لما قاموا به في مدة أشهر قليلة من تأسيسه ارجو دعم هذه المؤسسه الفتيه وهي نقلة فريده من نوعها وتعتبر سلطة تصويبية كما انني اطالب بانشاءها بقانون بدلاً من النظام وتقديم نسخة من التقرير السنوي لأمانة مجلس الامة لمناقشتها .

وفي الختام أود أن اشيد بتوجه الحكومة بالاعتماد على الذات والذي يبدو واضحا من خلال مشروع قانون الموازنة لاؤكد على ما يلي:

١ ـ وضع معايير واضحة لاحداث تنمية متوازنة في محافظات المملكة المختلفة . وتلعب موازنة الدولة دورا كبيرا في ذلك وخاصة من خلال توزيع مخصصات الانفاق الرأسمالي بشكل عادل بين المحافظات .

٢ ـ عدالة توزيع الدخل القومي من خلال استخدام السياسة الضريبية بشكل فعال وتحديث التشريعات المالية والاقتصادية لخلق بيئة تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتخلق قاعدة متينة لها تضمن تجددها المستمر . فالانفاق الحكومي في الاردن لعب دورا كبيرا واساسيا في تحديث وتنمية الاردن في الحقبة الماضية ولا زال .

أرجو أن أكون قد ساهمت مع زملائي في اغناء المناقشات واقدر عاليا جهود اللجنة المالية التي قدمت تقريرها حول مشروع القانون .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور هاني حجازين ، الكلمة الآن للسيد فياض جرار والمتحدث الذي يليه السيد عبد موسى النهار .

السيد فياض جرار :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

دولة الرئيس

الزملاء النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فقد استمعتُ معكم إلى خطاب الموازنة العامة/ الذي القاه معالي وزير المالية باسم الحكومة ، ودرسته بعناية ، ثم استمعت معكم ايضا إلى تقرير اللجنة المالية لمجلسنا الموقر الذي تلاه مقررها معالي الاخ والزميل سعد هايل السرور ، ودرسته بعناية أيضا . وسأحاول ان أقدم اجتهاداتي حول هذا الخطاب وتقرير اللجنة المالية عنه من منطلق قناعتي بالاهمية القصوى لقانون الموازنة العامة فهو ليس مجرد قانون عادي ، بل هو منهاج واضح لما تنوي الحكومة تنفيذه على مختلف الاصعدة خلال عام ١٩٩٤ ، وهو في الوقت ذاته جزء من السياسة المالية البعيدة المدى ، التي يسعى هذه البلد لتثبيت أسسها وصولا إلى الاكتفاء الذاتي والبناء الاقتصادي السليم حتى يظل هذا البلد منيعا قويا لنا ولأولادنا وأحفادنا من بعدنا .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمون ،

كلنا أمال وتطلعات نريد الافضل والاحسن لابناء شعبنا العظيم عامة ولابناء دائرتنا الانتخابية الذين أولونا شرف تمثيلهم في هذه القبة لنبقى صوتهم المسموع دائما . ولكن نحن أولاً وآخراً نواب الأمة بمجموعها يجب أن تنطلق مناقشاتنا من مصلحتها العليا ، ومن وعينا الكامل للممكن وغير الممكن ، ومن معرفتنا الاكيدة بمدى امكانياتنا وحدود هذه الامكانيات .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

ان مشروع قانون الموازنة ، مثله مثل اي مشروع قانون فيه سلبيات وفيه ايجابيات اشار اليها بالتفصيل تقرير اللجنة المالية ، وانا اتفق مع ما جاء في هذا التقرير بصورة عامة ، وارى ان ادرج في خطابي هذا مجموعة من المطالب العامة ، والمطالب الخاصة بمحافظة الزرقاء التي ارى امكانية تحقيقها ، اذا ما اعتمدت الحكومة اسلوب التخطيط السليم والادارة الناجحة ضمن الامكانات المتوافرة ، وهذه المطالب العامة هي :

١ . العمل على الاسراع في تحقيق التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين .

٢ . دعم الجامعات الحكومية ، وزيادة امكاناتها ، واعتماد المعدلات التنافسية في القبول دون استثناءات .

٣ . العمل على معالجة مشكلة البطالة من خلال التركيز على اقامة المشروعات المنتجة وتشجيع الاستثمار ، واعتماد العدالة في التوظيف ، بحيث تكون الكفاءة هي المعيار الرئيسي في هذا المجال.

٤ . توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل جميع العاملين في المؤسسات العامة والخاصة .

٥ . دعم ديوان الرقابة والتفتيش .

٦. توحيد اسس التقاعد بين المدنيين والعسكريين .

٧. فتح المجال أمام جميع المواطنين من ذوي الدخل المحدود ، للاستفادة من المؤسستين المدنية والعسكرية .

٨. الاصرار على تحسين الاداء الحكومي لخدمة المواطنين من خلال اصلاح اداري فعلي يعتمد الكفاءة وحدها في اختيار المسؤولين على مختلف المستويات .

اما المطالب الخاصة بمحافظة الزرقاء التي اتشرف بتمثيلها فأبرزها ما يلي :

١. بناء مستشفى حكومي جديد في الزرقاء ليتناسب والكثافة السكانية .

٢. الاسراع في انجاز مدينة رياضية في محافظة الزرقاء ، وانشاء الملاعب الشعبية في مختلف انحاء المحافظة .

٣. وضع الحلول النهائية الكفيلة لمعالجة مشكلة الاراضي الاميرية في المحافظة وهي مشكلة مزمنة منذ سنوات .

٤. معالجة مشكلات تلوث البيئة الناجمة عن مخلفات المصانع والشركات ، ولا سيما الغازات والروائح الكريهة. المنبعثة من مصفاة البترول ، والمحطة الحرارية ، وسيل الزرقاء والتي تسبب الاذى للمواطنين .

٥. رفع قضاء الرصيفة إلى لواء ، ورفع ناحية الهاشمية الى قضاء ، نظراً للكثافة السكانية في الرصيفة وفي الهاشمية .

٦. إزالة مكب النفايات في الرصيفة ، وتحويله إلى متنزه عام .

٧. بناء جدار إستنادي لسيل الزرقاء وسقفه أسوة بسيل عمان .

٨. تحسين مستوى الخدمات في كافة المخيمات في المحافظة من صيانة للشوارع وتعبيداً وتوفير المواصلات وطرق الإتصال الهاتفية وإنارة الشوارع .

٩. انشاء مراكز صحية في التجمعات السكانية التي تفتقر الى مثل هذه الخدمات في منطقة ياجوز والمخيمات وجبل الامير فيصل .

١٠. زيادة اعداد المتنزهات وحدائق الاطفال وتوسيعها حتى تكون متنفساً للناس الذين يلوذون اليها بعد ضغط العمل ، وكذلك العناية بالمكتبات العامة وتوفيرها في مختلف الاحياء والقرى .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

لقد اولينا هذه الحكومة ثقتنا ايماناً بانها قادرة على تنفيذ ما التزمت به ، وإننا نؤكد أنه آن الاوان للتنفيذ بعد الموازنة بأن توزع المخصصات بعدل وكفاية وفق مصلحة الوطن والمواطنين ، وتعلمون جميعا ان محافظة الزرقاء تحتاج الى الكثير من العناية ، خاصة وأنها اكبر تجمع سكاني في المملكة بعد محافظة العاصمة ، وإني على ثقة أن الحكومة ستوليها ما تستحق خلال هذه السنة المالية . وفقنا المولى لخدمة هذا البلد تحت ظل قيادة الحسين المفدى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد فياض جرار ، الكلمة الآن للسيد عبد موسى النهار ، والمتحدث الذي يليه الدكتور هاشم الدباس .

السيد عبد موسى النهار :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

السادة الزملاء والحضور الاكارم ،

تحية وبعد ،

بصفتي عضواً باللجنة المالية التي درست وناقشت مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة ١٩٩٤ ، فانني متفق مع ما جاء بتقرير اللجنة المالية وكذلك بما جاء بالكلمة المشتركة للاخوة في التجمع البرلماني الديمقراطي .

وسأقتصر بكلمتي هذه على المطالب والاحتياجات لدائرتي الانتخابية مصنفة حسب الاختصاصات للوزارات المعنية الآتية :

وزارة الاشغال العامة :

كما تعلمون فان أهمية الطرق الزراعية والقروية تتجلى عندما نتعرض الى موضوع الانتاج الزراعي وتثبيت أبناء الريف في مواقعهم وفي أراضيهم ، ولهذا فانني أؤيد جميع مطالب الزملاء النواب بأن ينال هذا الموضوع الحظ الاوفر من العناية لدى وزارة الاشغال العامة والدولة عموما . وبناء على ذلك فانني أقترح شق وتعبيد الطرق في دائرتي الخامسة :

١ ـ فتح وتعبيد وتوسيع الاجزاء المتبقية من الطريق الواصل بين عراق الامير والبحاث وبذلك يكون قد ربطنا طريق وادي السير ـ عراق الامير بطريق البحاث ـ مرج الحمام وكذلك فتح وتعبيد الطريق الزراعية المتفرعة من هذا الطريق لتخدم كافة الاراضي الزراعية الشاسعة لا سيما المروية بمياه الينابيع من سيل وادي السير والبحاث .

٢ ـ فتح وتعبيد الطرق الزراعية للاراضي الشفا غورية المطلة على الاغوار الوسطى ما بين منطقة وادي السير وناعور والكفرين والرامة .

٣ ـ نظراً لكثرة الحوادث المرورية على الشارع الرئيسي النافذ لبلدة أم البساتين فانني اقترح ان يوسع الشارع ضمن البلدة مع جزيرة وسطية وانارة كافية بما يفي بالمتطلبات الضرورية وكذلك دراسة موقع الاشارة الضوئية لمدخل بلدة مرج الحمام لكثرة الحوادث المرورية القاتلة عند تلك الاشارة وايجاد الحل الفني المناسب لها .

٤ ـ وادي الشتاء : انه من المستغرب حقاً ان وادي الشتاء الخصيب ذو الينابيع الدائمة والمؤقتة والذي لا يبعد عن الدوار الثامن سوى بضعة كيلو مترات لا يزال دون طرق زراعية وخدمات اخرى لتمكين المزارعين من استغلال اراضيهم

والاستقرار بها .

وزارة المياه والري :

١ ـ لا بد وأن أذكر أن مناطق واحواض سيل البحاث ووادي الشتاء وسيل وادي السير التي تتحد جميعها في النهاية في مجرى واحد يصب في سد الكفرين لهي من أخصب الاراضي الزراعية المروية من الينابيع المحلية والخالية من أية ملوحة ، فهي جديرة بالاهتمام وتحتاج الى خطة تنمية شاملة تنمي الثروة الزراعية وترفع المستوى الاجتماعي والعلمي لمزارعي تلك المنطقة ويمكن بشكل مرحلي ادخال تلك المنطقة بمشروع حفظ التربة وتبطين قنوات الري العديدة وتوزيع المياه بشكل علمي ومنتج ، مع ايجاد الخدمات الضرورية للمزاعين علما بأن المساحات التي يمكن ارواءها تقدر بأكثر من عشرة آلاف دونم .

٢ ـ ينفذ حالياً خط مجاري رئيسي محاذيا لسيل وادي السير ويمر بالمناطق العلوية لقريتي البصة وعراق الامير وهذا الخط لا يخدم سكان المنازل للقريتين المذكورتين والمنازل الاخرى والمطلوب هو تأمين المنفعة من هذا الخط بالاضافة الى أن ذلك يجنب مياه الينابيع والمياه الجوفية من التلوث .

٣ ـ العمل على الاسراع في معالجة موضوع مجاري بلدة ناعور مع النصف الغربي لبلدة مرج الحمام بالاضافة الى المناطق التي لا يخدمها خط المجاري الحالي ، اذ ان عدم وجود خطوط مجاري يعرض المياه والينابيع المتجهة نحو وادي البحاث للتلوث .

وزارة الطاقة والثروة المعدنية :

١ ـ بالرغم من الجهود المشكورة لوزارة الطاقة ـ كهربة الريف ـ الاّ أن هناك الكثير من المناطق بغرب عمان لا سيما قضاء وادي السير وقضاء ناعور والمناطق الشفا غورية تحتاج الى الطاقة الكهربائية لا سيما أن ذلك من العوامل الهامة لتثبيت سكان الارياف والمزارعين بأراضيهم والحد من الهجرة الى المدن وما لذلك من آثار ايجابية على الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية .

٢ ـ التنسيق مع وزارة الاشغال العامة لانارة جميع الطرق الرئيسية النافذة للمدن وتخفيف الحوادث على الطرق السريعة مثل طريق عمان ـ القدس ضمن بلدة مرج الحمام لكثرة التقاطعات المرورية والجسور والانفاق وكثافة الضباب في فصل الشتاء أسوة بطريق المطار الذي تتشعب هذه الطريق الرئيسية من طريق المطار وكذلك انارة الشارع الرئيسي لبلدة ناعور من النفق ولغاية مدخل البلدة وايصال الكهرباء للمناطق الشرقية والمناطق التي لم يصلها التيار الكهربائي .

٣ ـ التنسيق مع شركة الكهرباء واعادة دراسة اتفاقيات شركة الكهرباء مع البلديات

لتتناسب مع العدالة والامكانيات المادية للبلديات .

وزارة البريد والاتصالات :

ونظراً للأهمية القصوى للخدمة الهاتفية لا سيا في المناطق البعيدة

١ ـ فانني أطالب بالمزيد من تعميم تلك الخدمات الهاتفية وأطالب مثلا بايصال الخدمة الهاتفية الى قرية الالمانية والقصبات علما بأن عدد سكانها يزيد على الالف نسمة .

٢ ـ ان المقسم الحالي لقريتي البصة وعراق الامير بخطوطه المحدودة فانه لا يفي بالحد الادنى من الخدمة الهاتفية وأطالب بزيادة الخطوط تمهيدا لجعل الخدمة الهاتفية مباشرة ، علما بأن سكان القريتين المذكورتين وما حولهما يزيد على الاربعة الاف نسمة .

٣ ـ تزويد منطقة ناعور بخطوط هواتف اضافية تخدم كافة الاحياء من بلدة ناعور اذ أن هناك عدداً من الاطباء لا توجد لديهم هواتف مثلا .

وزارة المالية :

١ ـ ان كثيراً من الاراضي الزراعية معطلة لكثرة الشركاء وتعذر افرازها نظرا لان الحد الادنى هو عشرة دونمات والمطلوب السماح بالافراز لاربعة دونمات مثلا وذلك تجنبا لتعطيل الارض وما ينجم عن ذلك من اشكالات بين المواطنين .

٢ ـ قامت دائرة الاراضي والمساحة باستملاك طرق رئيسية ونافذة من عدة مدن وتطالب الوزارة بقيمة التعويضات من البلديات المعنية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر بلدية مرج الحمام وبلدية ناعور ، فانني أطالب بأن تقوم وزارة الاشغال العامة بالتعويض اللازم لان الطرق النافذة لا تخص تلك البلديات ولا تتحمل موازناتها التعويضات الباهظة لذوي الممتلكات .

وزارة الداخلية :

١ ـ نظرا لاتساع منطقة قضاء وادي السير وترامي أطرافها وكثرة عدد سكانها وتشابك قضاياها الحياتية المختلفة وعلاقة تلك القضايا بمستوى معين من الدوائر الحكومية والتخفيف عن مراكز الوزارات في العاصمة ومحافظة العاصمة وتوفيرا لاوقات الحكومة والمواطنين ، فانني أطالب بتحويل قضاء وادي السير ليكون بدرجة لواء وبما يتبع ذلك من تغييرات في الدوائر والاجهزة الحكومية ، ولا بد أن أذكر بأن قضاء وادي السير يمتد من الناحية الغربية مثلا إلى مشارف الأغوار بما يحتوى من قرى ومدن وعشائر . . . الخ .

٢ ـ هناك مطالب تعتبر ضرورية ألا وهي :
المطلب الاول العدول عن نقل المركز الامني الموجود في وادي السير منذ زمن

بعيد وذلك للحاجة الماسة له ببلدة وادي السير القديمة التي تتصل بها الضواحي الغربية ومناطق عشائرية وقروية كثيرة وذلك تسهيلاً لسرعة تلاشي الحواد ث المؤسفة كالتي حصلت موخرا والمطلب الثاني في ايجاد مركز أمني في منطقة عراق الامير والبصة وذلك كما يعلم معالي وزير الداخلية ما جرى من اشكالات عشائرية مؤسفة في تلك المنطقة .

أما المطلب الثالث وهو بناء مركز الدفاع المدني في بلدة مرج الحمام ، علما بان الارض متوفرة وذلك للاهمية القصوى .

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية :

لا شك أن مهام وزارة الاوقاف جليلة في بناء المساجد والصروح الثقافية وكل ما يتعلق بعقيدتنا السمحة ولذلك فانني أتمنى على وزارة الاوقاف أن تساهم مساهمة فعالة لبناء المساجد في الاماكن والقرى النائية والبعيدة عن المدن الرئيسية عموما ، وهناك بعض القضايا التي تتعلق باستعمال وايجاد المقابر ، مثل ايجاد الحلول المناسبة لمقابر بلدة وادي السير القديمة اذ أن هناك أراض تحت تصرف وزارة الاوقاف يمكن استعمالها كمقبرة جديدة وأتمنى على الوزارة الاسراع بايجاد الحل المناسب لهذا الموضوع وكذلك بناء مسجد في قرية الدبة وأبو السوس والرجاجة ، علما بأن الارض متوفرة .

وزارة الشباب :

أود ان اقرر حقيقة ان مخصصات الوزاة لا تتناسب مع مهام ودور الوزارة تجاه الشباب عماد المستقبل لهذه الوطن فاطالب بدعم هذه الوزارة لتقوم بواجباتها الهامة . أما ما يخص دائرتي الانتخابية فانني أطالب بتعميم المرافق الرياضية في بلدة صويلح ووادي السير وناعور وأم البساتين . . . الخ .

وزارة الثقافة :

ان وزارة الثقافة يجب أن تكون عامة لجميع مناطق المملكة لا أن تقتصر على بعض المرافق الثقافية في العاصمة مثلا ، ولذلك فانني أطالب هذه الوزارة ان تتولى ايجاد القاعات والمكتبات العامة وتعميمها والاعتناء بالثقافة ، لا سيما تثقيف شباب المجتمع ، فانني أطالب بايجاد قاعات للاجتماعات العامة ومكتبات في بلدة صويلح وتلاع العلي ووادي السير ومرج الحمام وناعور . . . الخ وذلك تعميما للنشاط الثقافي والوعي القومي على مختلف مناحي الحياة .

وزارة التعليم العالي :

ان ضواحي العاصمة لهي واقعة تحت ظلم التسميات فمجرد إسباغ اسم العاصمة على المحافظة يعطى انطباعا بأنها كلها تنعم بما تنعم به قصبة العاصمة من تسهيلات وخدمات للسكان العاملون والطلاب الى غير ذلك من أمور ، ولهذا فانني أطالب ان تختلف النظرة الى الضواحي عن عمان العاصمة ، فمثلا كأن تخصص نسبة من البعثات الدراسية لابناء

نضاء وادي السير ، قضاء ناعور وأم البساتين ... الخ وكذلك توزيع مقاعد القبول في الجامعات الحكومية لتشابه غيرها من المناطق البعيدة والفقيرة ذات الخدمات المحدودة .

وزارة التربية والتعليم :

نظرا للأعداد المتزايدة من الطلبة أطالب بما يلي :

١- بناء مدرسة أساسية واحدة للاناث وواحدة للذكور بمنطقة بيادر وادي السير.
٢- بناء مدرسة أساسية في حي القيسية - وادي السير القديمة - .
٣- بناء مدرسة أساسية للبنات في عراق الأمير ، لا سيما وان الارض متوفرة ومستهلكة منذ عام ١٩٩٢ ، علما أنه لا يجوز الاستمرار باستئجار المدرسة الحالية والتي تتكون من عدة مخازن متفرقة طويلة أبوابها على الشارع العام دون نوافذ أو دورات مياه . . . الخ .
٤- التوسع في مدرسة الفقهاء - البصة - وفتح صفوف علمية بها وكذلك توسعة مدرسة وادي الشتاء لتستوعب الأعداد المتزايدة من الطلاب لا سيما الصغار منهم وكذلك فتح مدرسة بنات في قرية الحامدية البعيدة عن قرية عراق الأمير وبناء مدرسة في قرية الالمانية والقصبات.

وزارة الصحة :

نظرا للأهمية القصوى من النواحي الصحية وتلبيتها لحاجات السكان بيسر وسهولة وسرعة في التلبية لعلاج المرضى والوقاية المستمرة من الأمراض ، فانني أطالب بتوسيع القاعدة الصحية وايجاد مراكز صحية شاملة تفي بحاجات المجتمع المحيط بها ، فمثلا أطالب ببناء مركز صحي شامل في المواقع التالية :

- بلدة وادي السير القديمة .
- منطقة عراق الأمير والبصة ، مع تخصيص طبيب دائم وقابلة قانونية مرحليا .
- بلدة مرج الحمام وناعور .

هذا بالاضافة الى مراكز الأمومة والطفولة.

آملا من الحكومة الرشيدة أن تأخذ هذه المطالب بعين الاعتبار لمالها من أهمية تعود بالنفع على المواطنين ضمن هذه الدائرة .

والله يرعى المسيرة الخيرة في ظل قائدها جلالة الملك المعظم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد عبد موسى النهار ، الكلمة الأن للدكتور هاشم الدباس والمتحدث الذي يليه الدكتور راتب السعود .

الدكتور هشام الدباس :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

السيدة والسادة اعضاء مجلس النواب

المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية لا بد من القول على أن جميع الدول المتطورة ، على اختلاف انظمتها متفقة على ان يسير نشاطها المالي وفقاً لبرنامج محدد بصورة دقيقة حيث يشمل مجموع نفقات الدولة وايراداتها التي تقررها لمدة سنة وتفصّلها في بيانات تقترن بموافقة السلطة حيث يطلق على هذا البرنامج اسم الموازنة العامة للدولة والتي تعتبر بمثابة المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطها في جميع الحقول ، وعليه ونحن نبحث في هذا المجلس مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩٤ فاننا نبحث ونصادق على الخطة المالية والأساسية لتنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ وذلك بما يحقق أهداف هذه الخطة في تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مقدار ٦,٥٪ سنويا وتخفيض العجز في الموازنة العامة قبل المساعدات بحيث لا يتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي في نهاية الخطة هذا بالاضافة الى تخفيض المديونية الخارجية وما يتبع ذلك من تخفيض فوائد الدين الخارجي هذا وعلاوة على تخفيض البطالة وزيادة الناتج المحلي وبالتالي تحسين مستوى المعيشة على الصعيد الأردني وانطلاقا من ذلك فانه لا يسعني إلا ان أتقدم بالتقدير للحكومة رئيساً واعضاء على الجهد المبذول في اعداد مشروع قانون الموازنة والخطاب للعام ١٩٩٤ كما واتقدم بالشكر لزملائي اعضاء اللجنة المالية على ما بذلوه من جهد متواصل في دراسة وتحليل المشروع من خلال سبعة عشر اجتماعا الأمر الذي نتج عنه جملة الملاحظات المهمة كما أوردها التقرير الذي تلي على مسامعكم من مقرر اللجنة المالية آملا من زملائي رئيس واعضاء اللجنة المالية العذر فيما سأذكره من ملاحظات على مشروع القانون ذلك انني أحد اعضاء هذه اللجنة ومتفق تماما في كل ما ورد في التقرير المالي والتوجيهات التي أوردوها ولعل المبرر لكلمتي هذه هو اثراء النقاش حول هذا البرنامج المالي تحقيقا للروح الديمقراطية التي ينعم بها بلدنا ، آملا في الوقت نفسه ان يتسع صدر الحكومة للملاحظات التالية :

أولا : ان الادارة المالية في أردننا الغالي لا تزال تتبنى أسلوب موازنة البنود وهو أسلوب قديم عفا عليه الزمن ولا يعطي صورة حقيقية عن الأنشطة التي تقوم بها الدولة حيث يتم تصنيف النفقات حسب مواد الانفاق بصورة مفصلة تحت كل وحدة تنظيمية سواء كانت وزارة أو مؤسسة أو دائرة او حتى برنامج او مشروع ومواد الانفاق هذه تشير الى المدخلات في النظام المالي مثل رواتب الموظفين وأجور العاملين وايجارات المباني التي تشغلها الأجهزة الحكومية والاجهزة والالات والأثاث الذي تشتريه الوزارات والدوائر الحكومية المتعددة وبالتالي فان

بنود الانفاق تبين ما تنفقه الدولة على موظفيها وما تدفعه ثمنا للأشياء والمستلزمات التي تشتريها ولكنها لا تدل على مستوى الاداء او طبيعة النشاط الذي تمارسه الاجهزة ولا تساعد في التعرف على الأهداف والغايات التي تبغي الحكومة تحقيقها من رواء ذلك الانفاق. وعليه فقد بات من الضروري تحديث هذا النظام وتطويره تدريجيا الى نظام موازنة تتلائم مع تطلعات المملكة في تحقيق اهداف التنمية وتنفيذ المشاريع الطموحة المدرجة في خطة التنمية التأشيرية ٩٩٣ ـ ٩٩٧ وهذا يعني ان تبادر الادارة المالية في بلدنا الانتقال من مرحلة موازنة البنود إلى مرحلة موازنة البرامج (Program budgeting) أو النظام المتكامل الذي يطلق عليه اسم نظام التخطيط والبرمجة والموازنة Planning , Programming Budgeting system ولضمان نجاح عملية تطوير نظام الموازنة وتحويله الى موازنة برامج فانه يترتب على الادارة المالية في المملكة ان تباشر في القيام ببرامج تدريبية واسعة وبشكل خاص في ادارة المشاريع والتخطيط والبرمجة ومحاسبة التكاليف وغيرها من الميادين وذلك بهدف اعداد كوادر مؤهلة من الموظفين القادرين على اجراء التغييرات المناسبة في النظام المالي والمحاسبي وعلى تطبيق الأسس الحديثة في اعداد الموازنة وتنفيذها بحيث تتحول الموازنة العامة الأردنية بأكملها من موازنة بنود تقليدية الى موازنة برامج حديثة .

ثانيا : على الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على الايرادات المحلية في مشروع الموازنة الكبير الذي طرأ على الايرادات المحلية في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ حيث بلغت هذه الايرادات ما يقارب ١٢٧٦ مليون دينار بحيث غطت نسبة ٨٥٪ من الأرقام الواردة في مشروع الموازنة إلا ان هناك عجزاً تمت معالجته عن طريق المساعدات الخارجية والحصول على القروض السهلة حيث بلغ هذا العجز ٤٥٦ مليون دينار تمت معالجته عن طريق أسلوب موازنة التمويل وهي عبارة عن الأقراض والاقتراض والمنح والمساعدات. وفي يقيني ان على الحكومة ان تعالج هذه الفجوة اما بضغط النفقات العامة وذلك عن طريق تفعيل دور ديوان المحاسبة في فرض رقابة صارمة وشاملة على جميع نفقات الدولة وايراداتها بما في ذلك المؤسسات العامة التي لا تخضع حتى هذه اللحظة الى رقابة الديوان مثل البنك المركزي وفي هذا الاطار أود أن

أقول أن محافظ البنك المركزي يرفض وباصرار ولمدة إشغالي لوظيفة رئيس ديوان المحاسبة بالسماح لموظفي الديوان بالمراقبة على هذه الأموال العامة مخالفاً بذلك الدستور الأردني وقانون ديوان المحاسبة . وقد راجعت أثناء قيامي بواجبي جميع رؤساء الوزراء بما فيهم دولة الرئيس ، ولكن كنت أجد دائماً آذاناً صامّة . وغيره من المؤسسات الاخرى كما يتطلب الأمر ان تبادر الأجهزة الحكومية الى ترشيد الانفاق خاصة فيما يتعلق بالأثاث الفاخر والسيارات الفارهة ذات اللوحات الحمراء التي تجوب الشوارع والطرق في جميع انحاء المملكة دونما مسائلة ، وغني عن القول اننا بحاجة الى ضبط الانفاق ليس فقط من منظور تقليص الفجوة بين ايراداتنا ونفقاتنا بل ايضا من وجهة النظر الاقتصادية لتلافي الأثار السلبية الناجمة عن الزيادة في الانفاق والمتمثلة بنقص القوة الشرائية للدينار وارتفاع مستوى الأسعار حيث أصبح التضخم وارتفاع الاسعار مشكلة متفاقمة تهدد ذوي الدخل المحدود وهم الشريحة الكبرى في مجتمعنا فتنقلهم الى شريحة الفئات الفقيرة كما هو واضح بالنسبة للعاملين في الأجهزة الحكومية اما بالنسبة للطبقات الفقيرة فان الاثار السلبية لزيادة الانفاق سوف تنقلهم إلى الدرك الأسفل من شريحة الفقر المدقع وعليه فانني أطلب من الحكومة ان تتبنى سياسة حازمة بخصوص ظاهرة ارتفاع الأسعار وذلك عن طريق تبني برنامج وطني لتحديد أسعار السلع الضرورية المتواجدة في السوق الأردني بحيث لا يستطيع التاجر ان يشارك الموظف في لقمة عيشه من جهة ثانية فانه اذا كان لا بد من زيادة الانفاق العام فانني أرى ان بتوجه الانفاق في سبيل تنمية الموارد الطبيعية زيادة الكفاية الانتاجية لهذه الموارد الأمر الذي يحقق الاستقرار في مستويات الائتمان والاستهلاك والعمالة هذا علاوة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل .

ثالثا : مشكلة البطالة والفقر : مع ايماني وتقديري البالغين للأهمية التي أولتها الحكومة لمشكلة البطالة والفقر في الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ من خلال ادراج هذه المشكلة المتفاقمة ضمن الأهداف الرئيسية التي تسعى الحكومة الى التغلب عليها وذلك من خلال توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية القادرة على توليد الدخل وفرص العمل وبالتالي تخفيض نسبة البطالة الى ٩,٦٪ في السنة

الأخيرة من الخطة يضاف إلى ذلك ما تبذله الحكومة في محاربة الفقر وحماية الفئات الأقل حظاً عن طريق توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لها إلا انني ارى ان هذه المشكلة تزداد حدة سنة بعد سنة بل يوما بعد يوم هذا فضلا عن الأثار الاجتماعية السلبية الناجمة عنها والتي ادت وتؤدي الى زيادة معدلات ارتكاب الجريمة عند العاطلين عن العمل والفقراء وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي لابناء هذه الفئة يضاف الى ذلك زيادة معدل الهجرة من الريف الى المدن وما يتبع هذه الهجرة من آثار سواء في اخلاء الريف من القوى البشرية العاملة وتعطيل عنصر هام من عناصر الانتاج أو زيادة الضغط المالي على المدن نتيجة زيادة تقديم الخدمات من مياه وكهرباء وتعليم . . . الخ .

ومع عدم اعتقادي بصحة الرقم الذي أوردته الخطة الاقتصادية من ان خط الفقر المدقع يبلغ ٨٩ دينارا شهريا للأسرة المكونة من ٧,٢ فرداً وان نسبتها تصل الى ٦,٦٪ في سنة ١٩٩٢ وان خط الفقر المطلق يحدد بدخل شهري يبلغ ١١٩ دينار للأسرة التي تدفع ايجاراً ومتوسط عدد أفرادها ٦,٨ فرداً وان نسبتها تصل الى ٢١,٣ وذلك وفق احصائيات ١٩٩٢ فانني أكاد اجزم بأن دخل الاسرة الذي يتكون من ثلاثمائة دينار شهرياً والتي تقطن المدن وتدفع ايجارا ويبلغ عدد أفرادها ٦,٨ فردا يمكن تصنيفها في الوقت الراهن ضمن خط الفقر المطلق وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسبة عدد السكان الذين يعيشون ضمن شريحة الفقر المطلق ولعلني لا أبالغ اذ قلت ان طبقة الموظفين بشكل عام أصبحت من ضمن شريحة الفقر المطلق .

هذا وعند تعرضي لمشكلة الفقر فانه لا بد من التعرض الى أسبابه وموجباته حيث لا يختلف اثنان من أن السبب الرئيسي للفقر هو البطالة وانهما أي البطالة والفقر وجهان لعملة واحدة ، ومع تقديري البالغ لجهود الحكومة في سعيها لتخفيض نسبة البطالة في سنة ١٩٩٣ الى ١٣٪ كما ورد في خطاب الموازنة اذ بلغ عدد العاطلين بلغة الأرقام ١٢٧,٠٠٠ عاطل عن العمل واذا ما أضفنا الى هذا الرقم ٥٠ الف عامل يدخلون الى سوق العمل سنوياً لتبين لنا عدد العاطلين عن العمل سيزداد الى ١٧٧,٠٠٠ في سنة ١٩٩٤ الأمر الذي يتطلب معالجة هذه المشكلة عن طريق خلق فرص عمل جديدة عن طريق الاستثمارات الجديدة وعليه فانني أعتقد بأنه يترتب على الحكومة الاتجاه نحو تمويل المشاريع قليلة التكاليف وكثيفة العمالة بهدف تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل بأقل كلفة رأسمالية ممكنة على أن تكون هذه المشاريع مدروسة بشكل جيد وذات جدوى اقتصادية من حيث كونها تشغل أكبر عدد ممكن من العمالة

المحلية.

بناء على ما سبق فان على المؤسسات الحكومية المختلفة بما فيها صندوق المعونة الوطنية وصندوق التشغيل تحديد الأسر الفقيرة التي عندها المقدرة والرغبة في ادارة مشروع انتاجي صغير وذلك من ضمن الأسر التي تتلقى حالياً معونات شهرية متكررة وكذلك الأسر التي تقدمت بطلب المعونة وتم تأجيل أو رفض طلبها ومن ثم دراسة المشاريع المقترحة من قبل هذه الأسر واسداء المشورة الفنية وبالتالي اعطاء القروض لها ثم الاشراف على اقامة المشاريع المقترحة من الأسر الفقيرة اضافة الى الارشاد المتواصل طيلة سداد القرض ، لذا فانني أقترح على الحكومة الى المبادرة الى تقديم القروض عبر مؤسساتها المتخصصة لتمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة في الريف والبادية الى الأسر الفقيرة حيث تكون قروضاً ميسرة تكفي لكافة مستلزمات المشروع وبدون فوائد ولمدة زمنية مناسبة كأن لا تقل فترة السداد عن خمس سنوات بعد فترة سماح لا تقل عن سنتين مثلا وحسب طبيعة كل مشروع حتى يستطيع المقترض من الاحساس بالفائدة التي يجنيها من مشروعه وإذا كانت النفقات الرأسمالية في مشروع قانون الموازنة الحالي تبلغ ٣٥٨,٦٧٥,٠٠٠ دينار أليس لدينا الاستعداد لرصد حوالي سدس هذا المبلغ لضبط مشكلة البطالة والفقر علما بأن رصد ٦٠ مليون دينار سنويا كقروض لتمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة للأسر الفقيرة كفيل بخلق ٤٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة هذا بالاضافة إلى زيادة الانتاج المحلي وتقليل الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي .

رابعا : مشروع قانون ضريبة المبيعات :

نظرا للجدل القائم حول الأخذ او عدم الاخذ بضريبة المبيعات وذلك بسبب الآراء المختلفة بين الجانب الحكومي الذي هو مع تطبيع الضريبة كجزء من سياسة التصحيح الاقتصادي وغير الحكومي والذي له تحفظات كثيرة على هذه الضريبة والمتمثل في كل من غرفتي تجارة وصناعة عمان اللتان تعارضان مشروع القانون كما ورد من الحكومة ونشرته الصحف المحلية اذ تطالبان بأن تكون هذه الضريبة من ضمن حزمة اصلاح ضريبي شامل بحيث لا تثقل كاهل المواطن ولا تؤدي الى ركود اقتصادي يزيد من حجم البطالة ويؤثر على الأمن الاقتصادي وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة وحدتها لذوي الدخول المتدنية .

ومع ادراكي وتفهمي الى وجهة نظر الحكومة من ان ضريبة المبيعات هي جزء من برنامج التصحيح الاقتصادي وحجر الزاوية في برنامج الاصلاح الضريبي ومن ان المصادقة على مشروع القانون سوف يمكن الأردن من اعادة جدولة ديونه الخارجية مع كل من نادي باريس ونادي لندن بناء على دعم من صندوق

النقد الدولي هذا علاوة على الزيادة المتوقعة في الايرادات الحكومية مما يمكن الأردن من تقليص فجوة العجز في موازناتها السنوية القادمة أقول رغم كل ذلك فان أخشى ما أخشاه هو ان تؤثر ضريبة المبيعات على معيشة المواطنين بشكل عام وذوي الدخول المتدنية أو المحدودة بشكل خاص ذلك لأن ضريبة المبيعات هي ضريبة غير مباشرة وهي من حيث الوظيفة تعتبر ذات مساس بالطلب الكلي على السلع والخدمات وذلك من منطلق التأثير السلبي لهذه الضريبة على المستوى العام للأسعار مما يقلل من القوة الشرائية للمستهلكين خاصة ذوي الدخل المحدود ولذلك فان الآثار الاجتماعية الناجمة عن الافرازات السلبية الاقتصادية لهذه الضريبة تؤدي الى زيادة شريحة الدخول المتدنية جنبا الى جنب مع التأثير السلبي على تراكم الثروة وبالتالي انخفاض فرص التوسع والاستثمار مما ينجم عنه آثار سلبية على زيادة فرص العمل وانخفاض معدلات البطالة .

على أنه من جهة اخرى ونظراً لعلاقات الأردن المالية والاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية مما يترتب علينا ان لا نقطع شعرة معاوية معها فأرجو ان يقر القانون بعد اجراء التعديلات اللازمة عليه بحيث لا يسيء تطبيقه بأي مقدار الى اقتصادنا الوطني بشكل عام والى صناعاتنا بشكل خاص وعلى ارتفاع تكاليف المعيشة للمواطنين.

خامسا : أما على صعيد محافظة البلقاء التي أتشرف بتمثيلها في هذا المجلس الكريم فانني أرجو من الحكومة ان تعمل على تحقيق الاحتياجات التالية مشاركاً معي في هذه الرؤيا إخواني السيد سمير قعوار والدكتور فوزي الطعيمة .

١ . وإن كان ترديد وإشارة لما قاله الاستاذ علي الشطي تقديراً لما لمدينة السلط ومدرستها الثانوية من تراث علمي وأدبي حيث خرّجت المئات من الرجال الأوفياء والذين تقلدوا المراكز الحساسة وقدموا اجّل الخدمات من أجل رفعة الوطن فلا أقل ان يكون في مدينة السلط جامعة تكون توأماً لمدرسة السلط الثانوية في مساهمتها بتخريج الكوادر البشرية المؤهلة، خاصة وان المحافظة ذات كثافة سكانية مما يوفر على ابناءها مشقة السفر الى الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة المنتشرة في شتى مدن المملكة. وانني بهذه المناسبة لأتقدم باسم أبناء محافظة البلقاء على التجاوب الذي أبداه رئيس الحكومة الدكتور عبد السلام المجالي بدراسة موضوع انشاء الجامعة واخراجها لحيز الوجود كما ولا يفوتني أن أشكر إهتمام معالي وزير التعليم العالي الدكتور سعيد التل بهذه الجامعة .

٢ . لقد تأخر انجاز مشروع المدينة الرياضية في مدينة السلط في حين تم تشييد مدن

رياضية عديدة في المملكة لذلك آمل من الحكومة أن توعز الى الجهات المعنية باكمال مرافق المدينة الرياضية التالية :

أ ـ القاعة المغلقة التي وعدت وزارة التربية ببنائها شريطة تخصيص الأرض وقد سجلت بلدية السلط الأرض باسم وزارة التربية وباشر المتعهد العمل إلا أنه توقف منذ سنتين .

ب ـ شق وتعبيد الطرق المؤدية الى المدينة الرياضية .

جـ ـ انجاز موقف السيارات .

٣. العمل على اخراج قانون المحافظة على التراث المعماري الى حيز الوجود وذلك حفاظاً على تراث مدينة السلط .

٤. رصد المخصصات اللازمة لدعم بلدية السلط في معالجة اخطار الانهيارات التي تهدد احياء بكاملها .

٥. انشاء مبنى جديد لمحافظة البلقاء في القطعة التي تم استملاكها لهذه الغاية ، حيث يعد الموقع الحالي مشكلة للمواطنين من حيث الوقوف لسياراتهم هذا علاوة على ان مساحة المبنى أصبحت غير مناسبة للمحافظة واننا نتمنى على معالي وزير الداخلية الذي نقل مخصصات بناء هذه المحافظة ثلاث مرات إلى أماكن أخرى أن تعاد هذه المخصصات لاقامة ذلك المبنى باذن الله .

٦. العناية بواقع السياحة في مدينة السلط والاهتمام ببعض المواقع ذات القيمة السياحية والعمرانية ومنابع المياه مثل عين حزير ، وعين الجادور والمنزل الذي قطنه مؤسس المملكة المغفور له جلالة الملك عبد الله بن الحسين .

٧. الاهتمام بقطاع الشباب ودعم مستوياتهم الثقافية والرياضية وخاصة فيما يتعلق بنادي السلط الرياضي الذي ينقصه الكثير من التجهيزات والمستلزمات الرياضية .

٨. الاسراع في المباشرة بانشاء المدينة الصناعية الجديدة في منطقة بطنا وذلك لما لهذا المشروع من مردود اقتصادي تنعكس آثاره على ابناء المدينة ويساهم جزئياً بحل مشكلة البطالة التي يعاني منها القطاع الشبابي هذا علماً بأن للمدينة الصناعية أراضي متملكة بحوالي ٢٠٠ دونم .

٩. ان تقوم مؤسسة المتقاعدين العسكريين بانشاء بعض مشاريعها في مدينة السلط وذلك نظرا لكثافة وارتفاع نسبة المتقاعدين العسكريين خاصة والمتقاعدين المدنيين على وجه العموم .

١٠. زيادة حصة بلدية السلط من عوائد المحروقات وذلك لتمكين البلدة من شق الشوارع التي تخدم المواطنين والتي تبلغ نسبة الشوارع الغير مفتوحة أكثر من ٣٠٪ وذلك حسب المخطط العام للمدينة.

١١. تطوير الخدمات الصحية في المركز الصحي في عين الباشا وذلك لاستيعاب الحالات المرضية في حوض البقعة وعين الباشا بحيث يحول الى مستشفى وكذلك إتمام وتجهيز مستشفى داميا حيث أنه رصد له ٣٠٠,٠٠٠ دينار في الباب الثاني وربما لا تتحقق هذه المخصصات لهذا المبنى في هذه السنة ، نتأمل عكس ذلك.

١٢. الاهتمام بتعبيد الشوارع في مخيم البقعة حيث يعاني قاطنوا المخيم والسيارات من صعوبة السير على هذه الطرق في فصل الشتاء .

١٣. ان تقوم دائرة الجوازات العامة والأحوال المدنية بفتح مكاتب لها في حوض البقعة لخدمة المواطنين في هذه المنطقة .

١٤. الاسراع في إكمال الطريق الدائري الذي يسمى طريق الكاؤلين في الفحيص .

دولة الرئيس

السيدة والسادة الزملاء الاكارم

أخيراً وبكل الأمانة والثقة والقناعة أتقدم بالشكر للحكومة على هذا الانجاز في قانون الموازنة لسنة ١٩٩٤ والذي يلبي الحد الأدنى الممكن للطموحات والأهداف الوطنية كما أكرر شكري لزملائي أعضاء اللجنة المالية على التقرير المالي الرصين وأرجو من الله أن يحفظ مليكنا المفدى قائد الوطن وأمين الأمة ورائدها ويحفظ سمو ولي عهده الأمين الحسن المعظم.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور هاشم الدباس ، الكلمة الأن للدكتور راتب السعود والمتحدث الذي يليه السيد محمد داودية

الدكتور راتب السعود :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابتداءً أرجو أن أوضح بأنني أتفق مع كلمة جبهة العمل الوطني التي أنا عضو فيها والتي سيلقيها غداً الزميل عبد الهادي المجالي .

الحمد لله وكفى ،

والصلاة والسلام على رسوله الذي اصطفى وبعد ،

دولة الرئيس ،،،

حضرات الزملاء المحترمين ،،،

فلا يسعني إلا ان أتقدم بالشكر أجزله الى الزملاء رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة المالية على ما قاموا به من جهد في اعداد تقريرهم حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ . كما وأشكر الحكومة التي أشرفت على اعداد هذا المشروع وأخص بالذكر معالي وزير المالية ووزارة المالية ودائرة الموازنة العامة .

ولّما كان مثل هذا القانون على درجة من الأهمية لا يعدله أو يفوقه إلا قانون التربية والتعليم ، حيث أن الأول يُعنى بغذاء البطون

والثاني يُعنى بغذاء العقول ، كان لا بد من تمحيصه والتدقيق فيه واثراء بنوده في المناقشة بغية أن يظهر على أكمل وجه . ومن هنا تأتي قيمة الانتماء للوطن بأن يكون النقد بناء يهدف التصويب والاصلاح لا أن يكون النقد هجوماً بهدف القدح أو العدسات أو الصفحات . ومن هنا تأتي قيمة الحرص على أمن هذا الوطن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، بأن يسهم كُلٌ حسب اختصاصه وخبرته و "ما فتح الله عليه" في تطوير واصلاح وتقديم المشورة لسياسات الحكومة وبرامجها ، وصدق رسولنا الكريم اذ يقول : "أنت على ثغرة الاسلام فلا يؤتين من قبلك" .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

يلاحظ أن الاقتصاد الأردني قد حقق نمواً مضطرداً خلال عام ١٩٩٣ بلغ بالاسعار الثابته حوالي (٦٪) وهو أعلى من معدلات النمو العالمية لهذا العام وأعلى كذلك من معدلات النمو في الدول المجاورة . وبالرغم من ذلك فان نسبة التضخم كانت معتدلة وضمن الحدود المقبولة حيث بلغت (٤,٥٪) كما شهدت البطالة تراجعاً من (١٨٪) في الأعوام السابقة إلى (١٣٪) عام ١٩٩٣ . كما ان الحكومة استطاعت ان تحقق وفراً في الموازنة الجارية بلغ (٢٩٧,٣) مليون دينار بينما قُدّر في الموازنة السابقة بمبلغ (٢٣٧,٥) مليون دينار ، وهذا شيء ايجابي يُسجل لها فيما يتعلق بأحد أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي وهو ضغط الانفاق الحكومي . على أنني سأعرض بعض الملاحظات على مشروع قانون الموازنة معتقداً أن الأخذ بها سيجعل المشروع أكثر دقة ، وسيظهر الحكومة أكثر عدالة . وسوف تأتي مناقشتي لمشروع قانون الموازنة تحت أبواب رئيسة ثلاث : أما الأول فهو ملاحظات عامة حول السياسة الاقتصادية للمملكة كما عكسها مشروع هذا القانون ، وأما الثاني فهو حول اقليم الجنوب ، أما الثالث فهو حول الجزء المخصص لدائرتي الانتخابية/ محافظة الطفيلة .

أولا : ملاحظات عامة حول السياسة الاقتصادية للمملكة :

١. ان مشروع قانون الموازنة العامة ما هو إلا خطة قصيرة الأجل يجب أن تحدد أهدافها بشكل واضح ومحدد أما في مشروع قانون الموازنة أو في خطاب مشروع القانون بعيداً عن الأهداف الفضفاضة العامة والعائمة مثل زيادة معدل نمو الاقتصادي وتقليل الانفاق الحكومي الى غير ذلك من أهداف عامة لا تدعمها الأرقام ، والموازنة تعتمد الأرقام وأنا أعرف أن دولة الرئيس يعشق بعد الحقائق والأرقام.

ان الملاحظ على مشروع القانون هو غياب مثل هذه الأهداف المحددة ، أذكر منها على سبيل المثال : تخفيض حجم ظاهرة الفقر الى نسبة محددة ، تخفيض حجم البطالة الى نسبة كذا ، تخفيض حجم العجز الى نسبة معينة . ان مثل هذه الأهداف المحددة غير واضحة في مشروع قانون الموازنة ولا في خطاب المشروع ، وإذا لم تكن أهدافنا واضحة ومحددة فاننا نسير على غير هدى .

ان تحديد الأهداف يعني بأن لدينا خطة وطنية للقضاء على ظاهرة الفقر ومشكلة البطالة ومشكلة عجز الموازنة عبر الثلاث مشكلات الرئيسية التي نواجهها وبعكس ذلك فلا يستطيع أحد منا ولا حتى الحكومة أن يعرف متى ستُحل هذه المشكلات الرئيسة .

٢. يلاحظ ارتفاع نسبة الانفاق الكلي الخاص والعام الى الناتج المحلي الاجمالي ، حيث بلغت عام ١٩٩٢ (١١٦,٥٪) حسبما تشير إليه النشرة الاحصائية للبنك المركزي الأردني لشهر تشرين أول ١٩٩٣ في صفحة (٧٩) ، تراجعت عام ١٩٩٣ الى (١١٣,٣٪) أي بمقدار (٣٪) حسبما أشار اليه خطاب الموازنة في الصفحة الثالثة .

على ان هذه النسب (١١٣,٣٪) ما تزال مرتفعة جداً ، وهذا يعني أن الناتج المحلي الاجمالي لا يكفي للاستهلاك الخاص والعام ، وهي ظاهرة سلبية وخطيرة في وضعنا الاقتصادي ، وذلك اننا نستهلك أكثر مما ننتج باختصار كأننا موظف دخلة ١٠٠ دينار ويصرف ١١٦ دينار .

ومما يعزز ذلك هذا النمط المخيف من الادخار السالب الذي بدأ يشهده الاقتصاد الأردني في عقد التسعينات ، فقد بلغ الادخار السالب (من الدخل القومي المتاح) عام ١٩٩٢ ما قيمته (-٣٢٣) مليون دينار . وعلى ضوء استقراء هذه الأرقام فانه يتوقع ان يستمر هذا النمط السالب الذي أرجو ان توضع حلول حازمة حياله .

٣. خلافا لما أورده تقرير الموازنة بأنه لا عجز في الموازنة وقد تكون هذه المعلومة مكررة عند بعض الزملاء سبقوني وسيلحقون ، فقد كان هنالك عجز بلغ حوالي (٣١٦,٥) مليون دينار . لقد بلغ مجموع الايرادات حوالي (١٤٢٥,٧) مليون دينار ، بينما بلغ مجموع النفقات الجارية والرأسمالية وأقساط القروض المحلية والخارجية حوالي (١٧٨٧,٢) مليون دينار ، ويشكل الفارق بين الرقمين والذي يبلغ (٣٦١,٥) مليون دينار العجز الفعلي في الوازنة وأنا أعتقد أن من مصلحتنا السياسية أن نقول أن بالموازنة عجز لا أن نظهرها بأن لا عجز بها .

٤. لقد وعد معالي وزير المالية في خطاب قانون الموازنة في الصفحة (١٣) بأنه

سيقدم لمجلس النواب وقبل نهاية عام ١٩٩٣ موازنات المؤسسات العامة ضمن مجلد واحد ، ولكن مع بالغ الأسف لم يصلنا شيئا ليس هذا وهو المهم برأيي .

ان الأهم من ذلك ان هذا المجلد لن يشتمل على موازنات كافة المؤسسات الحكومية المستقلة اعتماداً على ما كان يتم في الأعوام السابقة . اللهم ان كان لهذه الحكومة توجه جديد . فان حصل ذلك فاني أوجه الشكر للحكومة سلفاً على هذا التصويب ، وان استمر الحال على ما كان فاني أطالب ان يشتمل ذلك المجلد "الوعد" على موازنات كافة المؤسسات الحكومية المستقلة ، والتي أذكر منها :

١ . المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي .
٢ . دائرة الاستثمارات السياحية .
٣ . الجامعة الأردنية .
٤ . جامعة اليرموك .
٥ . جامعة مؤتة .
٦ . جامعة العلوم والتكنولجيا .
٧ . جامعة الزرقاء .
٨ . جامعة آل البيت .
٩ . الجمعية العلمية الملكية .
١٠ . المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا .
١١ . مستشفى الجامعة الأردنية .
١٢ . البنك المركزي الأردني .
١٣ . سوق عمان المالي .
١٤ . بنك تنمية المدن والقرى .
١٥ . الملكية الأردنية/ ولندق عالية .
١٦ . صندوق التنمية والتشغيل .
١٧ . مؤسسة المدن الصناعية .
١٨ . مؤسسة الاقراض الزراعي .
١٩ . مؤسسة تنمية أموال الأيتام .
٢٠ . المجالس البلدية .
٢١ . المجالس القروية .

٥ . هناك مؤسسات حكومية مستقلة يتوقع أن يكون لها فوائض مالية أرباح ، إلا أنني لم أعثر على مثل هذه الفوائض المالية ضمن مشروع قانون الموازنة العامة ، ولا أدري ما مصير هذه الفوائض المالية ، هل تعود إلى خزينة الدولة أم تبقى في المؤسسة المعنية ذاتها للتنمية والتطوير ، ومن بين هذه المؤسسات الربحية .

١ . المؤسسة الاستهلاكية المدنية .
٢ . سلطة الكهرباء الأردنية .
٣ . سلطة المياه .
٤ . مؤسسة النقل العام .
٥ . سلطة اقليم العقبة .

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

لا أظن أن أحداً منا يدعي العبقرية أو الموسوعية في مختلف حقول المعرفة ، فنحن نعيش في عصر التخصص وحتى ضمن هذا المعطى ، مُعطى التخصص ، فاننا كنواب لا نمثل كل التخصصات المعرفية . وبالطبع فلا غرابة في ذلك ولا عيب . انما الغرابة والغيب ان لا يكون لهذا المجلس الكريم مجموعة من

الخبراء والمستشارين في بعض حقول المعرفة (ولا أقول كلها) يتم اختيارهم وفق معياري الكفاية العلمية والخبرة العملية ، بحيث يمثلون المناطق الجغرافيا في المملكة ما أمكن ويسند إليهم مهمة تقديم المشورة الفنية والادارية في مشاريع القوانين المختلفة التي تحال من الحكومة إلى مجلس النواب . ان من شأن ذلك ان يُثري مناقشات ومداخلات السادة النواب على مشاريع القوانين التي لا يختصون بها .

وأرجو أن اذكركم يا دولة الرئيس ويا أيها الزملاء المحترمين بأن بعض الدول توفر مجموعة من الخبراء والمستشارين لكل نائب على حده وفق اختياره وتقوم الدولة بدفع مكافآتهم ونفقات مكتبهم. أنني اثني على ما طرحه دولة رئيس الوزراء في هذا المجال اثناء رده على مناقشة الزملاء النواب لبيان الحكومة وحتى نترجم ما طرحه دولة رئيس الوزراء على أرض الواقع ، فانني أطالب برصد مبلغ معين لهذه الغاية في موازنة هذا العام ضمن نفقات مجلس الأمة .

ثانيا : ملاحظات خاصة باقليم الجنوب :

أن تنمية اقليم الجنوب أصبحت ضرورة ملحة لتحريك عجلة التنمية ومعالجة مشكلات الاقليم وبخاصة الفقر والبطالة وتجسير الهوة بين هذا الاقليم وباقي الاقاليم في المملكة وخاصة العاصمة ، وتحويل المنطقة لتصبح منطقة جذب سكاني ، ولما كان لمحافظات الجنوب (الكرك والطفيلة ومعان) خصائص متشابهة من حيث التنمية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، كان لا بد من التعامل مع هذه المحافظات الثلاث من منظور شمولي يسعى لتخطيط رزمة اقتصادية اجتماعية للتنمية في هذه المحافظات ، بغية ايجاد بعض المشروعات الانتاجية والخدمية وتطوير القائم منها بما يخدم الاقليم بشكل عام مثل :

١ ـ استغلال الخامات والموارد الطبيعية وخلق المناخ الاستثماري للصناعات الصغيرة .

٢ ـ تحديد دور الشركات الكبرى في الاقليم من حيث المساهمة في التنمية وتأسيس المشاريع الجديدة .

٣ ـ تعديل قانون تشجيع الاستثمار باعفاء المستثمرين في مناطق الاقليم من جميع الرسوم والرخص والضرائب .

٤ ـ اصلاح وتوسيع شبكة الطرق الرئيسية في الاقليم .

٥ ـ اصلاح وترميم وحماية المناطق الاثرية بما في ذلك المقامات والاضرحة وتسويق المنطقة سياحيا .

٦ ـ اعادة النظر في آلية عمل مديريات الزراعة بشكل عام واقسام الارشاد الزراعي بشكل خاص بهدف الانتقال الى المزارعين لا أن نقبل أن ينتقل المزارع الى مراكز هذه المديريات .

٧ ـ دعم جامعة مؤتة وتفعيل دورها في خدمة المجتمع المحلي .

وفي هذا المجال أود ان اذكر الحكومة بالواقع المالي السيء الذي تعيشه جامعة مؤتة ، الجامعة اليتيمة في اقليم الجنوب ، ان عدم اكتمال مشاريع البنيه التحتيه للجامعة والتي يزيد عدد طلابها عن ستة آلاف طالب يتلقون تعليمهم في مبنيين لا ثالث لهما أمر يدعو الحكومة لمد يد الدعم لهذه الجامعة المتميزه في فلسفتها ليس عن الجامعات الاردنية فحسب بل عن جامعات العالم أجمع . لقد طالبت في مناقشتي لبيان الحكومة ان تنصف هذه الجامعة اذ أن ضريبة الجامعة تقسم حاليا بين الجامعات الاردنية ضمن معادلة في رأيي انها جائرة وتقسم كما يلي :

الجامعة الأردنية	٣٠٪
جامعة العلوم والتكنولوجيا	٢٥٪
جامعة اليرموك	٢٢٪
جامعة مؤتة	١٥٪
جامعة الزرقاء	٨٪

ان المنطق يفرض ان يعاد النظر في توزيع حصة كل جامعة من واردات ضريبة الجامعة تبعا لحاجة كل جامعة من المشاريع الانشائية الاساسية . أما اضعف الايمان فهو اعادة قسمة هذه الواردات بين هذه الجامعات بالتساوي . ان عجز ميزانية جامعة مؤتة والذي يبلغ لعام ١٩٩٤ اكثر من (١٥) مليون دينار قد جاء بسبب مباشرة الجامعة لتنفيذ مجموعة من المشاريع الانشائية الضرورية كالكليات ومبنى النشاطات الطلابية ومطعم الطلبة والأهم من ذلك سكن الطالبات اللواتي يقطن الآن في أحد عشر (١١) مبنى في القرى المجاورة للجامعة ضمن ظروف نفسية صعبة جداً .

ثالثاً : ملاحظات حول موازنة محافظة الطفيلة :

لقد استبشرت خيرا حين علمت ان موازنة الدولة لهذا العام سوف تكون موازنة محافظات لأنني ظننت ان فلسفة توزيع الموازنة على المحافظات ستنعكس ايجابيا على المناطق الاقل حظا . وهل في المملكة مناطق أقل حظا من أقليم الجنوب ؟ وهل في اقليم الجنوب مناطق اقل حظا من محافظة الطفيلة الا التجمعات السكانية في وادي عربة ووادي رم مع الاعتذار للزميلين الكريمين نائبي بدو الجنوب؟

دولة الرئيس ،،

حضرات الزملاء المحترمين ،

أنني أتحدث عن محافظة الطفيلة ليس فقط لأنني نائبا أتشرف بتمثيل سكانها ، بل لأن دراسات الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه المحافظة تنذر بالشؤم . ولعل وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق الملكة علياء اللذين اقدم لكليهما الشكر يعرفان حجم المأساة التي يعيشها الانسان هناك .

دولة الرئيس ،،

حضرات النواب المحترمين ،

ارجو أن لا يفهم من كلامي بأن الطفيلة جزء من الصومال لا ، وان شعب الطفيلة متسولون لا ، ولكن يجب ان لا نجافي الحقيقة بأن الطفيلة اكثر المحافظات حظا من جيوب الفقر ومعدلات البطالة والجوع والحرمان . أما أسباب ذلك يا سيدي الرئيس ويا حضرات الزملاء فهي خارجة عن ارادة ابناء الطفيلة بمعنى أنهم ليسوا كسالى كما نسمع أحياناً ومنها :

١ ـ ان طبيعة المنطقة الجغرافية سواء من حيث التضاريس او المناخ لا تساعد كثيراً في الزراعة .

٢ ـ ان الطفيلة اقل المحافظات حظا من مشروعات التنمية وبخاصة المشروعات التشغيلية ، الاولى من رب العالمين والثانية من الحكومات المتعاقبة .

٣ ـ تعتبر الطفيلة منطقة غير نافذة وبالتالي فهي معزولة ، أما الحركة السياحية الهائلة المتجهة الى العقبة والبتراء فطريقها اما الملكية الاردنية جواً او الخط الصحراوي ورحم الله ابن خلدون الذي قال في مقدمته بأن البلدان التي لا تقع على طرق نافذة لا تنمو ولا تتطور كمثيلاتها التي تقع على طرق نافذه .

٤ ـ غياب القطاع الخاص تماما عن محافظة الطفيلة . والذي يمكن أن يشكل مصدرا لدخل بعض الاسر لو وجد .

ومن خلال تصفح مشروع قانون الموازنة لمحافظة الطفيلة يلاحظ تدني نسبة حصيلتها من النفقات الرأسمالية للدولة اذ خصص للطفيلة مبلغ (٦,٩) مليون دينار بما يوازي (١,٦٪) فقط من مجموع النفقات الرأسمالية للدولة ، حيث بلغ مجموع هذه النفقات الرأسمالية للدولة حوالي (٣٥٨,٦) مليون دينار يضاف الى ذلك مبلغ (٦٦) مليون دينار كلفة مشاريع وردت في الباب الثاني لتشكل ما مجموعه (٤٢٤,٦) مليون دينار .

واذا ما أخذنا بعين الاعتبار واقع محافظة الطفيلة الاقتصادي والاجتماعي المتدني ، واذا ما علمنا ان جميع العاملين في المحافظة يندرجون تحت مظلة القطاع العام وان مشروعات القطاع الخاص غائبه وغير محفزة ، فان مثل هذه الخصوصية لمحافظة الطفيلة يجب ان تكون حافزا للحكومة لدعم الطفيلة لا للاستمرار في ظلمها .

وأقتبس هنا تعبير زميلي الاستاذ محمد داودية حينما قال لنسميها هذا العام منطقة منكوبة .

ومن أجل انصاف هذه المحافظة التي يعتز ابناؤها ويفتخرون بأن الحسين حفظه الله قد أسماها بالمحافظة الهاشمية فأنني اقترح اضافة المشاريع التالية الى موازنة محافظة الطفيلة وبعضها لا يكلف شيئاً :

١ ـ تحويل كلية الطفيلة الهندسية الى كلية للعلوم والآداب تابعة لجامعة مؤتة . لقد وعدت حكومة طاهر المصري في بيانها

الوزاري امام مجلس النواب السابق ان ينفذ هذا المشروع وما زلنا ننتظر ونضرع الى الله ان يضاف هذا المشروع الى السجل المشرف لانجازات دولة رئيس الوزراء الدكتور المجالي .

لقد فرحنا حين وعد دولة رئيس الوزراء بانشاء جامعة في السلط وسنفرح حين يتخذ دولته قرار انشاء كلية جامعية لا جامعة كاملة في الطفيلة .

٢ ـ انشاء طريق الطفيلة العيص صويمبيع الحسا والتي لن تقلل المسافة بين الطفيلة والحسا وعمان وبالتالي ما يقارب (٣٠) كم فحسب ، بل ستساعد في استصلاح الاراضي الزراعية الشاسعة هناك .

٣ ـ شطب قروض الاضرار التي منحت للمزارعين لترميم واصلاح بساتينهم بعد العاصفة الثلجية والفيضانات التي اجتاحت الجنوب بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٣ والبالغة حوالي (٧٦٥٠٠٠) دينار .

٤ ـ وفي ذلك التاريخ ١٩٩١/٣/٢٣ أصاب حمامات عفرا ما أصابها من تدمير للبرك البدائية والطريق وما زال الحال كما هو منذ ثلاثة أعوام . انني أشكر الحكومة لرصدها مبلغ (٣٠) ألف دينار لاجراء دراسات لمشروع سياحي علاجي ترويحي تشتوي في حمامات عفرا ، ولكنني أتساءل هل لدى الحكومة خطة زمنية لتنفيذ هذا المشروع اذا ما أثبتت الدراسات جدواه الاقتصادية ؟ فقط نحن نأمل بوعد من دولة رئيس الوزراء .

٥ ـ زيادة حصة بلديات الطفيلة من عوائد المحروقات ، اذ ان التقسيم المعتمد قد تم عام (١٩٧٨) حين كانت الطفيلة لواءً تابعاً لمحافظة الكرك . وأود ان اذكر بأن بلديات الطفيلة تعاني من مديونية مقدارها مليون دينار منها ثلاثة ارباع المليون ديون بلدية الطفيلة وحدها . أنني أطالب شركة مصانع الاسمنت تحديداً ان تقدم لبلديات الطفيلة مجتمعة ما يساوي ما تقدمه لاحدى بلديات البقاء او أنديتها .

٦ ـ حل مشكلة واجهة الطفيلة الغورية والتي تقدر مساحتها بحوالي ربع مليون دونم . ونظرا لسهولة وصول مواطني محافظتي الكرك ومعان وبدو الجنوب الى هذه الاراضي وتعذر ذلك على ابناء الطفيلة لعدم وجود طريق ، فقد اصبح بامكان كل من يستطيع ان يستغل جزءا من هذه الواجهة . ومن منطلق الحرص يشهد الله على أمن الوطن ، أود أن أنبه الى امكانية حدوث صدامات عنيفة بين الناس هناك قد لا تحمد عقباها بسبب هذه الملكية ، أنا أقصد بين الطفايلة من جهة ، وأنا آسف أن أتكلم بهذه الاقليمية ، وبين الأخوان من الكرك ومعان وبدو الجنوب

٧ـ شمول أبناء الطفيلة في الجامعات الاردنية وكليات المجتمع بالبعثات العلمية . لقد حرم هؤلاء الطلبة فرص الحصول على تعليم عام متكافىء مع طلبة محافظات الخمس نجوم فهل للحكومة ان تعوض عليهم ذلك بالتعليم العالي انني وابناء الطفيلة يأملون ذلك .

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الاردن في ظل القيادة الهاشمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور راتب السعود . الكلمة الآن للسيد محمد داودية والمتحدث الذي يليه الدكتور نادر أبو الشعر .

السيد محمد داودية :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لعل جميع المطالبات التي نتقدم بها ههنا تتم في غير موعدها الصحيح . لأن المجلس الجديد يعقد دورته العادية الأولى بعد ان تظهر وتستقر ملامح وتفاصيل الموازنة ، فتكون مطالبنا بلا قيمة . لأننا لا نستطيع ان نضيف فلساً واحداً على الموازنة فكيف بالمطالب الهائلة التي تحتاج الى موازنات عدة لتحقيقها ؟

ولكي تكون مطالبات مجلس النواب في دورته العادية الاولى وأثناء مناقشة الموازنة العامة للدولة ، مجدية فأن المطلوب هو أحد أمرين :

١ ـ تقديم موعد الانتخابات العامة لتجرى في الموعد الذي يسبق دراسة وتقديم مشاريع الوزارات الى وزارة المالية ، أي في الموعد الذي تفيد معه المطالبة . أو تأخير عرض الموازنة العامة للدولة عن موعد عرضها الراهن الى موعد تفيد معه المطالبة بحاجات المحافظات الأساسية والضرورية .

ان المطالبة بشيء ، أي شيء ، واعمل من أجل مشروع أي مشروع لأية محافظة ، يمكن أن يكون مفيدا ومجديا في المراحل الأولى وفي الحلقات الأولية والوسطية لوضع الموازنة .

أما بعد ان ينفذ قضاء الله فلا يعدو الأمر أن يكون «هرجه وحكاية ليل» ولكي يقال أن فلانا طالب وعرض وهدر دفاعا عن دائرته الانتخابية ! ويحزنني أن أذكر ما يجري في المراحل الاولى لوضع الموازنة حيث يجلس أبناء الأردن حول الطاولات في مختلف الوزارات فيناقشون الأولويات والمشاريع المطلوبة والمخصصات اللازمة لتنفيذها ثم ترفع التوصيات الى وزارة المالية التي تردها عادة الى الوزارات طالبةً تخفيضها الى النصف او الثلثين او الى نسبة تحددها . . . الخ .

وساعتذاك يتم شطب مشاريع المناطق

والمحافظات التي لا يوجد أحد من أبنائها حول الطاولة !! فاذا كانت اللجان تخلو من أبناء محافظة الطفيلة «راحت الطفيلة !!» واذا كانت تخلو من أبناء عجلون «ضاعت عجلون !!» الا عندما يتوفر فيمن يجلسون حول الطاولة الضمير والوجدان الوطني الذي يرى ان الأردن وحدة واحدة لا يتحمل أن يعامل جهوياً ولا يستحق من ابنائه البررة أن يمزقوه الى محافظات وولايات متواجهة ، يأكل كبيرها صغيرها وحاضرها غائبها ! وقد مارست بعض المؤسسات جهوية ذميمة ملعونة . كما مارس الجهوية وزراء وأمناء عامون فجروا مال الأردنيين الشحيح الى دوائرهم الانتخابية وعينوا أبناء هذه الدوائر في الوظائف الشحيحة التي تم تخصيصها للأردنيين كافة .

اننا نرى الى وطن يتمزق ينحره أبناؤه أو من يدعون بنوته والانتهاء اليه ولا نرى الى هذا السلوك يتباطأ ، لا بل يتفاقم وتحل لعنته على الوطن وابنائه وبناته الطيبين .

اجتمعت مع اخوانكم رؤساء بلديات محافظة الطفيلة برفقة الزميل راتب السعود فكانت الشكوى رقم واحد ذات النص التالي:

«١ ـ التعيينات : تتم التعيينات على حساب أبناء محافظة الطفيلة وخاصة وزارة التربية والتعليم» .

انتهى النص .

لماذا يا معالي وزير التربية والتعليم المحترم؟ هل الطفيلة ضلعاً قاصراً أم حيطاً واطياً ؟!

هل تخلو الطفيلة من أبناء الأردن الشباب والشابات الذين ينتظرون فرصة العمل كما ينتظرون ليلة القدر ؟

والان ، يا دولة الرئيس ، الزملاء الأفاضل ، أتدرون ما هي الطفيلة ؟!

- انها المحافظة التي ليس بها حديقة عامة واحدة !
- انها المحافظة التي ليس بها مكتبة عامة واحدة !
- انها المحافظة التي ليس بها شارع واحد ذو مسربين وليس بها جزيرة وسطية واحدة !
- انها المحافظة الوحيدة التي ليس لها واجهة عشائرية باتجاه الأغوار الجنوبية والغرب وليس لها حدود معروفة !
- انها المحافظة الأكثر بؤسا وشقاءا والأقل مخصصات في هذه الموازنة !
- انها المحافظة الوحيدة التي ليس لها الا شارع واحد وهو شارع (نافذ) من مسؤوليات وزارة الأشغال ورغم ذلك تتحمل بلديات المحافظة كلفة تزفيته وصيانته وتتراكم عليها الديون بسبب ذلك !
- انها المحافظة التي اذا هزت الريح الأشجار تصبح مصابيح الكهرباء مثل نواسات غرف النوم ، ووالله ان هذا هو الصحيح الذي قد يظنه السامع مبالغة من شدة ما فيه من غرابة !
- انها المحافظة الأقل حظاً من الموازنة ، الأقل حظاً من التعيينات ، الأقل حظاً من صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل !
- وهي والكرك الوحيدتان اللتان لا ترتبطان بالمملكة بطريق سريع .

ولا أحمل هذه الحكومة الكريمة فقط مسؤولية بؤس هذه المحافظة التي اثبتت الدراسات العلمية أن مواليدها هم الأقل وزنا والأقصر طولاً من بين مواليد الأردن كافة !

ان واجبي هو أن أعمل على أن أنظم جهداً شعبياً عارماً للمطالبة الطيبة بحقوق هذه المحافظة فهذه محافظة منكوبة ، أعلنها من طرف واحد . وأعلن أن إيقاع المطالبة التقليدي بحقوقها أو إيقاع الاستجابة التقليدية لاسعافها لن يفيد ولن يحقق شيئا .

والمطلوب هو ان تبحث أوضاع هذه المحافظة على وجه السرعة وعلى مستوى وطني كي تلحق بشقيقاتها . فالأوضاع لا تطاق والجمر تحت الرماد . ولمن لا يعرف ما يكفي عن هذه المحافظة فان طوبوغرافية شوارعها المنحدرة الحادة تعني كلفة مختلفة عن الكلفة التقليدية للشارع ، وقد دهشنا عندما لاحظنا أن نصف المليون دينار المطلوب لبناء الشارع الوحيد النافذ الذي أوصى به المختصون قد أصبح ٥٠ ألف دينار أي ١٠٪ مما طلب المختصون .

نعرف أن بلدنا فقير وأن موارده شحيحة ونقدر ذلك لكننا نعرف أيضاً أن المعادلة مختلاً وان اختلالها ظالم قاتل . فالأصل في الأشياء ان يدعم الضعيف حتى يقوى . والمريض حتى يشفى ، الأصل أن تخصص مخصصات أكثر للمحافظات الأكثر حاجة لا أن يحصل العكس فتخصص للمحافظات الأضعف المخصصات الأقل .

وأؤكد على ما جاء في كلمة كتلتي التي ألقاها قبل قليل الدكتور صالح ارشيدات نيابة عنا وأؤكد على توصيات اللجنة المالية لمجلس النواب بخصوص أوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين . واخص بالذكر الاسكان العسكري حيث يخصص للجندي (٥٠٠٠) دينار لبناء بيت ، لم تعد بعد التضخم والغلاء تكفي لشراء الأرض ، وأؤكد على تحسين أوضاع الضباط والجنود والمتقاعدين وذلك باعتماد معادلة الـ (٣٦٠) للضباط والـ (٢٨٠) للجنود .

واذكر بان مبلغ الخمسين ديناراً الذي يصرف كراتب من الضمان الاجتماعي للآلاف من الذين احيلوا ويحالون على التقاعد لم يعد كافياً لشراء أحذية رخيصة وكاز لافراد الأسرة!

ويستحق اسكان المعلمين دعماً لاحقاً خاصاً لان المعلم يحتاج الى ثلاثين عاما ليحصل على قرض الاسكان وهذه معجزة ، واحذر من السياسات الاقتصادية والمالية المفرغة من المحتوى الاجتماعي التي تنوي قضم رغيف الفقراء وسكرهم وارزهم وحليب اطفالهم

واعلاف ماشيتهم .

ان تحسين شروط وأليات مراقبة وتحصيل ضريبة الدخل الحقيقية كفيلة برفد الخزينة باضعاف اضعاف ما يتم تحصيله فاذا عجزت الحكومة عن ضبط ضريبة الدخل فلا يعني ذلك أن يدفع الكادحون الفلاحون والجنود والمعلمون وصغار الموظفين الثمن ! وان دعم ديوان الرقابة والتفتيش وربطه بمجلس النواب كمرجعية له يشكل احد وسائلنا لمزيد من الرقابة والمساءلة الدستورية في وقت عصيب تزداد الحاجة فيه لمثل هذا الديوان .

وادعو الى تعديل قوانين وأنظمة الضمان الاجتماعي فلا تطبق على عمال المناجم والتعدين كما تطبق على الموظفين الذين يعملون في مكاتب مكيفة ومكندشة ، فعمال المناجم والتعدين يحالون على الضمان في سن الستين وهم في الرمق الأخير وهذه حالة فريدة لا نرى مثلها في الدول التي ترعى أبناءها وتميز بين عمل خطر مدمر للصحة وبين عمل روتيني كعمل الطابع أو المراقب او المحاسب.

ان خفض سن التقاعد لعمال المناجم والتعدين خاصة ، هو حق وطني وهو واجب وطني ولا بد أن يحصل ابناؤنا على حقوقهم .

واثني على ما ذكره الدكتور راتب السعود فيما يتعلق بمطالب محافظة الطفيلة ، وأخص بالذكر الطريق الذي يختصر المسافة بين الطفيلة والعاصمة بمقدار «٥٠» كيلو متراً وهو طريق الحنتنا ـ النعيص الذي يسهم في تقريب المحافظة من العاصمة والعاصمة من المحافظة.

ان شق هذا الطريق يوفر ما لا يمكن حسابه على مدى الدهر! ويجدر بي ان اشير الى ان طريق صنفحة ـ الاغوار قد اعلن انها ستنجز في نهاية عام ١٩٩٢ او بداية ١٩٩٣ . وها نحن في بداية عام ١٩٩٤ ، وقد رصدنا لها الموازنة مليون دينار لانجازها هذا العام ، واخشى ان المخصصات لا تكفي وان الطريق لن تنجز خلال هذا العام اذا ظل ايقاع العمل على هذا المنوال .

وما زالت مخصصات بلديات المحافظة هي المخصصات القديمة تقريبا ، أي قبل ان تتحول الطفيلة الى محافظة فهي بذلك تنفرد بمزيد من الانفرادات دون شقيقاتها .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

انا نسجل تحذيرنا المنطلق من انتمائنا لبلدنا واخلاصنا المطلق لعرشه الهاشمي المصون بحدقات العيون ، هذا التحذير المتمثل في ان استمرار سياسة افقار الفقراء واثراء الاثرياء وعدم ضبط ومواجهة الفساد المالي والاداري هي سياسة تقضم اساسات بلدنا المكينة وتنذر بأوخم العواقب وبما يمكن وصفه بانه عشية كانون الثاني ١٩٨٩ الذي سبق نيسان ١٩٨٩ عندما انفجر اهلنا غضبا وسخطا واحتجاجا على سياسات اغراق الاردن حتى الموت ، فأنقذونا بوضع حد حازم لتلك السياسات التي تمارس مجددا .

ان تفريغ برامج التنمية الاقتصادية من محتواها الاجتماعي وتحميل المواطن المزيد من الاعباء في وقت يحتاج فيه الى المزيد من الرعاية ، هو الكارثة بعينها ، وهي سياسة مجربة ، في مدخلاتها ومخرجاتها ، لا يقع في تكرارها من أطل قليلا على تجارب بني البشر.

حفظ الله الاردن وحفظ الله الملك

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد محمد داودية ، الكلمة الآن للدكتور نادر أبو الشعر والمتحدث الذي يليه الدكتور ذيب عبد الله . يا إخوان رجاءً ما فيه نصاب بقي متحدثين فقط . تفضل دكتور نادر .

الدكتور نادر أبو الشعر :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

وفقنا الله جميعاً لخدمة بلدنا الأردن الغالي برعاية قائد مسيرتنا وباني نهضتنا الحديثة الحسين المفدى .

وبما أنني عضو في اللجنة المالية ـ فقد شاركت وزملائي أعضاء اللجنة الكرام بمناقشة مشروع قانون الموازنة لعام ٩٤ ـ حيث اطلعتم جميعاً على مضمون تقريرها وما ورد به من تواصي ـ وسأقتصر خطابي هذا على بعض الآراء والملاحظات العامة وبعض المطالب الخاصة بدائرتي الانتخابية .

● **الأشغال العامة :**

١ ـ وجوب فصل أجور العمال عن مخصصات الطرق القروية والثانوية والصيانة .

إن ما خصص وفقاً لمشروع قانون الموازنة لمديرية أشغال محافظة إربد للطرق القروية والزراعية والصيانة لا يكفي إلا لأجور العمال ـ فإذا ما بقيت هذه الموازنة على وضعها الحالي فلن يكون هناك إنجاز يذكر لهذه المشاريع وهذا يتطلب تخصيص نبلغ إضافي مقداره ٣ مليون أجوراً للعمال ـ بند مياومه ـ

٢ ـ إن التركيز على تبني سياسة فتح الطرق الزراعية يحقق الأهداف التالية :

أ ـ المساعدات في القضاء على جيوب الفقراء ـ حيث يعود عدد كبير من المواطنين إلى اراضيهم لاستقلالها .

ب ـ المساعدة في تخفيض حدة البطالة . وذلك بتشغيل الناس في مصادر رزقها واستيعاب أعداد كبيرة منهم في قطاع الزراعة .

جـ ـ تشجيع الهجرة المعاكسة من المدة الى الريف والمساهمة في تخفيض العبء عن كاهل الدولة كونها مضطرة لتقديم كافة الخدمات للمواطنين وتخفيف الأزدحام في المدن الكبيرة ـ وهذا يساهم في تسهيل تنفيذ سياسة الأمن الشامل في البلد ـ



٣ ـ رغم المسؤوليات التي تقوم بها المديرية من أعمال إنشائية وتنفيذ للطرق أو أعمال الطوارىء في فصل الشتاء ـ تبين أنها بحاجة الى المزيد من الآليات الثقيلة ـ لا بل إن تقادم عمر هذه الآليات سبب في تدني إنتاجيتها وارتفاع في كلفة الصيانة ، أتمنى على الحكومة أخذ ذلك بعين الإعتبار ووضع المخصصات اللازمة لهذه الغاية .

٤ ـ من الملاحظ من خلال الموازنات للسنين السابقة ـ لوزارة الأشغال العامة ـ لم يدرج في جدول التشكيلات وظائف جديدة بحيث تتوافق وحجم المسؤوليات التي تقوم بها وتزداد سنة بعد سنة مما تضطر عنده وزارة الأشغال العامة الى التعيينات على حساب المشاريع لتغطية العجز في الشواغر ، الأمر الذي يسبب نقصاً في مخصصات المشاريع وبالتالي نقصاً في الإنجاز .

● **الزراعة :**

في هذا القطاع الهام والحيوي والرافد لاقتصاد البلد ارى وجوب التركيز على ما يلي:

١ ـ إبقاء وتعزيز الدعم المخصص لشراء الحبوب (القمح ـ الشعير ـ العدس ـ الحمص) من المزارعين مباشرة وبالأسعار التشجيعية .

٢ ـ التصدي لمشكلة غلاء مستلزمات الأنتاج ـ (الأسمدة ـ العلاجات ـ البذور ـ التقاوي ـ والأشتال) . وبهذا الصدد فإن عمل ـ سوق مواز ـ عن طريق الجمعيات التعاونية أو وزارة الزراعة لا يكلف الخزينة مصاريف إضافية .

٣ ـ توحيد مصادر الإئتمان والإقراض للمزارعين والنظر اليهم دائما بعين العطف والرعاية والمساعدة وذلك عن طريق جدولة ديونهم والأعفاء من الفوائد .

٤ ـ تجسيداً لمفهوم ـ اللامركزية ـ فإن إعطاء الصلاحية لمدراء الدوائر مثل : مدير الزراعة ومدير هندسة البلديات ومدير الصحة ـ بالتنفيذ والانفاق محلياً لحل الكثير من المشاكل الطارئة ـ كمشكلة مكافحة فأر الحقل ـ والذي شارك المزارع في موسم العام الماضي ـ حيث ان الخطة السنوية تنبثق من الميدان وبإشراك القطاع الخاص «المزارع» هنا .

٥ ـ التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة الأشغال العامة ـ لتشجير وتجميل وحماية جوانب الطرق ـ حيث تقدم الأشغال العمالة وتقوم الزراعة بتقديم الغراس والإشراف الفني .

● **الصحة :**

١ ـ منذ سنوات ـ قامت عدة بلديات في محافظة إربد بالتبرع وتسجيل قطع مناسبة من الأراضي باسم وزارة الصحة مثل

بلديات الحصن ـ صما ـ حوارة ـ حكما ـ كفر أسد ـ ولم تقم الوزارة باقامة المراكز الصحية عليها . علماً بأن المباني الحالية المستعملة مستأجرة ولا تفي بالغرض . وأرجو أن أشير الى انه في حالة إقامة البناء فإن ذلك يشجع البلديات الأخرى لتقديم الأراضي المطلوبة لإقامة المراكز الصحية .

٢ ـ أما عن المركز الصحي الأولي في بلدتي الحصن ـ فالمطلوب هو إقامة بناء لهذه الغاية ليستوعب المتطلبات الواجب توفرها كعيادة الأسنان والمختبر .

٣ ـ الإسراع بانجاز مركز صحي شامل لقضاء الطيبة على الأرض المتبرع بها من قبل البلدية علماً بأن العطاء طرح عام ٩٢ مركزيا ولم يباشر المتعهد العمل ولغاية الآن .

٤ ـ الحاجة الماسة لفتح المزيد من عيادات الأسنان في المنطقة التابعة لمديرية صحة اربد ـ حيث أن سياسة الوزارة هي توفير جهاز أسنان لكل عشرة آلاف مواطن ـ والمتوفر منها حالياً هو جهاز واحد لكل ٢٥ الف مواطن ـ إذ يبلغ عدد سكان هذه المنطقة نصف مليون نسمة تقريباً .

● **مؤسسة الضمان الإجتماعي :**

تبرز الحاجة الملحة لإنصاف منتسبي الضمان حيث أن معظمهم من موظفي الفئة الرابعة بأجهزة الدولة ممن يتقاضون رواتب مقطوعة من الموازنة العامة ـ ويخضع هؤلاء لتقاعد الضمان ولا يحصلون على الراتب التقاعدي إلا عند بلوغهم الستين من العمر ـ وغني عن الذكر ان معظمهم من ذوي الرواتب المتدنية حيث ان الحد الأدنى للراتب التقاعدي لهؤلاء هو خمسين ديناراً والذي يعتبر دون مستوى خط الفقر ـ كذلك فإن الزيادات في الرواتب التقاعدية والتي تشمل موظفي الدولة المتقاعدين لا تشمل هذه الفئة ـ .

سيدي الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

بالرغم مما ورد من تواصي بتقرير اللجنة المالية فإنني أرى ضرورة تدعيم وتفعيل دور ـ ديوان الرقابة والتفتيش الإداري ـ والمستحدث منذ عام وذلك من خلال ما يقوم به من تصويب للخطأ الإداري وتسهيل مهام المواطنين في امور تعاملهم مع الدولة ـ وان يصار الى إصدار قانون ينظم أعمال الرقابة والتفتيش الإداري ـ وأن يصدر الديوان تقارير دورية يزود بها الحكومة والمجلس الكريم بنسخ منها .

وأخيراً أرجو إعطاء المطالب المحلية التالية كل الإهتمام نظراً للحاجة الملحة وهي :

ـ إنشاء مدرسة شاملة للذكور في الحصن على غرار مدرسة الزرنوجي في كفريوبا ـ والأرض مستملكة من قبل وزارة التربية والتعليم وتقع ملاصقة لموقع كلية المهن الهندسية .

- إنشاء مدرسة ثانوية للذكور في مخيم «الشهيد عزمي المفتي» .
- تبرز الحاجة إلى إنشاء مدرسة في الحصن لحل مشكلة دوام الفترتين صباحي - مسائي ولتخفيف الضغط الطلابي على المدارس الموجودة .
- ونظراً لاتساع حدود التنظيم في الحصن فالحاجة ماسة إلى التوسع في مد شبكة المياه وتحديث القديم منها على غرار ما تم في مدينة إربد .
- توسيع شبكة الهاتف في الحصن إذ ان هناك بضعة آلاف مواطن بحاجة إلى توصيل خدمة الهاتف .
- استكمال فتح وتعبيد طريق البترول القديمة داخل - الحصن - وبطول ٨٠٠ م تقريباً .
- إنشاء مجمع للدوائر الحكومية في - الطيبة - مركز القضاء حيث جميع الدوائر مستأجرة ومتباعدة .
- تعبيد وتوسيع طريق صما - مندح المؤدي الى مكتب التفايات وحيث تخدم قرى القضاء والمزارعين .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور نادر أبو الشعر الكلمة الآن للدكتور ذيب عبد الله .

الدكتور ذيب عبد الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على نبيه الامين

دولة رئيس مجلس النواب ،

حضرات الأخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

أجد من الوفاء ان ابدأ كلمتي بذكر فارسين من فرسان الاردن كان لهما صولات وجولات تحت هذه القبة وهما الاستاذ يوسف العظم المعروف بحنكته وحكمته وشجاعته واخلاصه والمهندس ليث شبيلات المعروف بمواقفه وتضحياته والتي ستبقى حيه في ضمير الناس تلهمهم رفض الظلم والفساد وتطمح بهم ويطمحون بها الى التغيير والاصلاح .

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام ،

عندما يتحدث المسلم عن الشورى فانه ومع الاحترام للجميع يريد ان تكون لهذه الامة شخصيتها المتميزة وان تكون كما أراد لها الاسلام خير امة اخرجت للناس وان تكون كالشامة بين الأمم والمسلم لا يقبل ديمقراطية الدولة الواحدة التي تمسك بالعصا الغليظة تحاول ان تهش بها على الناس وتتحكم بثروات ومصائر الكثير من الدول والشعوب ، انه يرفض ديمقراطية الايدز ويريد مجتمع المحبة والطهر والعفاف ، انه يرفض ديمقراطية من يحاصر قوت أطفالنا من خليج العقبة ومن يزود عدونا بالسلاح لقتل به الأطفال نحن المسلمين نرفض ديمقراطية السوق المفتوح والاقتصاد الحر ونريد ان نبني اقتصاداً سليماً

وقوياً وبعيداً عن الربا والحرام وبعيدا عن التبعية متحرراً من قيود صندوق النقد الدولي وهيمنة النظام العالمي الجديد .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

أريد ان أطرح هذا السؤال هل كانت تؤخذ ملاحظاتُ الزملاء الكرام على الموازنات في الأعوام الماضية هل كانت تؤخذ بما يقابلها من الاهتمام وهل كان التغيير يجري في الموازنة وفق ملاحظات واهتمامات الزملاء أم كان يعرض الكثير منها وما مصير ملاحظاتِ الزملاء اليوم على هذه الموازنة ؟

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

نحن المسلمين لا نتزلف بمدح وكذلك لسنا مولعين بالنقد وانما نريد للامور ان تكون في نصابها ونريد ان نصدق امتنا وإن الرائد لا يكذب اهله كما علمنا رسول الله ﷺ فنحن المسلمين لا نعيش في الخيال وندرك الواقع تماما ولكننا لا نستسلم له ولا نسلم به واذا كانت كلمات مثل الواقعية والتعقل والتوازن والاتزان تعني عند البعض في كثير من الاحيان القبول بالواقع على علاته والاستسلام له فانها عندنا تعني ادراك الواقع ومحاولة تغييره الى الأفضل متعاونين مع كل غيور على الامة والوطن .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

اذا كان البعض يفتر بالاوهام التي تقول بارجاع جزء من الحقوق (من زاوية خذ وطالب) فان المسلمين يعتقدون أن مسيرة السلام هي الافيون الذي يقدم لهذه الأمة ليطيح بتوازنها ولتتخبط في ظلامه فتهوي بذلك الى الفناء ولو كان ما يجري هو سلام حقيقي أو أنه لمصلحة هذه الامة لما امتلات ترسانة العدو بأسلحة الدمار الشامل وحرمت هذه الامة مجرد التفكير أو التخطيط لما يدرأ الخطر عنها .

وهنا أحيي شهداء الانتفاضة وكذلك شهداء الأردن الذين سقطوا دفاعاً عن مسرى الحبيب ﷺ وأطلب بكتابة تاريخ موثوق عن الانتفاضة وعن دور جيش الاردن وعشائر الاردن في الدفاع عن ثرى فلسطين المقدس .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

لقد سمعنا من دولة رئيس الوزراء مقولة دفن مؤامرة الوطن البديل وانه فعل ذلك بظهوره في مؤتمر السلام في مدريد ولكنه لم يوضح كيف تم له ذلك وما هي الضمانات التي اخذت وهل هي مقدمة من العدو الذي لا يؤمن غدره ام من الغرب الذي لا يؤمن شره .

ان الواقع المؤلم ان مسيرة السلام بدأت من مرفأ العدو وابحرت في بحر مخططاته وسوف تصل الى شاطىء أمنه وهيمنته على الامة كلها وان نرى اسرائيل الكبرى وهي تهيمن على المنطقة وتغزوها فكرياً واقتصادياً نرى كيف يتحول رأس المال العربي والعمالة العربية لخدمتها وسنرى كيف تتحكم في مياه الشرب دون ان تخسر شيئا .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

ان معالي وزير المالية في تقريره الذي قدمه يقول : ان التخطيط الاقتصادي في هذا البلد مرهون بما تتوصل اليه مسيرة السلام اي أنه يعني بذلك ان يبقى اقتصادنا تابعاً لهيمنة الاخرين ومخططاتهم لاننا نعرف جميعا ان ان باخرة السلام تدار محركاتها من الاخرين وحسب ارادتهم .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

الملاحظ ان الموازنة المقدمة لحضراتكم تعتمد على القروض الاجنبية (وداوني بالتي كانت هي الداء) وكما تقول اللجنة المالية للمجلس الكريم ان أعباء المديونية الخارجة ضخمة ولا يمكن سدادها وهذا يعني ان البلد سيبقى مرهونا لهذه القروض ولارادة صندوق النقد الدولي الى ان يشاء الله وان تعجب عندما تقرأ في هذه الموازنة ان كثيرا من القروض الاجنبية تدم لانشاء طرق يمكن تأجيلها وإنك تشم كذلك من هذه الطرق رائحة الخطر واتساءل هنا هل استشير العسكريون في بلدنا حول هذه الطرق ، وإنني أرجو المجلس الكريم ان يلتقي مع عدد من الخبراء العسكريين في قواتنا المسلحة الباسلة وسؤالهم حول هذا الامر .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

إنما تخلفت أمتنا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا بسبب بعدها عن الله وعن نهج نبيه وليس أدل على ذلك من ذلك هذه الموازنة المعروضة امامكم والموازنات التي سبقتها فهي تقع في حرب مع الله ورسوله عندما ترتكب جريمة الربا وعندما تهلك الناس بكثرة الضرائب فكما يقول تقرير اللجنة المالية للمجلس الكريم في الصفحة (الثانية عشرة) : ان العبء الضريبي الذي يتحمله المواطن الاردني هو من أعلى النسب في العالم .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

إن الضرائب والتوسع فيها قد أهلك المواطن المسكين (الذي هو أغلى ما نملك) فلم يدر ماذا يصنع فالضرائب تلاحقه في كل مكان دون ان تخدم هذه الضرائب الاقتصاد الوطني .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

لقد اخذت اعراض المرض بالظهور على اقتصادنا الوطني عندما فرضت ضريبة الاستهلاك ثم استفحل المرض بعد ان تم التوسع في ضريبة الاستهلاك في ١٩٩١/١١/٥ والتي طالت ما يزيد على ٩٨ سلعة ينتجها (٤٩٤) مصنعا محليا وبالمقابل انخفضت الرسوم الجمركية على (٢٠٥) سلعة أجنبية مما أدى إلى إغراق السوق الأردني بالمنتجات الاجنبية ووجه ضربة موجعة للصناعات الوطنية وعندما يبدأ تطبيق ضريبة المبيعات سيدخل المريض غرفة الانعاش واذا ما تم التوسع في ضريبة المبيعات سيكون الهلاك والعياذ بالله .

دولة الرئيس ، حضرات النواب الكرام

لقد أوفدت غرفة صناعة عمان فريق عمل

الى دولة عربية تطبق ضريبة المبيعات وأجرى هذا الفريق الاتصال بالهيئات الاقتصادية والمالية للتعرف على اثر تطبيق ضريبة المبيعات في ذلك البلد وقد اجمعت هذه الهيئات على انخفاض حجم الاستثمار وزيادة المستوردات وتراجع وانكماش الصناعة الوطنية وزيادة التضخم النقدي وارتفاع أسعار السلع على المواطن ورواج التهرب من الضريبة (والسعيد من اتعظ بغيره) .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

ان النهوض بالاقتصاد الوطني لا يمكن ان يتأتى بالقروض الاجنبية ولا بوصاية صندوق النقد الدولي وقيوده ولا بالاعتماد على الربا الذي هو حرب من الله ورسوله ، ولا باثقال كاهل المواطن بالمزيد من الضرائب وانما الطريق الى ذلك السير على كتاب الله ونهج نبيه كما كان يفعل السلف الصالح ورسول الله ﷺ يوصنا قائلا (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما ان تمسكتم بهما ابدا كتاب الله وسنتي) .

ان الطريق للنهوض باقتصادنا الوطني يتأتى بما يلي :

اولا : ضبطُ النفقات الحكومية والاستغناء عن كثير من الكماليات ومراقبة المال العام وإنك لتستغرب عندما تسمع أن دائرة تابعة لوزارة المالية سوف تترك العمارة التي تستأجرها ب(٢٦) الف دينار سنوياً وهي تفي بالغرض الى عمارة أخرى ب(٧٠) الف دينار .

ثانيا : منع استيراد السجائر الاجنبية ومنع استيراد الكثير من الكماليات ومنع استيراد الخمور فمن الملاحظ ان ما ينفق في هذا البلد على الخمور أكثر مما ينفق على الطعام والكساء وبهذه المناسبة أرجو ان يحدد انتاج الخمور في بلدنا لما يكفي غير المسلمين فقط مع ان جميع الأديان السماوية تحرم الخمرة .

ثالثا : ان الذين ترعرعوا في هذا البلد وأكلوا من خيراته واثروا فيه ومنه ثراء فاحشاً ثم وضعوا أموالهم في الخارج يجب ان نسألهم هل انتم مخلصون حقا ولماذا حرمتم الاردن الغالي من هذه الأموال ويجب ان تعود هذه الأموال لتُساهم في اقتصادنا الوطني .

رابعا : ان البنوك الربوية في بلدنا يجب ان تغير سياستها الربوية وتدخل عملية الانتاج القائم على شقي الجهد ورأس المال فيقوم المواطن بالجهد ويقدم البنك رأس المال الحلال مما ينمي الاقتصاد الوطني ويساعد في حل مشكلة البطالة (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) .

خامسا : انشاء تحالف مع الدول المدينة ضد سداد الديون الربوية .

سادسا : اعادة تنظيم التعليم في بلدنا بما

يتوافق مع احتياجات إقتصادنا الوطني ونشر الوعي ضد فوضى الاستهلاك .

سابعا : يمكن للمرأة أن تقوم بدورها الهام في حماية اقتصادنا الوطني عندما تكون في مكانها الطبيعي الذي أراده الله لها وعندما يأخذ الشاب الأماكن التي تشغلها والتي ظلمت المرأة فيها .

فإن للمرأة دور هام في هذه الحياة بل هو أهم دور فهي سيدة البيت تصنع الانسان سلوكاً وعناية وتربية وانني استغرب من الذين يعيبون على المرأة ان تنظف او تطهو في بيتها وتصفقون لها وهي تنظف وتطهو في الفنادق والمحلات العامة .

وعندما ينظم عمل المرأة فلا توظف إلا في الأماكن التي يحتاجها المجتمع فيها كطبيبة أو ممرضة أو معلمة على سبيل المثال تحل مشكلة البطالة بين الشباب ويستطيع الشباب ان يتزوج المرأة ويكون الاثنان اسرة يسعدان بها وكذلك تستطيع المرأة ان توفر الملايين من العملة الصعبة عندما تحسن ادارة بيتها وعندما ترضع أطفالها الرضاعة الطبيعية .

ثامنا : فرض الزكاة بدل الضرائب الكثيرة حيث يدفع المسلم الزكاة عن طيب خاطر ولا يتهرب منها كما يحدث في الضريبة فالزكاة فريضة ربانية ولها الأثر الفعال في بناء الاقتصاد ومحاربة الفقر .

تاسعا : محاسبة كل مسؤول عن النزيف الذي ادى الى ضياع المال العام فهل سألت الحكومة ادارات الشركات الفاشلة والكثيرة كيف خسرت وكيف ضاع المال العام الذي جاء من عرق ودماء المواطن المسكين (الذي هو أغلى ما نملك) وكذلك من القروض الاجنبية التي يتحمل عبأها وعبء فوائدها المواطن نفسه ولنأخذ على سبيل المثال مصنع الزجاج وما ادراك ما مصنع الزجاج. فلماذا فشلت شركة مصانع الزجاج ولماذا القروض التي وصلت الى (١٥) مليون من الدنانير ولماذا يتعرض الان ما يقرب من (٣٥٠) عاملاً وموظفاً وفنيا الى ان يصبحوا بلا عمل وان تضيع حقوقهم ويتعرضون مع عائلاتهم الى الخطر . هؤلاء العمال الذين قطعت ايدي البعض منهم اثناء العمل في هذا المصنع واصيب البعض بالعجز الكامل ، هذا العامل المسكين الذي جبل إنتاج المصنع بسهره وعرقه ودمائه فلماذا يحمل مسؤولية فشل الادارات ودون ان تُمس أموالهم وارصدتهم وقد ذهبوا وتركوا هذا المصنع الذي أوشك ان ينهار على رؤوس عمالة المساكين ليضيع المئات من الأسر التي يعيلها هؤلاء العمال ويتحمل المواطن الذي هو اغلى ما نملك عبء الدين الثقيل فيدفعه من دمه وعرقه وقوت أطفاله .

إنني أرجو المجلس الكريم أن يشكل لجنة للبحث في أسباب فشل الشركات الكثيرة والتي منها مصنع الزجاج حتى يعرف من المسؤول عن ذلك وأما عن مصنع الزجاج فإني أسال الحكومة الموقرة هل راجعت عقود التسويق لمصنع الزجاج مع مصر وسوريا والعراق وهل راجعت الصفقات التي كانت تُبرمها إدارات الشركة وما رأيها في هذه الصفقات وهل الذي قام بها هو العامل المسكين الذي يتحمل ويدفع ثمن فشل المصنع أم ان الادارة التي تولت مسؤولية شركة مصانع الزجاج هي التي قامت بذلك ثم أرجو ان يتم الكشف على الطريقة التي كان يتم بها شراء المواد الأولية ومستلزمات المصنع وان يراجع الموقف المالي للشركة ومدى دقة الارقام والبيانات الواردة في موازنات الشركة وان تراجع سجلات الشركة حيث تشير الأرقام بفقدان (١٤) الف طن زجاج تقدر قيمتها ب(٣) ملايين دينار فلماذا لم تحاسب الحكومات السابقة والحكومة الحالية ادارة الشركة ولماذا لم يلتفت الى ناقوس الخطر عندما قام عمال المصنع وبعض الفنيين فيه بدق هذا الناقوس قبل (٤) سنوات ولماذا كان يتم استيراد الزجاج الابيض بسعر أعلى من الزجاج البرونز الذي ينتجه المصنع وذلك عند المقايضة مع دولة أخرى وهل الذي كان يفعل ذلك هو العامل المسكين أم ادارة الشركة التي لم يحاسبها احد ولماذا رفعت الحماية الاغلاقية عن مصنع الزجاج ولمصلحة من وانني أرجو ان يبحث فيما اذا كان هناك تاجر معين يُحابي على حساب باقي التجار أثناء بيعه انتاج المصنع ولماذا أُهملت صيانة المصنع وهل كانت ادارة الشركة تضحك على الناس وعلى المساهمين عندما نشرت في الصحف منذ ما يزيد على سنتين ان الشركة تربح ربحاً جيداً وان المصنع في وضع ممتاز وان الأمور تسير على ما يرام .

انني أوجه هذا السؤال للحكومة ماذا تم بشأن قرار مجلس الوزراء رقم ٣١/١٧/١٨/٦٠٣٤ تاريخ ١٤/٧/١٩٩٣ وما مصير الدراسات التي كلفت الحكومة وزارة التخطيط القيام بها وأطلب من الحكومة فتح ملف تحقيق في ما آلت إليه أوضاع مصنع الزجاج ومعاقبة المسؤولين عن فشله حيث كانت الامور تتم فيه وفقا للمصالح والأهواء الشخصية . وما تفسير الحكومة للواقع المالي الذي وصلت اليه الشركة من خسارة لحقت بها تقدر بما يزيد على (١٠) ملايين دينار وأين دور الحكومة في الرقابة على ادارة الشركة .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

أرجو ان يوضع الحل المناسب بعد ان يحاسب المسيء ويكافأ المحسن . ارجو ان يوضع الحل المناسب لمصنع الزجاج بما يضمن مصلحة العمال والفنيين فيه وان يبدأ بداية

سليمة بادارة واعية مسؤولة .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

ان سمعة الاردن غالية على كل مواطن وإن هذه الشركات التي تسميها وزيرة الصناعة والتجارة على استحياء بالشركات المتعثرة بدلا من ان تسميها بأسمها الحقيقي الشركات المنكوبة بالمسؤولين عن ادارتها أقول إن هذه الشركات وهذه الادارات تؤثر على سمعة البلد وتؤثر على المناخ الاستثماري فيه خصوصا وان هناك دائنين محليين وخارجيين فيجب ان يحاسب كل مسؤول فيكافأ المحسن ويجازى المسيء وانني ارجو المجلس ان يعيد النظر في المادة التي لا تسمح بتقديم المسيء للمحاكمة اذا كان قد تولى منصباً معيناً إلا بموافقة أغلبية ثلثي مجلس النواب فالمواطنون أمام العدل سواء ولقد هلك من قبلنا انهم كانوا يحابوا الشريف ويأخذوا على يد الفقير .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

لقد استفز ذلك الاعلان عن زيادة راتب رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة في هذا الوقت بالذات إستفز آلاف الفقراء في الاردن واذا كانت الحكومة لا تستطيع تخفيف معاناتهم فأرجو الا يُستفزوا بمثل هذا الاعلان .

لقد شاهدنا في بلدنا الحبيب دموعاً ساخنة تنهمر من عيون الأرامل والايتام والمسحوقين لقد شاهدت بأم عيني أرملة لا تجد من أدوات الطهي لتصنع الطعام لأولادها سوى علبة سمن فارغة وبابور كاز . لقد شاهدنا الكثير من الفقراء في هذا البلد وشاهدنا الكثير من الذين لا يجدون غطاء ولباساً في فصل الشتاء ولا يجدون طعاما أو ثمن الدواء ، ونسبة الفقر في الاردن أعلى بكثير من تلك النسبة التي ذكرت في كتاب الموازنة .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

انني أدعو دولة رئيس الحكومة واعضاء حكومته الى زيادة الدائرة الاولى ليطلع على الطبيعة فيرى الاف الأسر الفقيرة ويرى أوضاع المدارس المحزنة ويرى الاف العاطلين عن العمل ويرى ذلك العامل الذي شقي نهاره وجزءا من ليله لا يكاد يوفر الخبز لأهله ويرى المعلم الذي وضعنا أجيالنا أمانة بين يديه وقد اهملت حقوقه ولم يعد يستطيع ان يوفر العيش له ولأسرته ، وليرى الموظف الذي يستدين على راتبه من أول يوم في الشهر ليرى القاضي الذي يعمل تحت ظروف قاسية مع ان وزارة العدل تأتي بايرادات كثيرة .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

في خطاب قانون الموازنة يرفع معالي وزير المالية عصاه في وجه النواب محذراً ان يطالبوا بتحسين أوضاع المواطنين وإلا سينهال على رؤوسهم ورؤوس المواطنين بفرض المزيد من الضرائب . ومع ذلك فالامانة تضطرني ان اتجرأ واعرض المطالب العامة لابناء الاردن الحبيب والمطالب الخاصة بالدائرة الاولى وهي جميعها من النوع الضروري والاساسي :

المطالب العامة :

اولا : الاهتمام بالمعلم وتصويب أوضاعه لأنه يصنع المستقبل وقد سئل احد القادة العسكريين بماذا كسبت المعركة فقال بهذا وأشار الى المعلم وقد حث القران الكريم على احترام المعلم والعلماء وكذلك السنة النبوية وبهذه المناسبة أطالب بنقابة للمعلمين واتحاد عام لطلبة الاردن .

ثانيا : أوكد على عدم رفع الدعم عن السلع المدعومة وخصوصا الخبز لأن الفقير لا يملك غيره .

ثالثا : تعديل قانون العمل والعمال بما يضمن حق العامل وعدم استغلاله .

رابعا : إكرام العائدين من الخليج والاهتمام بهم .

خامسا : الاهتمام بالسلطة القضائية فالعدل أساس الملك وتحسين أوضاع القضاه المعيشية وانشاء الاسكانات لهم فلا يوجد سوى اسكان واحد في طارق باقساط عالية بلغت الفوائد على الشقة الواحدة فقط (٩) الاف دينار مع أن ايرادات وزارة العدل كثيرة والحمد لله ويجب الاهتمام بتأهيل القضاة وتطوير المعهد القضائي وانشاء لجنة بأجر من اجل تطوير وتعديل التشريعات الاردنية بما يناسب الوضع الحالي وفق الشريعة الاسلامية إذ أن معظم هذه القوانين مضى عليه اكثر من أربعين عاماً .

سادسا : الاهتمام بوضع المتقاعدين خصوصا القدامى منهم وعدم الاحالة المبكرة على التقاعد خصوصا في السلك العسكري لان هذا يزيد من العبء على اقتصادنا الوطني وانت تعجب عندما ترى ضابطا في قواتنا المسلحة الباسلة قد ارسل دورات عديدة وحصل على أحسن النتائج ثم أحيل على التقاعد في سن مبكرة ، فأرجو ان يكون في قواتنا المسلحة لجنة تعرف بالنزاهة والكفاءة تشرف على عملية الاحالة على التقاعد .

سابعا : الاهتمام بقواتنا المسلحة الباسلة فهي درع هذا الوطن وحصنه الأمين بأذن الله والاهتمام بالدفاع المدني ورجاله النشامى الذين يقومون بواجبهم على أفضل وجه .

ثامنا : تزويد المراكز الصحية بالأدوية اللازمة

تاسعا : ايجاد الحل الكريم لمشكلة البطالة بين الأطباء .

عاشرا : تصويب وضع الموظفين بما يتلاءم مع الظروف المعيشية القاسية .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

نحن في الأردن نستطيع ان نصبر على كل ذلك لان أبناء الأردن يصبرون على الجوع ولا

يصبرون على الذل والتطبيع فلنتجاوز معاً القروض الأجنبية بسياسة التقشف على ان يبدأها الكبير قبل الصغير والوزير قبل الفقير (ويا محلى القلية لما يكون القمح عربي) .

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام ،

ليس لنا سوى الاسلام نجد فيه وبه عز الدنيا والأخرة نسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يعيد امتنا الى سالف عهدها والى نهج الخلافة الراشدة وان يوفق قادة هذا البلد الحبيب الى الحكم بكتاب الله والى محاربة الفساد والظلم في الداخل والخارج والله أكبر ولله الحمد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ـ وهذه المطالب والوثائق التي وردت في كلمة النائب الدكتور ذيب عبد الله خطاب ـ

اما الطلبات الخاصة بالدائرة الأولى :

١ ـ الاهتمام باسكان ماركا وتخفيض اقساط الشقق حيث قدرت بسعر ظالم واعفاء السكان من الفوائد الربوية وإيصال الماء لهم بانتظام كباقي احياء العاصمة والاهتمام بوضع المدارس في هذا الاسكان وانشاء مركز صحي فيه .

٢ ـ هناك نهر اصطناعي في التطوير الحضري في ماركا الشمالية خلف معهد (البوليتكنك) ولكن سكان التطوير يرجون الغاء هذا النهر ويطالبون بارجاع ما يجري فيه من مياه المجاري الى مصادرها مع الشكر وانقاذهم من هذا البلاء والمكرهه الصحية .

٣ ـ يقول عمر بن الخطاب (لو عثرت دابة في العراق لخشيت أن يسألني ربي عنها) والذي يعثر بل يموت ليس بدابه وانما هو الإنسان ففي كل إسبوع تأكل عجلات الموت على طريق الحزام بين أسكان ماركا والتطوير الحضري الكثير من المواطنين فنرجو الحكومة ان تحل هذه المشكلة باسرع وقت .

٤ ـ اعادة فتح المستشفى العسكري ليخدم المدنيين والعسكريين فقد كان هذا المستشفى يخدم منطقة واسعة ويقوم بدوره خير قيام .

٥ ـ في ضاحية الامن العام في ماركا الشمالية مدرسة لا تليق ان تكون مزرعة دواجن وقد أرسلت وزارة التربية والتعليم وفدا وكتب ذلك الوفد تقريرا بعدم صلاحيتها ومع ذلك وحتى الان تضم المدرسة ابنائنا المساكين .

٦ ـ الاهتمام بشوارع حي المزارع في ماركا الشمالية فحالتها لا تسر أحداً .

٧ ـ تصويب أوضاع مخيم المحطة ومخيم الحسين وقد علمنا جميعا بدخول مياه الشتاء داخل البيوت في مخيم الحسين .

٨ ـ تخصيص قطعة ارض لنادي مخيم المحطة وكذلك لنادي طارق .

٩ ـ انني اشكر الحكومة على تجاوبها للكتب التي وجهتها بالنسبة لكهربة ابو عليا وشوارعها وارجو من الحكومة الموقرة الاسراع في ذلك كما ارجو من الحكومة الموقرة الرد ايجابيا على الطلب الذي قدمته بشأن تفويض الاراضي لاصحابها من سكان ابو عليا في الجزء الذي لم يدخل بعد التطوير الحضري .

١٠ ـ ادخال منطقة ام العقارب وهي جزء من العاصمة في التنظيم وتنفيذ الشوارع والكهرباء .

١١ ـ اعادة تقدير الاراضي في ضاحية الامير هاشم حيث قدرت بـ (٦) دنانير للمتر الواحد وتخفيض هذا التقدير حيث ان جميع السكان فيها من ذوي الدخل المحدود وارجو اضاءة الشارع الرئيسي الممتد من اسكان الصحافيين الى ضاحية الامير هاشم وتعبيد شارع المقبرة الجديد في طارق والاهتمام بمركز طارق الصحي .

١٢ ـ عمل اشارة ضوئية عند مدخل نايفة في الهاشمي الشمالي فقد جرى الكثير من الحوادث هنالك وكذلك عمل اشارة ضوئية عند مدخل الهاشمي الشمالي من الاسفل .

١٣ ـ تعبيد الشارع المؤدي الى وادي المربط والذي يصل الهاشمي الشمالي بالواد قرب زاوية الشيخ عبد الحليم .

١٤ ـ انشاء مستشفى الامير حمزة في الهاشمي الشمالي حيث يخدم موقعه منطقة واسعة تضم الهاشمي وطارق والنزهة وضاحية الامير حسن .

١٥ ـ تصويب وضع المدارس في الهاشمي الجنوبي حيث ان وضعها الحالي سيء جدا وانشاء مدرسة جديدة حيث يوجد قطعة ارض لوزارة التربية والتعليم في الهاشمي الجنوبي .

١٦ ـ هناك ساحة وسط الهاشمي الجنوبي وقد شكى الكثير منها حيث يساء استخدامها فأرجو عمل مكتبة عامة فيها ومركزا ثقافيا .

١٧ ـ عشرات الالوف من سكان الهاشمي يشكون من كثرة وضع الخمارات فيه وانني اطالب باغلاقها حيث انها تقع بين دور العباده والمدارس وقد حدثت مشاكل كثيره بسببها .

١٨ ـ تفويض اراضي عمان الشرقية لاصحابها حتى ينتفعوا منها .

١٩ ـ تعبيد الشارع المؤدي الى مسجد عبد الله بن رواحة في جبل القصور وتعديل وضع الدرج الخطر الممتد من ذلك المسجد الى شارع وادي الحداده الرئيسي حتى لا يتعثر عليه العباد .

٢٠ ـ عمل اشارة ضوئية بالقرب من جامع ربعي بن عامر مع توسعة الشارع والمنعطف الخطر بالقرب من المسجد .

٢١ ـ عمل اسكان لما يزيد على (٥٠٠) عائلة

في وادي الحداده ومخيم الحسين والذي شملهم الشارع الجديد في وادي الحداده.

٢٢ ـ إنشاء مركز صحي في وادي الحداده .

٢٣ ـ تصليح مخرج راس وادي الحداده بالقرب من مسجد المرابطين .

٢٤ ـ إنشاء مدرسة ابتدائية في وادي الحداده بالقرب من مدرسة الصناعة .

٢٥ ـ انشاء جسر للمشاة أمام مسجد المغيرة بن شعبه على اوتستراد الاستقلال في النزهة حيث وقع عليه الكثير من الحوادث وقد شاهدت واحداً منها بأم عيني .

٢٦ ـ انشاء عيادة اسنان في مركز النزهة الصحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٣١/١٧/١٨/٦٠٣٤

التاريخ ٢٤/١/١٤١٤

الموافق ١٤/٧/١٩٩٣

معالي وزير التخطيط

معالي وزير الصناعة والتجارة

معالي وزير المالية

ابعث الى معاليكم طيا بنسخة من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢١) تاريخ ١٠/٧/١٩٩٣ المتضمن الموافقة على توصيات اللجنة التنمية حول شركة مصانع الزجاج الاردنية على النحو المبين فيه .

واقبلوا فائق الاحترام

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الوزراء

استعرض مجلس الوزراء توصيات لجنة التنمية الصادره عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٧/٧/١٩٩٣ حول شركة مصانع الزجاج الاردنية في ضوء الخيارات التشغيلية والفنية المتاحة للشركة والحاجة لايقاف الفرن الحراري لاجل الصيانة العامة خوفا من تعرضه للانهيار وقد قرر المجلس الموافقة على توصيات لجنة التنمية على النحو التالي :

١ ـ تكليف معالي وزير المالية بكفالة الشركة بالنيابة عن الحكومة للحصول على قرض بنكي محلي بمبلغ (٣٥٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسين الف دينار لتغطية العجز المتوقع في نفقات اغلاق الفرن واعادة ترميمه لينفق فقط لهذا الغرض وحسب الترتيبات التي يجدها مناسبة على ان تشرع شركة مصانع الزجاج فورا في اجراءات الاغلاق والصيانة وتستكملها خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبحيث لا يتم السحب من هذا القرض الا بموافقة مسبقة من معالي وزير المالية .

٢ ـ تكليف معالي وزير التخطيط بايفاد جهة مختصة في صناعة الزجاج لاعداد دراسة فنية واقتصادية أما حول امكانية انشاء

مصنع جديد للزجاج او لتقييم خطة الشركة الهادفة الى ترميم الفرن وماكنات سحب عمودي عدد (٢) واستبدال ماكنة السحب الثالثة بماكنة سحب افقي جديدة واضافة ماكنة سحب افقي للزجاج المحجر والمسلك .

٣ ـ تكليف وزارة المالية/المؤسسة الاردنية للاستثمار بدراسة هيكلة رأس المال وتحديد الاجراءات اللازمة لاعادة الهيكلة بشكل يتناسب مع واقع الشركة ومتطلباتها .

١٠/٧/١٩٩٣

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور ذيب عبد الله . زملائي الكرام بقي «٣٣» متحدثاً وسيكون أول المتحدثين غداً الدكتور عبد الحافظ الشخانبة والثاني السيد منير صوير . وستبدأ الجلسة الساعة التاسعة والنصف صباحاً .

لذلك ترفع الجلسة على أن تعقد الساعة التاسعة والنصف صباحاً في الغد .

«انتهت الجلسة»

دولة رئيس المجلس	امين عام مجلس الامة
طاهر المصري	صالح الزعبي